



دولة فلسطين
جامعة الأزهر - غزة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996 - 2008

دراسة تحليلية

**The role of Islamic banks in the promoting process of local
investment in Palestine**

إعداد/ الباحث

بهاء الدين بسام مشتهى

الرقم الجامعي 7046-2007

إشراف

الأستاذ الدكتور/معين محمد رجب - مشرفاً رئيساً

الدكتور/سمير مصطفى أبو مدللة - مشرفاً ثانوياً

قدمت هذه الخطة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

يونيو، 2011

غزة - فلسطين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّي زِدْنِي عِلْمًا

(طه، جزء من الآية 114)

الإهداء

إلى الله عز وجل.....وهبةً لعلمي
إلى كل من علمني حرفاً إخلاصاً ووفاء
إلى والدي الغاليتقديراً
إلى والدتي العزيزة حباً وإخلاصاً
إلى جدي وجدتي الغاليين.....إكباراً
إلى زوجتي التي صبرت وأوفت
إلى أبنائي الأحباء أملِي ورجائي
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء
إلى زملائي الأعزاء

أهدي إليكم جميعاً ثمرة جهدي هذا ، ،

الباحث

شكر وتقدير

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حديث :
" ...ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به، فادعوا له حتى
تروا أنكم كافأتموه " (رواه أحمد).

ومن هنا أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة من نصيحة
أو معلومة أو غير ذلك، والذين كان لمساعدتهم أبلغ الأثر في إثراء هذا الدراسة،
وأخص بالشكر كل من:

الأستاذ الدكتور/ معين رجب فقد كان هو السبب في دعوتي للتسجيل للماجستير
وإتمامه، ولتشجيعه لي، و لتفضله بالإشراف على الدراسة .

الدكتور/ سمير أبو مدللة أستاذي في الشهادة الجامعية الأولى والمتفضل بالموافقة
على المشاركة في الإشراف على هذه الدراسة .

أسأل الله أن تكون جهود هؤلاء جميعاً في سجل حسناتهم، يوم تجد كل نفس ما عملت
من خير محضراً .

الباحث

قائمة المحتويات	
رقم الصفحة	الموضوع
	آية قرآنية.
أ	إهداء.
ب	شكر وتقدير.
ت	قائمة المحتويات.
ح	قائمة الجداول.
د	قائمة الأشكال البيانية.
س	ملخص الدراسة باللغة العربية.
ص	ملخص الدراسة باللغة الأجنبية.
الفصل الأول - الفصل التمهيدي	
2	مقدمة الدراسة .
3	مشكلة الدراسة.
3	فرضيات الدراسة .
4	أهداف الدراسة .
4	أهمية الدراسة .
5	متغيرات الدراسة.
6	منهجية الدراسة .
6	محددات الدراسة.

6	مجتمع وعينة الدراسة .
7	مصطلحات الدراسة .
9	دراسات سابقة .
13	التعليق على الدراسات السابقة.
الإطار النظري	
الفصل الثاني - المصارف الإسلامية	
15	المبحث الأول: نشأتها وتطورها.
26	المبحث الثاني: حجم التعامل مع المصارف الإسلامية
31	المبحث الثالث: نظرية العمل المصرفي الإسلامي.
38	المبحث الرابع: صيغ التمويل الإسلامي.
52	المبحث الخامس: واقع المصارف الإسلامية في فلسطين.
58	المبحث السادس :مشاكل ومعوقات المصارف الإسلامية في فلسطين.
الفصل الثالث: الاستثمار في فلسطين.	
64	المبحث الأول: واقع الاستثمار في فلسطين.
81	المبحث الثاني: مخاطر الاستثمار في المصارف.
87	المبحث الثالث: الميزانية المجمعّة للمصارف الإسلامية في فلسطين تحت الدراسة.
93	المبحث الرابع: دور المصارف الإسلامية في الاستثمار في فلسطين والمعايير التي تحكم عملها.

الفصل الرابع	
الدراسة التحليلية لأثر متغيرات الدراسة على مؤشرات التنمية.	
116	المبحث الأول: تحليل لأهم المتغيرات في الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية.
133	المبحث الثاني: تحليل لأهم المتغيرات للمصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية العاملة.
154	المبحث الثالث: آثار استثمارات المصارف الإسلامية على الاستثمار المحلي الإجمالي والنتاج المحلي الإجمالي.
الفصل الخامس	
الإطار العملي	
172	الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.
الفصل السادس	
195	النتائج .
197	التوصيات.
199	المراجع.
204	الملاحق.

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
57	قائمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.	1
68	استثمارات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية في الفترة 1997-2008.	2
90-89	الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام 1996-2008.	3
95	الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها من عام 1996 حتى عام 2008.	4
99	التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها من عام 1996 حتى عام 2008.	5
101	التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية إلى الموارد الإجمالية في البنوك التجارية العاملة ونسبها ومعدل نموها من عام 1996 حتى عام 2008.	6
104	أهم بنود تمويلات المصارف الإسلامية في فلسطين من عام 1996 حتى عام 2008.	7
107	نسبة أساليب التوظيفات إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	8
109	التوظيفات المحلية والأجنبية في المصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها من عام 1996 حتى عام 2008.	9
117	أهم الموجودات النقدية للمصارف الإسلامية في فلسطين من 1996-2008.	10
119	أهم بنود موجودات المصارف الإسلامية في فلسطين من عام 1996 حتى عام 2008 .	11
121	أهم بنود استثمار المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 1996-2008.	12
125	أهم بنود ودائع المصارف الإسلامية في فلسطين من عام 1996 حتى عام 2008.	13
128	عناصر الإيرادات في المصارف الإسلامية في فلسطين من عام 1996 حتى عام 2008.	14
131	الأرباح والخسائر المرحلة للمصارف الإسلامية العاملة من عام	15

	1996حتى عام2008.	
134	رأس مال المصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة ونسبها ومعدل نموها من عام 1996حتى عام2008.	16
138	الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدل نموها من عام 1996حتى عام2008.	17
144	الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية في فلسطين ونسبها من عام 1996حتى عام2008.	18
148	الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها من عام 1996حتى عام2008.	19
150	الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها من عام 1996حتى عام2008.	20
152	الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها من عام 1996حتى عام2008.	21
156	الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي واستثمارات المصارف والإسلامية والبنوك التجارية العاملة من عام 1996حتى عام2008.	22
159	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار المحلي الإجمالي ونسبته من الناتج المحلي من عام 1996حتى عام2008.	23
161	استثمارات البنوك التجارية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ونسبها, وبعض متغيراتها من عام 1996حتى عام2008.	24
166	استثمارات المصارف الإسلامية في فلسطين ونسبها من الاستثمار المحلي الإجمالي والناتج المحلي والبنوك التجارية العاملة من عام 1996حتى عام2008.	25
173	عينة الدراسة الممثلة في المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين.	26
174	بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة للفترة من 1996-2008	27
175	نتائج مصفوفة ارتباط " بيرسون " الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع	28

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	الأبعاد الاستثمارية للمصارف الإسلامية.	1
32	ضوابط تشغيل المال إسلامياً.	2
75	العوامل المؤثرة على الاستثمار في فلسطين.	3
96	الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين من عام 1996 حتى عام 2008.	4
97	نسبة الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين من عام 1996 حتى عام 2008.	5
97	معدل نمو الموجودات في المصارف الإسلامية و البنوك التجارية العاملة في فلسطين من عام 1996 حتى عام 2008.	6
100	التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	7
102	نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	8
105	بنود تمويلات المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	9
106	معدل نمو سنوي لبنود تمويلات المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	10
108	نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	11
110	التوظيفات المحلية و الأجنبية في المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	12
111	التوظيفات المحلية و الأجنبية في المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	13
111	معدل نمو التوظيفات المحلية والأجنبية في المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	14
118	الموجودات النقدية للمصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	15
118	نسبة موجودات المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	16
120	أهم موجودات المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	17

122	مجموع استثمارات المصارف الإسلامية ومقدار نموها خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	18
123	نسب استثمارات المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	19
126	نسب ودائع المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	20
126	مقدار نمو ودائع المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	21
127	معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	22
129	أهم عناصر الإيرادات في المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	23
129	الأهمية النسبية للإيرادات في المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	24
130	مقدار نمو الإيرادات في المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	25
130	معدل نمو الإيرادات في المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	26
132	أرباح وخسائر مرحلة للمصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	27
135	رأس مال المصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	28
136	نسبة رأس المال في المصارف الإسلامية إلى مثلتها في البنوك التجارية العاملة خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	29
136	معدل نمو رأس المال في المصارف الإسلامية إلى مثلتها في البنوك التجارية العاملة خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	30
139	الودائع الائتمانية والودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	31
140	الودائع الائتمانية والودائع الإجمالية في البنوك التجارية العاملة خلال	32

	سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	
140	الودائع الإئتمانية في المصارف الإسلامية ومثلتها في البنوك التجارية العاملة خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	33
141	الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومثلتها في العاملة خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	34
145	الودائع الاستثمارية والودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومثلتها في البنوك التجارية العاملة خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	35
146	نسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى مثلتها في العاملة خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	36
146	الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية إلى مثلتها في العاملة خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	37
146	معدل نمو الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008.	38
157	الاستثمار المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي من عام 1996 حتى عام 2008.	39
158	استثمارات المصارف الإسلامية من عام 1996 حتى عام 2008.	40
158	استثمارات البنوك التجارية العاملة من عام 1996 حتى عام 2008.	41
161	معدل نمو الاستثمار الإجمالي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي من عام 1996 حتى عام 2008.	42
163	معدل نمو استثمارات البنوك التجارية العاملة من عام 1996 حتى عام 2008.	43
163	نسبة استثمارات المصارف الناتج المحلي الإجمالي من عام 1996 حتى عام 2008.	44
164	نسبة استثمارات المصارف من الاستثمار الإجمالي المحلي من عام 1996 حتى عام 2008.	45
164	نسبة التسهيلات الائتمانية من الناتج المحلي الإجمالي من عام 1996 حتى عام 2008.	46
165	التسهيلات الائتمانية المصرفية المباشرة من عام 1996 حتى عام 2008.	47

167	نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الناتج المحلي من عام 1996 حتى عام 2008.	48
168	نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من إجمالي الاستثمار المحلي من عام 1996 حتى عام 2008.	49
168	نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من استثمارات المصارف من عام 1996 حتى عام 2008.	50
169	نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من استثمارات المصارف ومن إجمالي الاستثمار المحلي ومن الناتج المحلي الإجمالي من عام 1996 حتى عام 2008.	51

المخلص

هدفت الدراسة إلي التعرف على عمل المصارف الإسلامية في فلسطين من حيث طبيعة عملها ونشاطاتها وصيغ التمويل فيها وكذلك التعرف على أرضية الاستثمار في فلسطين وما هي الفرص الاستثمارية ومعوقات الاستثمار والربط بين المصارف الإسلامية والاستثمار المحلي في فلسطين من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور المصارف الإسلامية في دفع عملية الاستثمارات المحلية في فلسطين ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام أسلوب الحصر الشامل من خلال تحليل ميزانيات المصارف الإسلامية تحت الدراسة وهم البنك الإسلامي الفلسطيني و البنك الإسلامي العربي و بنك الأقصى الإسلامي، والتعرف على أهم المتغيرات في هذه الميزانيات خلال فترة الدراسة للفترة من عام 1996 إلى 2008 مقارنة مع البنوك التجارية العاملة ما أمكن.

كما تم التعرف على عناصر الاستثمار الخمسة التي من خلالها تم تقييم هذا الدور للمصارف الإسلامية و هي:

- 1- إجمالي الموجودات .
- 2- حجم التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية.
- 3- نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية.
- 4- نسبة أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية.
- 5- جهات التوظيف (محلية و أجنبية) في المصارف الإسلامية.

والتي كانت بمثابة الفرضيات التي تم اختبارها في الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

أنه على الرغم من نمو غالبية مؤشرات المصارف الإسلامية إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني وقد ساهمت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسب هامشية في كل من الناتج المحلي الإجمالي و في الاستثمارات المحلية الإجمالية في فلسطين.. إلا أن نسبتها أكبر من البنوك التجارية العاملة.

كما و كانت السنوات من 2000-2004 سنوات عجاف في استثمارات المصارف الإسلامية بسبب الحصار المرافق لانتفاضة الأقصى، على عكس السنوات 2005-2008 التي شهدت انتعاش في عمل المصارف الإسلامية .

هذا وقد تبين بأن المصارف الإسلامية تعتمد على الاستثمارات قصيرة الأجل بشكل كبير خاصة التمويل و أسلوب المراجعة بشكل خاص، إلا أنها لم توفق في جني الأرباح فقد شهدت فترة الدراسة خسائر في أغلب سنوات الدراسة.

وقد اتضح في الدراسة من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة التالية : حجم الموجودات، و التوظيفات الإجمالية، ونسبة التوظيفات إلى الموارد، ونسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية، والاستثمارات الأجنبية والمتغير التابع : الاستثمار المحلي الإجمالي، وهذا ما تبين بعد نتيجة اختبار الانحدار البسيط، وبالتالي عدم صحة فرضيات الدراسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع الاستثمار المحلي الإجمالي. كما بينت الدراسة أن نسبة التمويل بالمراجعة بلغت 94% من إجمالي التمويلات في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها : ضرورة التوسع في فتح مصارف إسلامية جديدة في فلسطين، لتقديم خدماتها المصرفية لأكثر عدد ممكن من المواطنين وطالبي الخدمات المصرفية الإسلامية بسبب قلة عدد المصارف الإسلامية في ظل تزايد عدد السكان، والعمل على التمويل باستخدام صيغ التمويل المتعددة بشتى أنواعها، وعدم الاقتصار على نوع واحد من أنواع التمويل وهو المراجعة، وضرورة منح التمويلات للاستثمار والإنتاج بعيداً عن الاستهلاك، وضرورة تركيز المصارف الإسلامية على الاستثمارات طويلة الأجل والتخفيف من الاستثمارات قصيرة الأجل، وضرورة قيام المصارف الإسلامية بتحليل وترشيد نفقاتها بما يتناسب مع مقدرتها المالية وخصوصاً في ظل تحقيقها لخسائر متتالية .

Abstract

This study aimed to identify the work of Islamic Bank in Palestine in terms of the nature of their activities and kinds of finance as well as to recognize the base of investment In Palestine.. Also, to know the opportunities and obstacles of investment, And the link between Islamic Bank and local investment In Palestine. by answering the following question .

What is the role of the Islamic Bank in promoting the process of local investment in Palestine?

To achieve the aims of the study, the researcher used the descriptive an analytical method in his study. Also, he used comprehensive enumeration approach by analyzing the budgets of Islamic Bank of the study

"Palestine Islamic Bank , Islamic Arab Bank and AL-Aqsa Islamic Bank"

Also to identify the most important variables in these budgets during the study period from(1996 to 2008) compared with the activecommercial banks as possible .

The study identified the five elements of investment by which the study evaluated the role of Islamic Bank

The five elements of investment are the following :

- Total assets .
- The size of the total investment in the Islamic Bank
- Rate of total investment in comparison with the total resources of Islamic Bank Rate of investment Methods in Islamic Bank
- Bodies of investment (local and foreign) in Islamic Bank.

Conclusions:

The study concludes some important results as the following :

- Although the development of most investment Indicators of Islamic Bank never the less they represent a small percentage in comparison with their similes in Palestine Banking system.
- Active Islamic Bank in Palestine contribute with marginal ratio I total local investment In Palestine, never the less their ratio were more than the ratio of the active Commercial banks
- Year 2000 to 2004 were lean ones in investment Of Islamic Bank due to the siege during AL-Aqsa Intifada, on the contrary of years 2005 to 2008 which showed refreshment in the work of Islamic Bank.
- All Islamic Bank depends on short –terms investment In general and financing in particular, but, alas they did not succeeded to gain profits during most of years of 1996 to 2008.
- There is no relationship between the five elements of investment With the total local investment This result is on the contrary of the study hypo theses which indicate that there in significant statistically relationship between them .
- The ratio of finance (Murabaha) reach 94% of total finance in active Islamic Bank in Palestine. .

Study Recommendations:

- It is important to open new Islamic Banks in Palestine to serve more people and who seek to deal with Islamic bank services.
- Financing should be through many kinds, rather than though one kind (Murabaha) .
- Islamic Bank should concent rate on long-terms investment And mitigate the short-terms investment.
- Islamic Bank should and analyses and rationalize their expenses in the light of their financial abilities specially after their losses .

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

مقدمة الدراسة:

لعبت المصارف والمؤسسات المالية دوراً رئيساً في مجال التمويل الاستثماري، كما أن المصارف الإسلامية ذات سمات وخصائص تنموية مميزة، ولها دور مهم في الحياة الاقتصادية، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث ولا يمكن تصور التجارة الدولية الآن بمعزل عنه حيث تعمل من خلال أساليب وصيغ تمويل ذات طابع تنموي، إلى جانب إمكانياتها القوية في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية.

كما من المعلوم أن أي تنمية اقتصادية واجتماعية لا بد لها من احتياجات تمويلية، واستثمارات تضخها في شرايين القطاعات الاقتصادية، ولا بد لكل استثمارات من مدخرات تقابلها. ويعد التمويل والاستثمار هما الأساس في العملية الاقتصادية، ومن هنا تظهر أهمية المصارف كونها تهتم لهاتين المهمتين المكملتين لبعضها البعض، والتي لا يمكن إغفال أثرهما على التنمية الاقتصادية.

إن وظيفة المصرف الإسلامي تتعدى كونها بنك تجاري يقوم بعملية الاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية إلى كونه مصرف تنموي يشبه إلى حد كبير البنوك التنموية المتخصصة طالما يعمل على استثمار أمواله في مشاريع استثمارية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

كما أن المصرف الإسلامي يقوم المصرف الإسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور حيث يستثمر أمواله على أساس المدى القصير والمدى الطويل أي الاستثمارات الرأسمالية، وفقاً لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث إن المصرف الإسلامي يعمل كوسيط وشريك يجمع الأموال والمدخرات ويعيد توظيفها ويحصل بذلك على نصيب من الربح ويتحمل حصة من الخسائر حال وقوعها.

إن المصارف الإسلامية الفلسطينية تقوم بتمويل الاستثمارات في جميع القطاعات الاقتصادية وبأساليب متنوعة ولكن هناك قصور في تمويل بعض القطاعات مثل القطاع الزراعي والصناعي لشدة المخاطرة فيها، كذلك فإن المصارف الإسلامية لا تستخدم كل الأدوات الاستثمارية لديها، علاوة على الأوضاع السياسية والمناخ الاستثماري غير السليم مما يحول من خلق استثمارات جديدة.

مشكلة الدراسة :

إن استثمارات المصارف الإسلامية جزء من الاستثمارات الكلية في فلسطين والتي تساهم كباقي القطاعات في تكوين هذا الاستثمار الكلي والتي يتكاتف الجميع لبناء وتعاضم هذا الاستثمار.

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عشر سنة على إنشاء المصارف الإسلامية الفلسطينية إلا أن مساهمتها من وجهة نظر الباحث في بناء هذا الاستثمار المحلي كان ضعيفاً، مما يطرح تساؤلاً على درجة كبيرة من الأهمية حول ضرورة التعرف على أسباب هذه الظاهرة التي تستوجب الوقوف عندها في محاولة للإجابة على سؤال رئيس: ما هو دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين؟

ويتفرع من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة تمثل كل سؤال أحد عناصر الاستثمار للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وهي موضحة فيما يأتي :

1. ما هي العلاقة بين الاستثمار المحلي وحجم التوظيفات في المصارف الإسلامية كأحد عناصر الاستثمار فيها؟ والتي تتكون من المفردات التالية:
أ- حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية.
ب- حجم التوظيفات الإجمالية.
ج- نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية.

2. ما هي العلاقة بين الاستثمار المحلي ونسبة أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية كأحد عناصر الاستثمار في المصارف الإسلامية ؟

3. ما هي العلاقة بين الاستثمار المحلي وجهات التوظيف (محلية أو أجنبية) في المصارف الإسلامية كأحد عناصر الاستثمار فيها ؟

فرضيات الدراسة :

تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية والتحقق منها وهي :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين حجم الموجودات كأحد مفردات حجم التوظيفات وهو - أحد عناصر الاستثمار في المصارف الإسلامية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين حجم التوظيفات الإجمالية كأحد مفردات حجم التوظيفات وهو -أحد عناصر الاستثمار في المصارف الإسلامية .

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية كأحد مفردات حجم التوظيفات وهو -أحد عناصر الاستثمار في المصارف الإسلامية.

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية كأحد عناصر الاستثمار في المصارف الإسلامية.

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات المحلية والأجنبية إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية كأحد عناصر الاستثمار فيها .

أهداف الدراسة:

الهدف الأساس هو: التعرف على حقيقة دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، في المساهمة في تنمية الاستثمارات المحلية الفلسطينية من أجل التوصل للنتائج وتقديم التوصيات وذلك من خلال مجموعة الأهداف الفرعية التالية :

- 1- التعرف على حجم موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وعلى قدرتها في تجميع الودائع بصفة عامة والودائع الاستثمارية بصفة خاصة .
- 2- التعرف على عمل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
- 3- التعرف على المتغيرات في المصارف الإسلامية والتسهيلات في المصارف .
- 4- معرفة حجم المصارف الإسلامية بالنسبة للجهاز المصرفي الفلسطيني ومساهمة هذه المصارف في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمتها في الاستثمارات المحلية.
- 5- دراسة عناصر الاستثمار لتقييم دور المصارف الإسلامية في الاستثمارات المحلية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. المساعدة في دراسة سبل تنمية الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني والعمل على تفعيل دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة التنمية.
2. إمكانية تطبيق النظام المالي الاقتصادي الإسلامي والتي تعتبر المصارف الإسلامية الجزء الأكبر منه وأحد سبل الخروج من الأزمات الاقتصادية.

3. التعرف على الاقتصاد الفلسطيني وعوامل النمو فيه والمخاطر المحدقة فيه.
5- تسعى الدراسة لتقييم الأداء الاقتصادي الاستثماري للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خلال الفترة 1996-2008 .

6- توفر أرضية علمية عن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لمستثمرين، وإداريين، وعاملين، ومتعاملين وباحثين، في مجال المصارف الإسلامية بالمعلومات، والمؤشرات، والنتائج التي تخدم كلاً في مجال اهتمامه.
متغيرات الدراسة :

تعتمد الدراسة على أهم العوامل المؤثرة على استثمارات المصارف الإسلامية الفلسطينية وبالتالي المؤثرة على الاستثمار المحلي والتي تمثل متغيرات الدراسة وتنقسم إلى متغيرات مستقلة والمتغير التابع وهي موضحة فيما يلي :

1- المتغيرات المستقلة :

- الأول : إجمالي الموجودات ويمثل إجمالي الموجودات مجموع أحد جانبي الميزانية العمومية.
- الثاني : حجم التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية.
- الثالث: نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية.
- الرابع :. نسبة أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية.
- الخامس : جهات التوظيف (محلية أو أجنبية) في المصارف الإسلامية.

2- المتغير التابع وهو الاستثمار المحلي في فلسطين.

نماذج الدراسة :

سوف تتم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لسنوات الدراسة بين عامي 1996 و 2008 من خلال معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط تتكون نماذج الدراسة من مجموع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

منهجية الدراسة:

1- المنهج الوصفي:

سيتم تجميع الكثير من البيانات الأولية المنشورة من خلال العديد من المؤسسات المعنية والاعتماد على العديد من المصادر الرسمية من مؤسسات السلطة الفلسطينية وأيضاً من المصارف الإسلامية، كما تم الاعتماد على التقارير والنشرات الصادرة عن مراكز البحث الفلسطينية بالإضافة إلى التقارير والنشرات والإحصائيات التي تصدرها بعض المؤسسات والمراكز الفلسطينية المتخصصة في الدراسات والأبحاث، وفي مقدمتها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2- المنهج التحليلي:

وتم تحليل البيانات المتوفرة من المصادر المختلفة، باستخدام التحليل الإحصائي المناسب وهو الانحدار البسيط وللوصول إلى النتائج وتقديم التوصيات المناسبة للموضوع.

محددات الدراسة:-

- أ- المحدد المكاني: المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (غزة والضفة الغربية).
- ب- المحدد الزمني: الفترة الزمنية من 1996-2008.

مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة، المصارف الإسلامية الفلسطينية وتشمل كل من البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الأقصى الإسلامي وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل بدل العينة لقلة عدد المصارف الإسلامية في فلسطين وذلك لعدد المشاهدات الثلاثة عشر.

مصطلحات الدراسة :

المصارف الإسلامية:

هي تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باختيار عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاء بوصفة تعاملًا محرماً شرعاً وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية" (الخالدي، 2006، ص20) .

الاستثمار:

هو مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مضاعفة مستقبلاً من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية وهذا ليس بعيداً عن مخاطر العائد (صيام، 2003، ص19) .

التنمية الاقتصادية :

"عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم" (المشهوراوي، 2003، ص38).

الموجودات:

تمثل الموجودات أحد جانبي الميزانية العمومية.

التوظيفات الإجمالية:

ويوضح هذا المؤشر مدى كفاءة ومقدرة المصرف على توظيف موارده المالية عن طريق قياس حجم الاستثمارات الكلية، والتي تشمل: توظيفات المصرف بأساليب التمويل المختلفة والاستثمارات في محفظة الأوراق المالية، والاستثمارات المحلية والأجنبية (المشهوراوي، 2003) .

الميزانية المدمجة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين للفترة من 1996-2008

تتكون الميزانية المدمجة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من دمج ميزانيات المصارف الإسلامية تحت الدراسة في ميزانية واحدة خلال فترة الدراسة من 1996-2008.

الودائع الاستثمارية:

وهي ودائع الاستثمار أو حسابات الاستثمار فهي البديل الشرعي للودائع الآجلة في البنوك التقليدية وتختلف عنها من حيث العائد الذي تحصل عليه في نهاية الفترة المحددة للاستثمار وفقاً لنتيجة نشاط البنك خلال تلك الفترات وليس على أساس سعر الفائدة الثابت.

(المقرفي، 2005، ص49)

الموارد الذاتية:

الموارد الذاتية للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة .

(عبد الله والسعيد، 2009، ص6)

حجم الموارد الإجمالية

تقسم الموارد الإجمالية في المصارف من حيث المنشأ، إلى موارد داخلية أي ذاتية، تتمثل في حقوق المساهمين، وأخرى خارجية تتمثل في الودائع بشكل عام.(المشهوراوي، 2003)

البنوك التجارية العاملة:

قد تم التعبير عن الجهاز المصرفي الفلسطيني - بالبنوك التجارية العاملة أي التي كانت تعمل خلال فترة الدراسة والتي تشمل المصارف الإسلامية والبنوك التجارية العادية غير الإسلامية (أنظر الملاحق) وتم التفريق بينها وبين المصارف الإسلامية العاملة أيضاً التي كانت تعمل خلال فترة الدراسة.

دراسات سابقة:

1-دراسة الفراء (1990) بعنوان " دور المصارف الإسلامية في التنمية الزراعية"، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع الزراعي ونمو هذا القطاع ومدى مساهمة المصارف الإسلامية في تنمية القطاع الزراعي في السودان، كما توضح الدراسة أن للبنوك الربوية دور كبير في نقص الإنتاج الزراعي من خلال السياسات النقدية والمالية التوسعية، ويؤكد على ضرورة استغلال الأراضي الزراعية التي تبلغ 500 مليون فدان بالوطن العربي، وكانت النتائج إثبات نجاح المنهج الإسلامي في تحقيق التنمية الزراعية عن طريق المصارف الإسلامية وفشل المنهج الاشتراكي والمنهج الرأسمالي في الدول الإسلامية وحافز قوي لتطبيق المبادئ الإسلامية وأحكامها في الإنتاج الزراعي، وإن تطبيق المناهج المستوردة من الغرب خلفت كساد تضخمي في العالم الإسلامي وتشوه في هياكل الإنتاج الزراعي وتفاقم الأزمة الغذائية وتزايد المديونية، وهناك عوائق ما زالت قائمة بالمصارف الإسلامية، وكانت التوصيات: ضرورة الاهتمام بالمصارف الإسلامية لما لها من دور حيوي في دفع عملية التنمية الزراعية، وضرورة إنشاء معاهد الزراعة لجلب التكنولوجيا النافعة وابتكاراتها.

2-دراسة جبر (١٩٩٨) بعنوان "دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين" هدفت الدراسة إلى بيان دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، من خلال دراسة التقارير المالية السنوية لكل من بيت المال الفلسطيني العربي والبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بالإضافة لبنك القاهرة عمان - فرع المعاملات الإسلامية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية اللازمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، ١٩٩٧، وتوصلت الدراسة إلى التزايد المستمر لموجودات وودائع و توظيفات المؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين 1994-1997، كما أن أغلب توصيفاتها قد تم بأسلوب المرابحة وإن مساهمة هذه المؤسسات ما تزال محدودة نظراً لقصر مدة عملها، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث وتبسيط إجراءات العمل في المصارف الإسلامية، والعمل على توصيف الوظائف في المصارف وهيكلتها، والاهتمام بالجانب التسويقي والعمل على نشر الوعي المصرفي الإسلامي، وإيجاد علاقة ذات خصوصية في التعامل بين هذه المصارف و سلطة النقد الفلسطينية .

3-دراسة أبو معمر (٢٠٠٠) بعنوان "دور البنوك في الاستثمار في فلسطين"، هدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم الودائع والتسهيلات المصرفية للجهاز المصرفي الفلسطيني في تمويل القطاعات الاقتصادية، وأسباب إجماع هذه المصارف عن تقديم الخدمات المصرفية لبعض القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي.

ومن أهم نتائج الدراسة تبين أن نسبة التسهيلات إلى الودائع التي تقدمها المصارف المصرية العاملة في فلسطين أعلى من تلك التي تقدمها المصارف الوطنية والأردنية العاملة في فلسطين وأن الظروف السياسية تؤثر إلى حد كبير على حجم التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الزراعي، بالإضافة إلى أن عدم وجود إدارة لخدمة الزبائن، وتقديم الدراسات والاستشارات المالية، أثر سلباً على نسبة وحجم التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين .

4-دراسة الطمبور (٢٠٠١) بعنوان "دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية"
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحقيق البنوك التجارية العاملة في فلسطين للتوقعات المرجوة منها و تقييم تقديمها للخدمات الائتمانية، خاصة في مجال مساهمتها في عملية تمويل التنمية الاقتصادية ولقد توصلت هذه الدراسة إلى إجماع البنوك عن التوسع في المشاريع التنموية، وهذا ناتج عن عوامل كثيرة منها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الضفة الغربية والقطاع، كذلك لحدثة المصارف العاملة في فلسطين وعدم معرفتها بالاحتياجات التمويلية اللازمة لمناطق الضفة والقطاع . ولقد أوصت هذه الدراسة بأن تسرع البنوك التجارية في عملية اتخاذ القرار الخاص بطلبات التسهيلات خاصة المصارف العربية العاملة في فلسطين، مع تخفيض سعر الفائدة على القروض حتى يتم تشجيع العملاء على الاقتراض ومن ثم زيادة دعم الاقتصاد الفلسطيني.

5-المشهوراوي (2003) بعنوان "تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين"
وقد تم التوصل إلى مجموعه من النتائج أهمها أن البنوك التجارية العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء القطاع الزراعي وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وأن هناك اهتمام من البنوك بالضمانات التي يقدمها العميل كشرط أساسي لقبول طلب تسهيله، و عدم قيام المحاكم الموجودة في فلسطين بدورها في حل المشكلات الموجهة للبنوك، وفض النزاعات بين البنوك و العملاء المتأخرين في سداد تسهيلاتهم .كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك لم تصل إلى الحد الأدنى لنسبه التسهيلات على الودائع الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية 40 %، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام رجال الأعمال وأصحاب المشاريع المختلفة بتقديم ضمانات مستوفية الشروط حتى تحظى طلبات التسهيلات الائتمانية بالموافقة عليها من قبل البنوك، دعوة إدارات البنوك وخاصة الإقليمية منها لمنح صلاحيات وسلطات لمدرء الفروع التابعة لها، للإسراع في اتخاذ القرارات الخاصة بمنح التسهيل للعميل أو رفضه، كما أوصت هذه الدراسة الجهات المعنية بالعمل على سن

قوانين خاصة لحل النزاعات التي تكون بين المصارف والعملاء، حث رجال الأعمال ومدراء المشاريع بالتوجه إلى المراكز المتخصصة والجامعات لإعداد دراسات الجدوى على أسس علمية.

6-دراسة (الفليت، 2004) بعنوان "أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التسهيلات المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة للتعرف على واقع البنوك العاملة في فلسطين و ما هي أهم المشكلات التي تقف عائق أمام تقدمها في التنمية الاقتصادية، قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك العاملة في فلسطين ترغب في التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية ولكن هناك معوقات تحيط بها، كما أن هناك اهتمام من البنوك بالضمانات التي يقدمها العميل كشرط أساسي لقبول طلب تسهيله، كذلك ضعف الجهاز القضائي، وعلى ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة قيام رجال الأعمال وأصحاب المشاريع المختلفة بتقديم ضمانات مستوفية الشروط حتى تحظى طلبات التسهيلات الائتمانية بالموافقة عليها من قبل البنوك.

7-دراسة نصار(2005) بعنوان"العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة".

قامت الرسالة بدراسة أية عوامل تتخذها البنوك التجارية أو الإسلامية عند اتخاذ قرار بمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة والمقارنة بين النوعين من البنوك، وكانت النتائج أنه: تختلف البنوك التجارية والمصارف الإسلامية جوهرياً رغم أنها تستخدم مجموعة من العوامل المتشابهة كما تتفق البنوك التجارية والمصارف الإسلامية فيما بينها حول الأهمية النسبية لمجموع العوامل المكونة لاستبانة الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:أنه لضمان استرداد أموالها الممنوحة للعملاء، ضرورة أن تركز المصارف سواء التجارية منها أو الإسلامية على العوامل المتعلقة بمقدرة العميل على السداد، وضرورة طلب الضمانات من العملاء لضمان حقوقها، على البنوك التجارية وكذلك الإسلامية أن تولي موضوع التركزات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية درجة أكبر من الاهتمام عند منح الائتمان، وذلك لدعم وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية، وتوزيع وتنويع المخاطر من ناحية أخرى.

8-دراسة الدماغ(2006) بعنوان" إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية:دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية".

وهدفت الدراسة إلى إيجاد مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية الفلسطينية وتمت الدراسة على ثلاث مصارف إسلامية البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي وبنك الأقصى الإسلامي وفروعها الـ17، وكانت نتائج الدراسة:عدم وجود سياسات مكتوبة عند المصارف الإسلامية في فلسطين، هناك ارتباط وثيق بين نجاح السياسة التمويلية ودور هيئة الرقابة الشرعية، كلما كان تنوع في أساليب التمويل الإسلامي كلما زاد نجاح السياسات التمويلية، يرتبط نجاح السياسات التمويلية بمراعاة توزيع محفظة التمويل اقتصادياً وجغرافياً، وبسلامة الضمانات المقدمة من قبل العميل وكذلك بتحديد صلاحيات التمويل من قبل إدارة المصرف، وكانت التوصيات بضرورة إعداد دليل للسياسات التمويلية لدعم التمويل، وضرورة مشاركة هيئة الرقابة الشرعية بالإعداد، وحث المصارف الإسلامية على تنوع أساليب التمويل وعدم الاقتصار على المرابحة فقط، وضرورة استحداث أوعية ادخارية طويلة الأجل.

9- دراسة بوحيزر و نعرابة (2010) بعنوان"واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات

اتفاقية بازل 2"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، والتعرف على آلية حساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر والممارسات السليمة في إدارتها والتعامل معها، ومعرفة مدى استعداد وكفاءة البنوك الإسلامية لتطبيق اتفاقية بازل 2 والذي يعتبر تطور كبير في مجال إدارة الرقابة المصرفية، وتمت الدراسة على مصرفين هما مصرف قطر الإسلامي، والبنك الإسلامي الماليزي وكانت النتائج بان النشاط المصرفي يكتنفه العديد من المخاطر التي تتطلب من البنوك اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإدارة وضبط هذه المخاطر، وفق أفضل الممارسات الدولية من أجل التخفيف من الخسائر المحتملة أو تجنبها، ولوحظ من خلال هذه الدراسة أن البنكين المدروسين قاما بإنشاء الهياكل اللازمة لتطبيقها، وكذلك تمتعا بكفاية رأس مال أكبر من النسبة المحددة، و من جهة أخرى ، فالبنوك الإسلامية لا زالت تعاني من عدة مشاكل و قصور في تطبيق مقررات بازل ٢، شأنها في ذلك شأن معظم البنوك في المنطقة العربية ودول العالم الثالث وكانت التوصيات بأن البنوك الإسلامية مدعوة ، أكثر من غيرها من البنوك ، للتعاون فيما بينها للوصول إلى اتفاق موحد حول كيفية حساب كفاية رأس المال وآليات الرقابة الأخرى ، مما يمكنها من مواجهة المخاطر المصرفية بفعالية أكبر ، وبالتالي مواجهة تحديات العولمة خاصة في ظل الأزمة المالية المعاصرة.

التعليق على الدراسات السابقة :

أ- مما تقدم من عرض للدراسات السابقة يتبين تطرق الدراسات السابقة إلى تناول المصارف الإسلامية من عدة جوانب، دورها في التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية وكذلك تطوير السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية العوامل المحددة لقرارات منح التسهيلات الائتمانية، إضافة إلى التطرق للمصارف التجارية الأخرى العاملة في فلسطين من حيث دورها في الاستثمار .

ب- تعتبر هذه الدراسة مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة، وطرقها لموضوع الدراسة بصورة جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة، مثل معرفة دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين بصورة فعلية، خلال فترة زمنية طويلة وهي منذ إنشاء المصارف الإسلامية حتى بداية كتابة هذه الرسالة من عام 1996 حتى 2008 أي 13 عام .

ت- لقد تشابهت الدراسة مع الدراسات السابقة في طرحها للمصارف والمصارف الإسلامية على وجه الخصوص.

ث- لقد اختلفت الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تناولت جانب الاستثمارات في المصارف الإسلامية بخلاف الدراسات السابقة التي تناولت جوانب أخرى.

ج- تميزت الدراسة عن باقي الدراسات بعدد السنوات التي تناولتها الدراسة وهي 13 عام وهي أكبر على الإطلاق.

الإطار النظري

الفصل الثاني

المصارف الإسلامية

المبحث الأول: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها .

المبحث الثاني: التعامل مع المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: نظرية العمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الرابع: صيغ التمويل الإسلامي.

المبحث الخامس: واقع المصارف الإسلامية في فلسطين.

المبحث السادس: مشاكل ومعوقات المصارف الإسلامية في فلسطين.

المبحث الأول

نشأة المصارف الإسلامية وتطورها .

مقدمة:

لقد قطعت المصارف الإسلامية منذ بدء ظهورها في العقد السابع من القرن الماضي، شوطاً كبيراً من الزمن، استطاعت خلاله تحقيق الكثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة للبلدان الإسلامية التي تعمل داخلها . كما استطاعت بفضل من الله إعادة النور إلى التعامل القائم على أحكام الشريعة الإسلامية بين الناس، بعد أن كاد يقرب من التلاشي (المغربي، 2004 ص 9).

وتهدف هذه المصارف الإسلامية إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على أسس إسلامية، فتقوم بتجميع المدخرات بطرق تكاد تكون قريبة من طريقة البنوك التجارية بفارق واحد، وهو أنها لا تدفع فوائد محددة مسبقاً على هذه المدخرات وإنما تدفع لأصحابها نسبة من الأرباح تحدد بنهاية الفترة ومن ثم تقوم باستثمار هذه الأموال بطرق تختلف عن البنوك التجارية، حيث تقوم باستثمارها بطرق شرعية تستند على مبدأ المشاركة أو المرابحة أو المضاربة، إلى غير ذلك من طرق الاستثمار الإسلامية، وتشارك البنوك في أرباح هذه المشاريع التي تقوم بتمويلها كما تقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، إذا كانت هذه الخدمات لا تتعارض مع التعاليم الإسلامية ولا يدخل فيها عنصر الفائدة .

وتستمد المصارف الإسلامية مواردها المالية من ثلاثة مصادر هي: رأس المال والاحتياجات، الودائع، التأمينات النقدية (مقال حماد 2010 من www.mosgcc.com).

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية:

تعرف الموسوعة العلمية والعملية المصرف الإسلامي بأنها أداة تحقيق وتعميق للأدوات المرتبطة بالقيم الروحية، ومركز للإشعاع ومدرسة للتربية وسبيل عملي إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية وسند لاقتصاديات الدول الإسلامية.

والمصرف الإسلامي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها (مقال الخضير، 2010 من www.balagh.com).

ويورد (الهيبي، ١٩٩٨) مجموعة من التعريفات المختلفة لعدد من الباحثين وأحدها:

المصرف الإسلامي: "هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم و المجتمع المسلم وتنميتها وإتاحة الفرص المواثية للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال و الحرام". وعرفه باحث آخر بأن "المصرف الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي". ويذهب باحث ثالث إلى القول بأنه هو "كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءً". بوصفة تعاملًا محرماً شرعاً وباجتتاب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية" (الخالدي، 2006، ص20) .

ويعرفه آخر: أنه البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة (خلف، 2006، ص92) .
والمصرف الإسلامي هو أيضاً عبارة عن مؤسسات مالية لتجميع وتوظيف الأموال في نطاق الشريعة الإسلامية بما يحقق مجتمع التكافل الاجتماعي وهي بذلك تساهم في تعميق الأداء المرتبط بالقيم الروحية (الوطيان، 2000، ص113).

في ضوء ما سبق يمكن استنباط تعريف المصرف الإسلامي بأنه " مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية" .

ثانياً:نشأة المصارف الإسلامية:

ترجع بدايات المصارف الإسلامية، بمفهومها الواسع، إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية ، فإن المتأمل للتاريخ الإسلامي يجد فيه تطبيقات لبعض المفاهيم الخاصة بالعمليات المصرفية الإسلامية، حيث أدى ازدهار التجارة الداخلية والخارجية منذ فجر الإسلام ووجود فجوة تركتها المصارف الربوية لم تستطع ملئها نتيجة لرفض المسلمين إيداع مدخراتهم فيها بسبب اعتقادهم أن الفائدة هي الربا وأن الربا من أكبر الكبائر هذا كله أدى إلى وجود أدوات مالية ومصرفية واكبت هذا التطور التجاري،مثل الوديعة والقرض والمضاربة و الحوالة والصرف (شاسي،2088، ص62)

ففي مجال الإيداع : كان الناس يضعون أموالهم لدى من يتقون في أمانته ، وظهر التمييز بين الوديعة التي تودع كأمانة ، وبين الوديعة الجارية المضمونة أي - القرض، التي تمكن الوديع من استعمالها بشرط ضمان رد المثل لصاحبها عند طلبها .

يؤيد ذلك ما ورد في الطبقات الكبرى - لابن سعد - عن عبد الله بن الزبير أن أباه الزبير بن العوام - رضي الله عنهما - كان يشترط على من يودع أمواله عنده من أجل الحفظ أن يضمن له أمواله (فكان يقول : بل هو سلف ، إني أخشى عليه الضيعة) ليتم إخراج هذه الأموال من شكل وديعة الأمانة إلى شكل القرض المضمون ، ليتمكن من استثمارها، وكان من نتيجة ذلك أن بلغ مجموع ما كان عليه من أموال عند وفاته مليونين ومائتي ألف درهم ، كما أحصاها ولده عبد الله. **ومن صور الاستثمار :** صيغتا المضاربة والإقراض بالربا ، التي كان سائدا (قبل وبعد البعثة النبوية) وقد أبقى الإسلام على المضاربة وأقرها ، وحرّم الربا لما فيه من ظلم وآثار سلبية على الفرد والمجتمع.

كما عرف نظام الحوالات : الذي مكن التجار من الحصول على أموالهم من بلد غير تلك التي بها أموالهم ، وجنبهم مخاطر التنقل بها ، وتسمى هذه العملية بالسفّجة، وتعامل بها التجار بشكل واسع بعد انتشار الفتوحات الإسلامية واتساع رقعة الخلافة الإسلامية .

يؤيد ذلك ما ورد في مخطوطة للهمداني بمكتبة باريس أن سيف الدولة الحمداني - أمير مدينة حلب في القرن الرابع الهجري - دخل سوق بغداد منتكراً وتعامل فيه ، فكانت طريقة الدفع صكوكا مسحوبة على صراف محلي بألف دينار قبلها الصراف ودفع قيمتها وعرف الصراف محرر الصك من توقيعه.

وقد صدر قرار مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة عام 1385 هـ / 1965م الذي أكد على أن الفوائد المصرفية من الربا المحرم ، وما تلاه من مؤتمرات فقهية عالمية تؤكد على هذا المعنى (مصطفى، 2006، ص15) .

وعندما تزايدت الإمكانيات المالية في العالم الإسلامي خلال العقود الأخيرة، إلى جانب الوعي الإسلامي، ساعد في ارتفاع الأصوات المنادية بضرورة استخدام تلك الإمكانيات لخدمة مصالح الأمة الإسلامية ورفع شأنها، بالوسائل والأساليب التي تنفق وأحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي دعا إلى عقد الدراسات العلمية وعقد الندوات المتخصصة التي جمعت بين رجال الاقتصاد الإسلاميين وفقهاء الدين، بهدف بلورة فكرة إنشاء المصارف الإسلامية.

وقد ساعد على ظهور فكرة إنشاء المصارف الإسلامية إلى الواقع تخرج كثير من المسلمين من التعامل مع البنوك التجارية التقليدية، وكان الأمل يراود المسلمين ولفترة طويلة من الزمن لإنشاء بنوك لا تتعامل بالفائدة وتحقق الأهداف المرجوة منها، إلى أن أعلن مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف الدعوة إلى كافة الدول الإسلامية بإنشاء بنوك إسلامية وذلك في مؤتمره السادس عام 1971 م (جلس ومقداد، 2005، ص3) .

وكانت قد بدأت أول محاولة لتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في المؤسسات المصرفية في باكستان، كأول مصرف إسلامي يقدم الخدمات المصرفية المعتادة التي تقوم بها البنوك التجارية ولكن بدون التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً وذلك إلى جانب ممارسة النشاط الاستثماري (عاشور 1995، ص 48) .

ثم تلا ذلك تجربة للبنوك الإسلامية في مدينة ميت غمر بمصر سنة 1962 ولكن لم تستمر سوى بضع سنوات بناء على فكرة الدكتور احمد النجار حيث تم إنشاء مصرف الادخار المحلي بمدينة ميت غمر يعمل على أساس الشريعة الإسلامية، ثم في عام 1971 تم تأسيس مصرف ناصر الاجتماعي والذي نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفوائد أخذاً أو عطاءً، وفي عام 1975 تم إنشاء مصرف دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي، إذ تميز بتكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها، ثم ظهر مصرف التنمية الإسلامية ومقره مدينة جدة عام 1971م). (الخالدي، 2006، ص 20) .

ثم توالي بعد ذلك إنشاء المصارف الإسلامية، فأنشئ مصرف فيصل الإسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي ومصرف فيصل الإسلامي السوداني في سنة 1977 م. ثم أنشئ المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (ومصرف لوكسمبورج الدولي للاستثمار والتنمية في مصر سنة 1980 م. وقد وصل عدد المصارف الإسلامية حتى عام 1980 م إلى 25 مصرفاً، تضاعف عددها ليصل إلى 52 مصرفاً في سنة 1985 م.

ونتيجة للنجاح الملحوظ الذي حققته المصارف الإسلامية أقدمت بعض البنوك التجارية التقليدية على إنشاء فروع إسلامية لها، مثل فروع المعاملات الإسلامية لبنك مصر وبنك التنمية الوطني وبنك القاهرة عمان... الخ.

وقد كان لإنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في سنة 1977 م دور هام في تزايد ثقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية وانتشار هذه البنوك (جلس ومقداد، 2005، ص 3).

وكان للصحة الإسلامية الشاملة التي شهدتها العالم الإسلامي وما صاحب ذلك من توجه جاد وصادق لكافة المسلمين نحو تكييف كل ما يتعلق بجوانب حياتهم الاجتماعية و السياسية والاقتصادية بما يتفق ومبادئ دينهم وتعاليمه السامية دور بارز في تكوين فكرة إنشاء المصارف الإسلامية و إخراجها إلى حيز الوجود(الهيتمي، 1998، ص 190).

وتعد المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية المصرفية حديثة النشأة، وتزايد توأجدها تدريجيًا في مختلف الدول العربية والإسلامية ليصل عددها مع نهاية القرن الماضي إلى نحو 150 مؤسسة مالية ومصرفية إسلامية ووصل العدد إلى 300 مؤسسة مالية في عام 2010 (الوزير، 2010).

ثالثًا: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية.

1- خصائص المصارف الإسلامية

- أ- الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، ومن هذه الخاصية يتفرع مبدآن أساسيان هما استبعاد التعامل الربوي وتطبيق أساليب التمويل الإسلامية بالإضافة إلى ذلك يلتزم المصرف الإسلامي بمبادئ التمويل الإسلامي ويلتزم بضرورات المهنة من الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة وهدف التوسع والنمو وغيرها (عاشور 1995، ص 53).
- ب- الاستثمار بالمشاركة حيث يقوم المصرف الإسلامي بدور رب العمل أو بدور المضارب باستخدام الأموال المتاحة لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي توزيع العائد على جميع الأطراف (الوطيان، 2000، ص 114).
- ت- توجيه كل جهد المصارف الإسلامية نحو الاستثمار الحلال فلا تمول إنتاج العنب الذي يستخدم في إنتاج الخمر مثلاً، وذلك من خلال إتباع منهج الله المتمثل بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، لذلك فهي في جميع أعمالها تكون محكمة بما أحله الله، وهذا ما يدفعها إلى استثمار تمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد.
- ث- جميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار.
- ج- تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، وذلك من خلال تعاون هذه المصارف وتبادل الخبرات فيما بينها .
- ح- إن المصارف الإسلامية تبذل أقصى جهدها من أجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من الادخارات غير المستخدمة (المكتنزة) لأن الشريعة الإسلامية تحارب الاكتناز وبالتالي تمويل النشاطات الاقتصادية وتحقيق المنفعة.
- خ- إن المصارف الإسلامية تتجه في جهدها إلى توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعاً والأكثر أهمية.
- د- إن الربح لا يعتبر الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى له المصارف الإسلامية بل هو أحد الأهداف الأساسية له (خلف، 2006، ص 95).
- ذ- المصرف الإسلامي ليس مؤسسة اجتماعية لإعانة الضعفاء فحسب، بل مؤسسة استثمارية تسعى لتحقيق الاستثمار والتنمية.

ر- عدم التعامل بالربا :

والتي تعرف لغة بالزيادة والنماء والعلو، وهو القدر الزائد المشروط المحدد على رأس المال المقترض نظير أجل.

وهذا هو الذي ذكره القرآن الكريم في مواضع كثيرة ، مثل قوله تعالى "يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " (آل عمران آية 130). "يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَدَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلَئِمَّ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ" (البقرة آية 278-279).

أما تحريمه في السنة: عن عبد الله قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشمة والمتوشمة والواصلة والموصولة وآكل الربا وموكله والمحلل و المحلل له.(إرشيد 2007، ص 23) والربا نوعان، ربا الفضل: وهو خاص بالأصناف الستة الذهب والفضة والتمر والشعير والبر والملح وما يقيس الفقهاء وهو ما ينشأ عن مبادلة فورية مع الزيادة في أحد البديلين عن الآخر حتى لو اختلفت الجودة.

وربا النسيئة: وهو الزيادة على القرض في صلب العقد، وأخذ هذه الزيادة مع القرض في أجله. أو تكون الزيادة على هذا الدين نظير تأجيله مرة ثانية عند حلول أجل الوفاء وعجز المدين عن الوفاء. (الوطيان، 2000، ص 119)

الفائدة المصرفية تعد من الربا المحرم :

وقد أفتى مجمع البحوث الإسلامية الذي عقد بالقاهرة عام 1385هـ / 1965 م والذي حضره خمسة وثمانون عالما وفتيا ممثلين لـ 35 دولة إسلامية في ذلك الوقت بعد دراسة مستفيضة استمرت ثلاثة سنوات ، حيث قرر المجمع الآتي :

(الفائدة المصرفية على أنواع القروض كلها ربا محرم ، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقروض الاستهلاكية أو ما يسمى بالقروض الإنتاجية ، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين ، وإن كثير الربا وقليله حرام ، وإن الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة، وكل امرئ متروك لدينه في تقدير ضرورته).

وقد أكدت المؤتمرات الإسلامية المتتالية على حرمة فوائد البنوك، ومن تلك المؤتمرات:

أ- المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة عام 1396 هـ /

1976 م والمؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي : المنعقد في الكويت في المدة من 6 - 8

جمادى الآخر 1403هـ / مارس 1983م ومجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره الثاني: المنعقد في جدة في المدة من 10-16 ربيع الآخر 1406هـ / ديسمبر 1985م ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة الذي أكد على حرمة الربا في دورته التاسعة المنعقدة في الفترة من 12-19 رجب عام 1406هـ / 1986م وفتوى فضيلة مفتى مصر - آنذاك - الدكتور محمد سيد طنطاوي، في 14 رجب عام 1409 هـ / فبراير 1989م).

ب- يضاف إلي كل ما سبق ذكره فتاوى العديد من الهيئات العلمية: كالمجامع الفقهية في البلدان الإسلامية ولجان الفتوى والندوات و المؤتمرات العلمية وفتاوى أهل العلم والمختصين في شؤون الاقتصاد وأعمال البنوك في العالم الإسلامي كلها أكدت على هذا المعنى بحيث تشكل في مجموعها إجماعاً معاصراً على تحريم فوائد البنوك لا يجوز مخالفته .

بناء على ما تقدم فإن الإسلام ينظر إلى النقود على أنها وسيط للتبادل ومعيار لقيمة الأشياء وأداة للوفاء ، وليست سلعة تباع وتشترى، وإن المصارف الإسلامية اعتمدت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبني على عقد المضاربة الشرعية وعلى القواعد الشرعية في تشغيل الأموال ، إلى جانب صيغ البيوع المعتبرة شرعاً كبديل لسعر الفائدة المصرفية الثابتة التي اعتمدها البنوك التقليدية كأداة لتسعير تكلفة الأموال (مصطفى، 2006، ص12).

وقد عُرف الربا ولم يتعامل معه عبر التاريخ، فقد عرف في شريعة حمو رابي وحضارة الهند القديمة لما فيها من أضرار ومساوئ نذكر من هذه المساوئ:

أ- الإضرار بالمحتاجين واستغلال حاجات الناس.

ب- إن الربا لا يساعد ذوي القدرات المحدودة على القيام بالنشاطات الاقتصادية نظراً لارتفاع التكلفة وتقلل الأرباح وبالتالي زيادة أسعار المنتجات والخدمات والتي تؤدي إلى تحميل المستهلك (أفراد المجتمع) أعباء إضافية بذات لفئات الدخل القليل (خلف، 2006، ص131) .

2- أهداف المصارف الإسلامية.

والأهداف التي يسعى المصرف الإسلامي لتحقيقها كالتالي :

أ- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة (شحادة، 1998).

ب- توفير كادر مصرفي متفهم لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي سواء على مستوى التنفيذ أو التخطيط.

ت- المساهمة في تطبيق القواعد الشرعية في المعاملات الاقتصادية و الإسلامية بشكل عام.

(عاشور، 2002)

ث- تحقيق هدف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات الإسلامية وذلك من خلال تخصيص مواردها للاستثمار فيها (هندي، ٢٠٠٠) كما وتسعى المصارف الإسلامية إلى العمل على الاكتفاء الذاتي (احمد، 2006 ص 83) .

ج- تحقيق الربح: وهو أهم الأهداف قاطبة وبدونه لا يستطيع المصرف الاستمرار أو البقاء والربح يهم كل من المودعين وحملة الأسهم .

ح- تحقيق الأمان: يسعى المصرف إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر وذلك بإتباعه سياسة التنويع في توظيفاته بدرجة مخاطرة مقبولة (إرشيد، 2007، ص 22) .

خ- زيادة التشغيل من خلال تمويله للنشاطات الاقتصادية سواء الاستثمارية أو الإنتاجية أو الاستهلاكية.

د- تصحيح الهيكل الاقتصادي عن طريق تمويل للنشاطات الاقتصادية عموماً والنشاطات الاستثمارية المنتجة خصوصاً (خلف، 2006، ص 158) .

وللمصرف الإسلامي أهداف تنموية واستثمارية واجتماعية كالتالي:

أ- الهدف التنموي للمصرف الإسلامي.

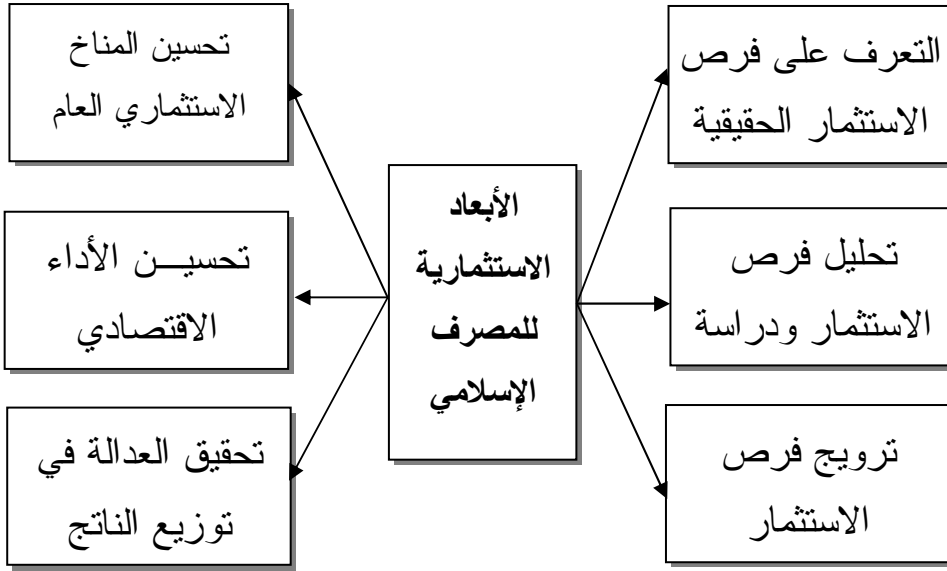
- تخليص الفرد المسلم من التبعية كأحد مكونات الأمة الإسلامية وذلك بتحرير الحرفيين وصغار المستثمرين من تبعيتهم لأصحاب رؤوس الأموال ومشاركة المستثمر من خلال المضاربة أو المشاركة المنتهية بالتمليك، أو فيما يتعلق بتحرير المودعين من التبعية الاقتصادية وذلك من خلال حثهم على العمل والكسب الحلال وعدم الركون والكسل والاعتماد على الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى البطالة والركود الاقتصادي وتعطيل الطاقات وكذلك التخلص من التبعية الاقتصادية وذلك فيما يتعلق: بالمعاملات المصرفية وإيجاد البديل عن المؤسسات الأجنبية التي تعمل لصالح بلادها، أو فيما يتعلق باستثمار رؤوس الأموال والتي أصبحت الدول الإسلامية سوقاً لتصرف منتجات الدول الصناعات الأجنبية (الهيئي، 1998، ص 294) .

ب- الهدف الاستثماري للمصرف الإسلامي.

تطوير وسائل اجتذاب الأموال و المدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي (الخالدي، 2006، ص 23) .

من هنا فإن للدور الاستثماري للبنوك الإسلامية أبعاداً متكاملة يمكن أن يتم توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): الأبعاد الاستثمارية للمصارف الإسلامية.



المصدر: موسوعة البنوك الإسلامية الجزء الرابع ص 113

وفي إطار ما تقدم تتحد معالم الأهداف الاستثمارية للمصرف الإسلامي في النواحي التالية:

- تحقيق النمو: وذلك من خلال نمو الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع وكذلك رأس المال نفسه والأرباح المحتجزة والاحتياطيات (إرشيد، 2007، ص22) .
- تحقيق مستوى توظيفي تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع والقضاء على البطالة السافرة والمقنعة، والراكد وغير المستغل من عناصر الإنتاج وكذا القضاء على كافة صور سوء الاستخدام لهذه العوامل.
- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب المصرف الإسلامي ذاته أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والمعرفة والدراية والقدرة الفنية ممن يحوزون سمعة حسنة.
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة (خدمات نظم الإنتاج والمنتج، خدمات التسويق المتعددة التي تشمل: المنتجات، الترويج، التوزيع، التسعير، دراسات السوق والعميل، وخدمات التمويل، وخدمات الأفراد) وتقديم خدمات دراسة الجدوى الاقتصادية بجوانبها المختلفة (البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، التجارية، المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، دراسات الظل، اختبارات الحساسية)، لترشيد

القرارات الاستثمارية للمستثمرين وللحفاظ على أموالهم من الضياع أو الاستثمار في المشروعات غير مربحة.

- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة سواء التي يشرف عليها المصرف، أو للمؤسسات الأخرى التي سوف تجد نفسها مضطرة لتحسين أدائها وبالتالي القضاء على كافة صور الإسراف، والفاقد، الضائع والتالف، والمعيب التي تنتشر في هذه المؤسسات.

- تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار السعري في أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في الأسواق وبما يتناسب مع مستوى الدخل وبالتالي القضاء على أهم صور الاحتكار والاستغلال التي تعمل على نهب أموال الفقراء عن طريق سياسة سعرية غير عادلة، ومن هنا يكون من أحد الأهداف الاستثمارية للمصرف الإسلامي تطبيق الأسعار التوازنية العادلة (أحمد، 2006، ص87) .

- الحد من التفاوت في توزيع الدخل من خلال التركيز على توفير التمويل لغير القادرين.

- الحد من التضخم نتيجة الحد من قصور العرض الكلي بالنسبة للطلب الكلي نتيجة ضعف القدرات الإنتاجية وبالتالي زيادة الأسعار.

- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بشكل مباشر أو غير مباشر.

(خلف، 2006، ص158)

ج- الهدف الاجتماعي للمصرف الإسلامي (أحمد، 2006)

تعمل المصارف الإسلامية عند توظيفها لمواردها إلى الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وبين تحقيق الربحية الاجتماعية من خلال جانبين أساسيين يتم مراعاتهما في سياسة المصرف التوظيفية هما:

الجانب الأول: التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم المصرف بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل وتحقيق عائد مناسب ومن ثم ضمان عدم ضياع أموال المودعين بالمصرف.

الجانب الثاني: أن يحقق التوظيف مجالاً خصباً لرفع مستوى العمالة ومشاركتها في المشروعات الممولة وفي الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية إلى كل من يحتاجها من أفراد المجتمع تحقيقاً لرسالة المصرف في التكافل الاجتماعي.

هذه من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المصرف الإسلامي عن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين منهم وتوفير وتهيئة الظروف الملائمة لرعايتهم وإقامة ورعاية المرافق الإسلامية العامة ودور العبادة وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية.

د- الهدف الارتقائي و الإشباعي للبنوك الإسلامية.

أ- يعمل المصرف على الارتقاء بحاجات الأفراد و إشباعها الإشباع السليم من حيث تقديم الخدمات المصرفية التي تتوافق مع احتياجاتهم الحقيقية ومع معتقداته الدينية، وبالتالي تضمن لهم الإشباع المادي والمعنوي في نفس الوقت كما تسعى البنوك والمصارف الإسلامية إلى تجويد وإتقان أداء أجهزتها وفروعها بالشكل الذي يضمن تقديم خدماتها المصرفية بأعلى درجة من الجودة وبالشكل الذي يتوافق مع حاجة العملاء في: المكان المناسب، الزمان والتوقيت المناسب، بالتكلفة المناسبة، بأقل جهد ممكن (أحمد، 2006، ص89) .

ت- تلبية احتياجات المجتمع وأفراده من الاحتياجات الاستهلاكية سواء من خلال إسهامها في زيادة الاستثمار التي تنجم عن زيادة القدرة الإنتاجية أو بتمويل التجارة الخارجية (خلف، 2006 ص158) .

هـ- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

أ- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية (الخالدي، 2006، ص23) .

ب- ولما كانت الدول الإسلامية في مجموعها العام لا تزال قابعة في مرحلة من مراحل التخلف الاقتصادي لقصور إدراكي ومادي أو لعدم توفر عامل أو آخر من عوامل الإنتاج، فإن المصارف الإسلامية يمكن لها أن تمارس دوراً في إحداث تكامل اقتصادي فعال بين الدول الإسلامية وتوجيه قوى الفعل الاقتصادي فيها توجيهاً فعالاً (أحمد، 2006، ص83) .

المبحث الثاني

حجم التعامل مع المصارف الإسلامية

يعتبر التمويل من أهم الوظائف الرئيسية لأي مشروع سواء كان صناعي أو زراعي أو تجاري أو خدماتي، فالتمويل هو الذي يساعد على إنشاء المشروعات وتوسيع القائم منها، والقطاع المالي ممثلًا في البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية المختلفة والشركات الاستثمارية هو الذي يرفد المشروعات بما تحتاج إليه من أموال، وهو الذي يعمل على تجميع المدخرات المبعثرة هنا وهناك ليقوم بضعها في جسم الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة ليعمل على تقوية هذا الاقتصاد ونموه وتطوره وعلى هذا الأساس فإن نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة يعتمد بشكل كبير على مدى وجود وكفاءة القطاع المالي في البلد، ولما كانت المؤسسات المصرفية أساسية ولازمة وضرورية لكل اقتصاد مهما كان شكله، فقد لعبت المصارف الإسلامية دورًا في تجميع المدخرات واستثمارها في مجالات مختلفة يعود بالنفع الوفير على البلد في شكل زيادة الإنتاجية والتشغيل والتقليل من البطالة، ورفع مستوى البنية الاقتصادية في البلد (جبر، 1998).

وأما عن مشاركة المصارف الإسلامية في التنمية: فالتنمية لها مفهوم شامل وعام وهي ببساطة تعني رغبة الدول النامية باللاحق بالدول المتقدمة، ورغبة الأخيرة بتحقيق مزيد من التقدم والنمو.

وفي الاقتصاد الإسلامي نجد مصطلح العمارة وهو أوسع دلالة وأشمل من مفهوم التنمية الاقتصادية كما يعرفها علم الاقتصاد الحديث، لأن هدف العمارة من وجهة النظر الإسلامية هو إقامة مجتمع يعمل فيه العباد على أساس من تقوى الله لتحقيق العمارة، فضلًا عن الحفاظ على الخيرات والنعم التي ترتبط بها. وبمفهوم اقتصادي تعني العمارة العمل بشرع الله لتحقيق حد الكفاية للجميع وللوصول إلي نمو مستمر للطيبات، وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخر الله لنا من موارد، والمصارف الإسلامية تقع عليها مسئولية خاصة في النهوض بواجب التنمية والعمارة في الأرض باعتبار أنها تحمل مسئولية المال وإدارته، حيث أن المال هو عصب الحياة .

إن أي مصرف إسلامي هو بطبيعته مؤسسة إنمائية، تقوم بتعبئة المدخرات ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار لخدمة المجتمع بصورة تتفق مع الشريعة الإسلامية، فهو مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، تسعى لوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع.

ولما كان العيش في بلد عربي مسلم، فإن الاستثمار في شركة مالية، واستثمارية ومصرفية تعمل على أسس إسلامية، يعتبر مجديًا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقومية .

فالعائد على الاستثمار في مثل هذه المنشآت يتوقع أن يكون عاليًا، ذلك أن مثل هذه المؤسسات تجذب قطاعًا معينًا من الناس لم يكن ليتعامل مع المؤسسات المصرفية العادية خوفًا من أن يأكل الربا أو يعطيه، وذلك بسبب الباعث الديني، وهذا القطاع من الناس يمثل سوقًا واسعة لهذه المنشآت عليها أن تستغله“. ففي دراسة نشرتها مجلة "Times" عام 1984 م وجد أن 4% فقط من الناس في الوطن العربي هم زبائن البنوك، نظرًا للحرص في التعامل مع البنوك الربوية ولذا فإن 96 % من السوق يعتبر سوقًا متدفقًا للمؤسسات المصرفية الإسلامية يمكنها استغلاله (جبر، 1998).

إن قيام المستثمرين بالعمل على الاستثمار في مصارف إسلامية وشركات استثمارية وتمويلية إسلامية، لا شك أنه يحقق لهم مزايا العائد المالي والربح الكبير والخير الوفير، وسيعمل مثل هذا الاستثمار على تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة لزبائن هذه المؤسسات، وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الاستثمار، وتخفيض البطالة، وبالتالي العمل على رفاهية المجتمع، لكن الاستثمار في هذه المشروعات يحتاج بلا شك إلى كفاءات إدارية عالية حتى تستطيع إدارة هذه المنشآت توجيه استثماراتها إلى مشروعات مجدية تحقق الخير والربح لهذه المنشآت، وللمشروعات التي تقوم بالاستعانة بها (جبر، 1994).

ولا شك أن مؤشرات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تزايد الأمر الذي سيتم توضحه من خلال الفصول القادمة، ولكن على سبيل المثال قد تضاعفت استثمارات المصارف الإسلامية من عام 1996 حيث بلغت 11 مليون دولار إلى عام 2008 حيث بلغت 111 مليون دولار.

أولاً: حجم الودائع:

ونظرًا لحداثة المصارف الإسلامية في فلسطين فلا يزال حجم الودائع لديها محدودًا إلا أنه يتطور بشكل سريع، ورغم حداثة إلا أنها استطاعت استقطاب الودائع من جمهور معين من المودعين، وهم بشكل عام أولئك اللذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك التجارية بسبب الفائدة المحرمة التي تدفعها أو تأخذها هذه البنوك، ويتوقع أن يزداد الدور الذي ستلعبه هذه المصارف في تجميع المدخرات خلال السنوات القادمة خاصة إذا استطاعت الانتشار في كافة المدن والأرياف الفلسطينية.

أما بالنسبة لتمويل المصارف فتمثل عقود المرابحة أكثر من 94% خلال أعوام الدراسة من عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، وذلك لقصر مدة التمويل وحاجة المصرف إلى السيولة، بالإضافة إلى ضعف الخبرة لدى العاملين في المصارف الإسلامية، خاصة وأن معظمهم يأتي من بنوك تجارية حيث تعتبر المرابحة أقرب الصيغ للتمويل المستخدم في البنوك التجارية.

أما عقود المشاركة والمضاربة فإن هذا النوع من التمويل ضئيل جداً في المصارف الإسلامية الفلسطينية حيث يقوم هذا النوع من العقود على أساس الثقة الكاملة بالشريك الآخر، وهو ما ليس متوفراً في الوقت الحالي، خاصة وأن المصرف لا يستطيع أخذ ضمانات أو رهونات عينية أو شخصية، لأن ذلك يتنافى مع طبيعة العقد كما أن عقود المشاركة والمضاربة تحتاج إلى فترة طويلة لاسترداد رأس المال وتحصيل الأرباح ولما كانت المصارف الإسلامية حديثة النشأة فإنه يتوجب عليها أولاً أن تثبت نفسها على الساحة المصرفية وذلك قبل الدخول في استثمارات طويلة الأجل ذات مخاطرة عالية وبذلك فهي تركز اهتماماتها في الوقت الحاضر على التمويل قصير الأجل، وهذا لا يكون إلا في عقود المرابحة ولا عجب أن نجد أن عقود المضاربة والمشاركة قليلة جداً في المصارف الإسلامية الفلسطينية ومن خلال (الميزانية المجمع في الدراسة) التي ستوضح في الفصول القادمة، فقد بلغت نسبة عقود المشاركة والمضاربة إلى مجموع العقود في المصارف الإسلامية الفلسطينية 6% فقط، واحتل قطاع النقل المرتبة الأولى في التعامل مع المصارف الإسلامية وذلك لأن معظم تسهيلات هذه المصرف تذهب لتمويل شراء السيارات عن طريق المرابحة، يليها قطاع التجارة في المرتبة الثانية، ثم الإنشاءات والمرافق العامة والخدمات المالية.

ولم تحصل القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة إلا على النذر اليسير. وهذا ما يتنافى مع فلسفة المصرف الإسلامي التي تقوم على أساس التمويل للقطاعات الإنتاجية والتي تحجم البنوك التجارية عن تقديم التسهيلات لها، وتقوم المصارف الإسلامية في فلسطين، مثلها مثل البنوك التجارية، باستثمار المبالغ المتبقية لديها في خارج فلسطين على شكل استثمارات إيداعات لدى المصارف الإسلامية الأخرى، مثل المصرف الإسلامي الأردني، مصرف دبي الإسلامي، مصرف قطر الإسلامي، المؤسسة العربية المصرفية - المعاملات الإسلامية.. الخ. وتشكل الأموال المستثمرة محلياً 70% من مجموع توظيفات المصارف الإسلامية و تشكل الأموال المستثمرة في الخارج 30% من مجموع توظيفات المصارف الإسلامية وسوف يأتي توضيح أشمل لبيانات المصارف الإسلامية في الفصول القادمة.

ثانياً: الخدمات المصرفية الأخرى

تقدم المصارف الإسلامية في فلسطين معظم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، مثل الحوالات المصرفية، تحصيل الشيكات، فتح الاعتمادات المستندية، إصدار الكفالات، تأجير الصناديق الحديدية،... الخ). بالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية مثل القرض الحسن وصندوق الزكاة (صندوق يوضع به جزء من أرباح المصرف قبل التوزيع)، إلا أن

قيمة "القروض الحسنة" ضئيلة للغاية وتستغلها بعض المصارف كنوع من الدعاية أكثر منه واقع ملموس، كذلك تقوم بعض المصارف بإدارة الممتلكات، ولكن على نطاق ضيق .

ثالثاً: مستوى الخدمات

أما مستوى هذه الخدمات فهي ترتقي إلى مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية ولكنها تفتقر إلى الكفاءة، حيث تنقص المصارف الإسلامية الكوادر المؤهلة المدربة على العمل المصرفي بشكل عام والإسلامي بشكل خاص. كما أن هناك العديد من الخدمات المصرفية المتطورة والحديثة التي لا تزال تفتقر إليها المصارف الإسلامية مثل: الخدمات الهاتفية، ربط الفروع مع بعضها البعض (On line)، بحيث يستطيع المودع السحب من أي مكان يتواجد فيه ودراسات الجدوى الاقتصادية، إدارة المحافظ الاستثمارية، الصناديق الاستثمارية الإسلامية كما أن عدم توفر مصارف مراسلة إسلامية يضطرها للاعتماد على البنوك التجارية في بعض تعاملاتها كالحوالات والاعتمادات المستندية (www.mosgcc.com مقال).

ومنذ ترخيص المصارف الإسلامية في فلسطيني وهي تلقى الدعم المباشر من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وذلك نظراً لقناعة السلطة بفاعلية دور المصارف الإسلامية في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي الفلسطيني، إذا ما استثمرت مدخراتها من خلال صيغ التمويل الإسلامي المتنوعة، مثل المضاربات و الاستصناع والمشاركات بشقيها الدائمة والمتناقصة والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها .

وحرصت سلطة النقد كل الحرص على رعايتها ودعمها ومراعاة خصوصياتها في بعض الأمور. وقد تمثل هذا بإنشاء وحدة خاصة في دائرة الرقابة على المصرف متخصصة بالمصارف الإسلامية ومتابعة أنشطتها، ومنح ترخيص مكثبين لبعضها، والدفاع عنها أمام الهجمة الإسرائيلية الشرسة عليها. وبالرغم من ذلك كله يبقى على المصارف الإسلامية أن تبذل المزيد من الجهود لتطوير نفسها وإعادة النظر في سياساتها الإدارية والائتمانية وعلاقتها من المجتمع الفلسطيني.

وهناك نمو مطرد في الصناعة المصرفية الإسلامية على الصعيد العالمي خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد مؤسساتها حوالي 300 مؤسسة وحجم استثماراتها يزيد عن 400 بليون دولار في حين بلغت أصولها أكثر من 265 بليون دولار، وهناك نمو وتطور أداء المصارف الإسلامية في فلسطين بشكل متسارع خلال الحقبة الزمنية الماضية حيث إن أصولها نمت خلال الفترة الممتدة بين 2002 والربع الأول من 2010 بنسبة بلغت حوالي 136% وودائع عملائها بنسبة 191% ومحفظة تمويلاتها بنسبة 354% وارتفعت نسبة صافي أصولها من 6.8% إلى 8% وكذلك ودائع عملائها

من 5.3% إلى 8.17% ومحفظة تسهيلاتهما من 5.8% إلى 9.4% لنفس الفترة الزمنية (الوزير، 2010).

ويكفي أن نعلم أنه يوجد في ماليزيا عشرة مصارف إسلامية لها 1161 فرعاً، وكانت ماليزيا قد عرفت المصارف الإسلامية منذ عام 1983 مع العلم أن عدد المسلمين فيها لا يتجاوز 57% من عدد السكان وتبلغ نسبة المتعاملين مع المصارف الإسلامية الماليزية من غير المسلمين أكثر من 70%. (موقع فقه المصارف الإسلامية)، وبعد الأزمة المالية التي سببتها الفائدة بدأت بعض الدول الغربية كفرنسا تريد أن تغير قوانينها المالية لتتفق مع متطلبات المصرفية الإسلامية، كما أن البنك الدولي بات يدعم وضع معايير للتمويل الإسلامي حيث قام كبار مستشاريه أخيراً بزيارة البنك الإسلامي للتنمية للإطلاع على آليات التعامل فيه (عفانة، 2010، ص2)..

إن الصيرفة الإسلامية تميزت خلال الأزمة المالية العالمية حيث أثبتت المصارف الإسلامية قدرة على التعامل مع الأزمة ومواجهتها، و إن هذا الأمر دفع البنوك الغربية لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي في تعاملاتها ولكن لا بد من زيادة حجم الصيرفة الإسلامية عبر طرح منتجات مصرفية ذات صيغ إسلامية بطريقة عصرية (ابوصبيحة، 2010).

كما أن هناك مبشرات التقدم الكبير للمصارف الإسلامية بعد الأزمة العالمية التي عصفت بالنظام الرأسمالي وأحدثت انهيارات لما يزيد عن ١٤٠ بنكاً وانعكست على منطقة اليورو حيث بدأ الانهيار في اليونان التي ستتبعها دول أخرى كاسبانيا و إيرلندا وكل هذا يعود لنظام الفائدة وهو الربا الذي حرمه الشرع الإسلامي وهذا ما دفع إلى ارتفاع الكثير من الأصوات في الغرب وبخاصة في فرنسا والفاينكان إلى الدعوة لدراسة المصرفية الإسلامية (عفانة، 2010، ص2).

المبحث الثالث

نظرية العمل المصرفي الإسلامي.

أولاً: فلسفة المصرف الإسلامي

إن فلسفة العمل المصرفي الإسلامي تعتمد مبدأ " أن ملكية الإنسان لما في يده من أموال ملكية مقيدة بما حدده المالك المطلق لهذا الكون " ، وتستند إلى الاستخلاف الذي يقوم على أساس أن المال مال الله - عز وجل - وأن الإنسان مستخلف فيه لعمارة الأرض، وهذا ليس اجتهادا فقهيا ولا فكريا وإنما هو من صميم التشريع السماوي، جاءت به نصوص صريحة في القرآن والسنة من ذلك قوله تعالى "وإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ" (هود آية 61) ، وقوله تعالى "آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ" (الحديد آية 7).

وما دام الإنسان مستخلفاً على هذا المال فإن ملكيته له مربوطة بهدف ومقيدة بشرط من استخلفه إياه، وذلك بأن يحصل عليه بالأساليب التي ارتضاها، وأن ينميها بالوسائل التي شرعها، وأن يستخدمها فيما يحل له، وألا ينسى حق الله فيه، وهذه القيود تكفل تنظيم الدورة الاقتصادية بكاملها من الإنتاج إلى التوزيع.

بناء على ما تقدم يجب على المصارف الإسلامية أن تضمن هياكلها التنظيمية في وجود هيئة للرقابة الشرعية ، تتصف بالاستقلال التام عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة ، للتأكد من التزام أجهزة المصرف التنفيذية بالفتاوى والإجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدها، ولها أن تستعين في ذلك بإدارة أو وحدة للرقابة والتدقيق الشرعي تكون حلقة الوصل بينها وبين إدارات وفروع المصرف الإسلامي .

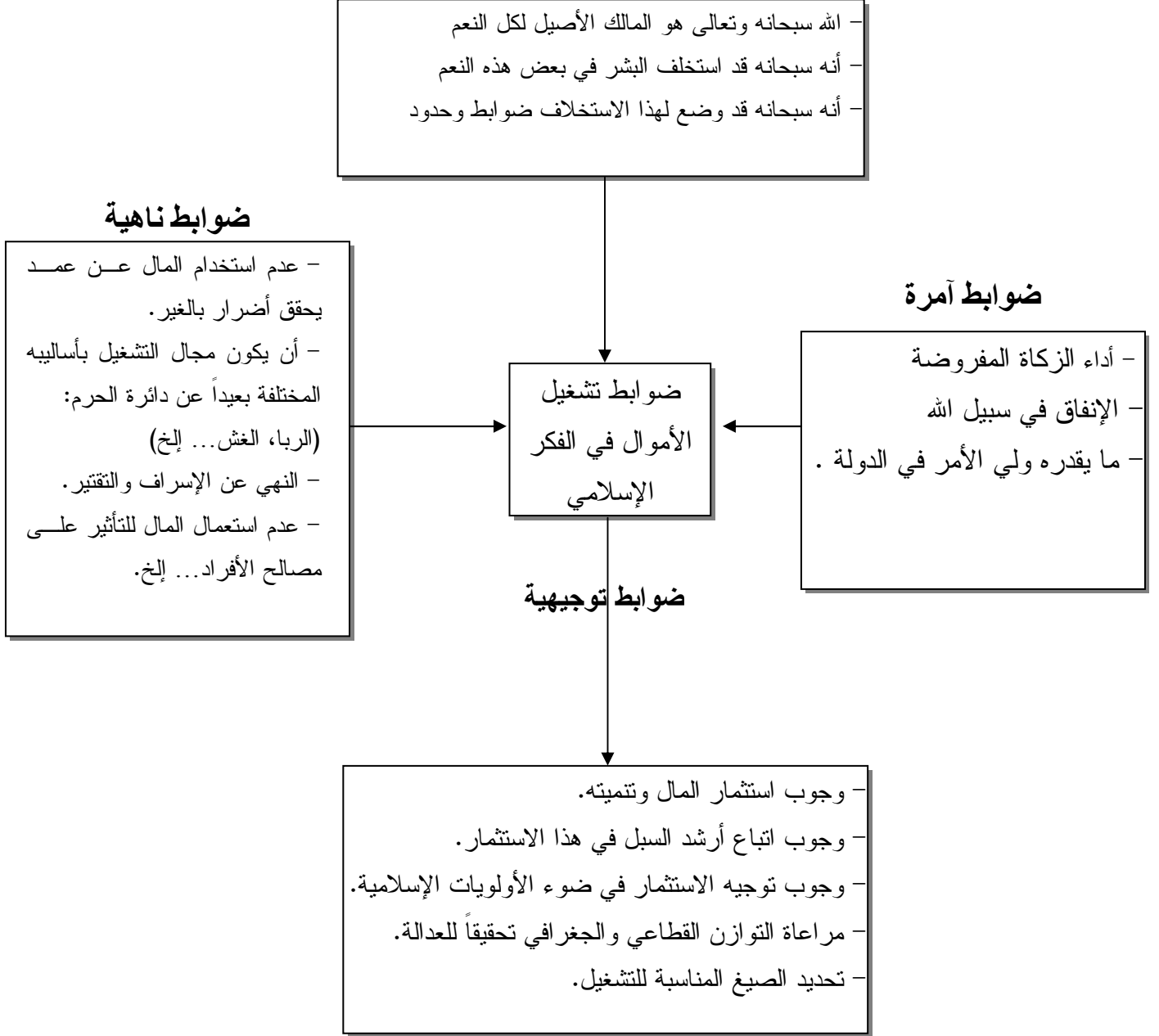
وقد صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين المعيار الشرعي رقم (4) لعام 1997م الذي ينظم كيفية تعيين هيئة الرقابة الشرعية وعدد أعضائها وتخصصاتهم ونطاق عملهم والتقارير الصادرة عنهم ،وذلك لضمان التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها (مصطفى، 2006،ص25) .

والشكل التالي يوضح ضوابط تشغيل المال في الإسلام ومفهوم ملكيته (مفهوم الاستخلاف)

شكل رقم (2)

ضوابط تشغيل المال إسلامياً.

مفهوم ملكية المال - نظرية الاستخلاف



المصدر : الغريب، 2000، ص 34

كما وتقوم فلسفة المصارف الإسلامية أيضا على عدد من الأفكار التالية :

- 1- فكرة الإنابة أو التفويض بين صاحب المال أي المودع والمصرف أي المستثمر أي يقوم المودع بإيداع أمواله في المصرف بموجب عقد (شروط فتح الحساب) يفوض فيه المصرف باستثمار الوديعة خلال فترة معينة من الزمن وذلك مقابل حصول صاحب الوديعة على نسبة معينة من الربح، ويقوم المصرف باستثمار الوديعة وتتم عملية حساب الربح و الخسارة في نهاية المدة.
- 2- فكرة المخاطرة بأموال المساهمين و المودعين معا في سبيل الحصول على عائد، وهنا يقوم المصرف باستثمار هذه الأموال المختلطة في مشروعات معينة خاصة بالمصرف أو عن طريق المشاركة في المشاريع أو المرابحة، وذلك للحصول على عائد مجز للمساهمين و المودعين.
- 3- فكرة تكوين المصرف ضمن شخصية معنوية مستقلة تنفق وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال تفويض وإنابة حملة الأسهم للهيئة الإدارية التي يتم اختيارها لتسيير الأعمال اليومية للمصرف.
- 4- رفض فكرة استخدام الفائدة في معاملات المصرف الإسلامي أي مبدأ تحريم الربا أي الفائدة المصرفية أخذاً أو عطاء انطلاقاً من الآية الكريمة "واحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة، أية ٢٧٥)
- 5- الأخذ بمبدأ الغنم بالغرم بمعنى أن المال لا يكون غانماً إلا إذا تحمل مخاطرة بمعنى أن لا وجود للمشاركة في الأرباح دون المشاركة في المخاطر(البدور، ٢٠٠١).
- 6- الأخذ بمبدأ الخراج بالضمان بمعنى أن العائد لا يحل إلا نتيجة تحمل كامل المخاطر .
- 7- الأخذ بمبدأ أن الربح وقاية لرأس المال بمعنى انه إذا لم يربح رأس المال فانه سوف ينقص نتيجة الخسارة ومن هنا كان الربح سلامة لرأس المال (الغزالي، ٢٠٠١).
- 8- حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال حيث يتعين على المصرف الإسلامي أن يبذل كافة الجهود اللازمة للتأكد من حسن اختيار الأفراد الذين سيتولون إدارة الأموال، سواء من بين موظفيه أو من بين عملائه الذين سيتم إتاحة الأموال لهم لإدارته (الخصيري ١٩٩٩، ٢٢ص).
- 9- الأخذ بمبدأ أن النقود لا تلد نقوداً إنما تنمو عن طريق استخدامها في نشاط اقتصادي حقيقي (الخالدي، 2006، ص2)

ثانياً: القواعد المهمة التي يجب أن يسير عليها المصرف الإسلامي ما يلي:

(www.balagh.com مقال البلتاجي، 2011)

1- الالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد كل البعد عن المجالات الحرام والمشكوك فيها:

فلا يمكن للمصرف أن يقدم خدماته إلى أنشطة تدخل في دائرة التحريم لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع مثل موائد القمار، والمخدرات، والبغاء والصناعات التي تقوم على تربية وذبح وبيع لحوم الخنزير أو الميتة أو الدم، والابتعاد عن أي نشاط ينطوي التعامل فيه على ربا أو غش أو تدليس أو احتكار أو تزوير أو استغلال لحاجات الناس أو تغيير أو غرر أو ميسر أو رشوة أو إفساد للذمم وتخريب للنفوس أو أي نشاط يشوبه حرمة.

2- عدم أكل مال الناس بالباطل:

يعرف أكل أموال الناس بالباطل بخلاف الربا بصور من المعاملات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي بموجبها يتم الحصول على الأموال بدون وجه حق ومن أهم تلك الطرق السرقة، وخيانة الأمانة، والقمار، والغصب، والابتزاز، والتهديد، والنصب... الخ. وهي كلها أفعال محرمة لا يجوز للبنوك الإسلامية أن تقع فيها أو حتى في التصرفات التي تحتل البهتان تسليمًا بقول الله سبحانه وتعالى: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون" (البقرة، آية 188).

3- الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات:

يلتزم المصرف الإسلامي في معاملاته بالصدق والصراحة والوضوح والمكاشفة التامة بين المصرف والمتعاملين معه وكذا المتعاملين فيه طالما كانت هذه المعاملات خاصة بالعميل ذاته وليس بغيره من العملاء إعمالاً لقول الحق عز وجل: "ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون" (البقرة، آية 42).

ومن هنا فإنه ليس المقصود بالصراحة والمكاشفة إعلان أسرار العميل للغير، بل أن المصارف الإسلامية تحافظ على سرية معاملات عملائها ولا تسعى للإضرار بهم وبمصالحهم في إطار الشرعية الدينية والقانونية الحاكمة لنظام المعاملات المصرفية.

4- مداومة استثمار مالك المال لئلا يهدر: (المقرفي، 2005، ص 43)

حث الإسلام على استثمار الأموال والمداومة على استثمارها وهذا واضح في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة .

قال تعالى: " وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ" (التوبة، الآيات 34، 35).

وهذه الآيات تدل على استثمار الأموال والمداومة على استثمارها من وجهين::

- **الوجه الأول:** تحريم الاكتناز فقد دلت الآيات على تحريم الاكتناز في الشريعة الإسلامية .
والاكتناز / هو المال الزائد عن الحاجة وغير المنتفع به من قبل صاحبه ولم يخرج ما وجب إخراجه .
- **الوجه الثاني:** إن عدم الاكتناز يعني مداومة الاستثمار لهذه الأموال وفق مجالات الاستثمار المباحة شرعاً .
والإسلام دين عمل وعبادة حيث دلت الكثير من الآيات في أكثر من موضوع على وجوب العمل والحث عليه واعتباره عبادة قال تعالى :
" هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ " (الملك، آية 15)
وقال تعالى : " وَعَاخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَعَاخِرُونَ يَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ " (المزمل، آية 20).

5- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية:

فالرقابة الإسلامية رقابة ذات شقين، شق ذاتي من داخل الفرد ذاته ومن وحي ضميره ومن خلال تمسكه بدينه وخوفه من إغصاب الله عز وجل وشق آخر خارجي من خلال هيئة رقابة شرعية يتم اختيار أفرادها من التقاه الراسخين في علوم الدين المشهود لهم بالنزاهة الشديدة والحرص.

بل يمكن القول إن الرقابة في المصارف الإسلامية هي رقابة شاملة محاورها متعددة تضم، رقابة من الفرد على ذاته، ومن الفرد على العمل المصرفي الذي يتم، ومن المسئول عن العمل المصرفي على النشاط الاقتصادي الذي يتم تمويله، ومن الهيئة الرقابية الشرعية على كافة النشاط والأعمال المصرفية التي تتم، ومن الله سبحانه وتعالى على الجميع.

ومن هنا تتشكل الطبيعة التكاملية للمصرف الإسلامية التي تجعل منها نمطاً فريداً من التفاعل والتكامل والاتساق والتوافق مع احتياجات الأفراد والمجتمع الإسلامي الحميد.

6- أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة معاملات المصرف ونتائج الأعمال:

لتطهير المال وتنميته وطرح البركة فيه وفي الوقت ذاته لتعميق الحس الديني، وتحقيق الأهداف الاجتماعية للمصرف، و مراعاة التوازن بين الأهداف التجارية الاستثمارية للمصرف وبين الأهداف الاجتماعية له، و لتطهير المال من أي معاملات مشكوك فيها أعمالاً لقوله سبحانه وتعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" (التوبة، آية 102) .

ومن هنا فان المصارف الإسلامية تقوم بتحصيل وتوزيع زكاة أموالها وأموال عملائها ومن يرغب من المسلمين، من خلال عمل صناديق خاصة لجمع الزكاة تقوم بإدارتها وتقوم المصارف الإسلامية بإنفاقها في مصارفها الشرعية التي حددها الله سبحانه وتعالى في قوله "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" (التوبة، آية 60) .

7- توجيه الاستثمار إلى متطلبات المجتمع الضرورية : (المقرفي، 2005، ص 43)

في المجتمع الإسلامي تقدم الضروريات على الحاجيات والكماليات سواء على مستوى الدولة أو الفرد فالاستثمار الحكومي يجب أن يركز على توفير الضروريات أولاً كالبنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية ثم تأتي بقية الحاجيات والكماليات وكذا الحال بالنسبة للأفراد والمؤسسات .

وقد رتب الإمام الشاطبي مقاصد الشريعة إلى ثلاثة أقسام أحدها : أن تكون ضرورية والثاني : أن تكون حاجيه والثالث : أن تكون تحسينية فالضرورية هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا أما الحاجيات فهي رفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة .

أما التحسينات : فهي الأخذ بما يليق من محاسن العادات .

وتنبثق فكرة المصارف الإسلامية من حقيقة أن وظيفة التمويل -بشقيها تجميع الأموال وتوظيفه- تقوم في المنهج الإسلامي على أساس توفير السيولة النقدية للمشروعات الاستثمارية التي تحتاجها وذلك على أن تكون نتائج هذا النشاط شراكة بين المصرف وأصحاب العمل من جهة وبين المصرف وأصحاب المال من الجهة الأخرى.

يرى الدكتور رفعت العوضي أن منهج الاستثمار في الإسلام مبني على ثلاثة أسس تتمثل في تحريم الربا، وتحديد المعاملات المباحة شرعاً، ووضع ضوابط ومعايير للاستثمار

(مقداد و حلس، 2005، ص 11).

وتقوم المصارف الإسلامية بتحقيق مبادئ السلامة التالية: (الهوارى، 1996، ص68).

- 1- السلامة الشرعية: بحيث ألا تكون في المشروع مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية وعلى الأولويات الإسلامية.
- 2- السلامة التجارية: من حيث القدرة على تسويق السلع والتميز التنافسي.
- 3- السلامة التنظيمية والإدارية: من خلال إدارة طموحة وكادر مدرب وطريقة عمل منظمة.
- 4- السلامة المالية: وذلك بتحقيق عائد مالي على الاستثمارات.
- 5- السلامة الاقتصادية والاجتماعية: من خلال تحقيق قيمة مضافة صافية للدخل القومي و إحداث توازن بين العمالة واستقرار الأسعار وكذلك تحسين ميزان المدفوعات وتحسين توزيع الدخل بين الطبقات وبين المناطق .
- 6- السلامة القانونية: بحيث لا يتعارض المصرف أو المشروع مع القوانين المعمول بها.
- 7- السلامة الفنية: من حيث الموقع والحجم والقوى العاملة والبيئة التي يعمل فيها.

المبحث الرابع

صيغ التمويل الإسلامي.

فيما يلي أهم أساليب التمويل و الاستثمار لدى المصارف الإسلامية:

أولاً: الاستثمار المباشر أو المشاركة في رؤوس أموال بعض الشركات:

ويقصد بذلك أن يقوم المصرف بشراء حصص أو أسهم في مشروعات قائمة أو مطروحة للاستثمار من قبل الغير، أو اشتراك المصرف بجزء من رأس مال الشركات ويتحدد نصيب المصرف من الأرباح و الخسائر التي تحققها الشركة بنسبة مشاركته في رأس المال.

(الخالدي، 2006، ص24).

شروط المشاركة الدائمة:

أ- يقدم المصرف جزءاً من رأس المال المطلوب بصفته مشاركاً ويفوض الشريك بإدارة المشروع.

ب- يقدم الشريك جزءاً من رأس المال المطلوب للمشروع، ويكون أميناً على ما في يده من حصة المصرف.

ج- يتم العمل في المشروع من اجل استثمار المال حسب الاتفاق وقد يحقق المشروع نتائج ايجابية أو سلبية.

د- إذا حصلت خسارة فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك.

وإذا تحقق ربح فانه يوزع بين الطرفين، المصرف والشريك حسب الاتفاق السابق(الدماغ2006، ص25).

ثانياً: المرابحة :

ومفهومها هو أن يقوم المصرف بشراء سلعة ما ويعرضها للبيع بالثمن الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم يدفعه المشتري حسب الاتفاق، على أن يتم بيع السلعة له لأجل لأنه لا يستطيع تسديد قيمتها نقداً (الخالدي، 2006، ص24).

و يعتبر الفقهاء بيع المرابحة من بيوع الأمانة، لأن البائع وهو المصرف مستأمن في الإعلام عن ثمن السلعة الأصلي.

ويشترط لصحة عقد المرابحة تملك المصرف الإسلامي للسلعة بطريقة الملكية المتعارف عليها في المجتمع المتعامل فيه، حيث من الممكن أن تختلف صورة نقل الملكية من الفرد العادي الذي يحتاج إلى سلعة معينة عن تاجر يبرم الصفقات، فالأول يريد أن يرى السلعة أمام عينيه، بينما التاجر قد يكتفي بوصول مستندات الشحن في حالة الاستيراد، وفي جميع الأحوال فإن المصرف ملزم بأي

شيء مخالف للشروط المتفق عليها، وهو يضمن السلعة في حالة التلف والعيب والغرق والحريق والسرقة، وغير ذلك مما يمكن أن يحدث لها (عاشور، 2002).

والمرابحة هي إحدى صيغ التوظيف الرئيسية في المصارف الإسلامية حيث تصل نسبتها في بعض المصارف إلى أكثر من ٩٠ % من المحفظة التمويلية .

دليل المشروعية لبيع المرابحة:

1- تتضح مشروعية المرابحة من قولة تعالى: "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من

ربكم" (البقرة، آية 198) ذلك أن المرابحة تمثل ابتغاء للفضل أي الزيادة لأنها تدخل في عموم عقود البيع المشروع بقوله تعالى "وأحل الله البيع" (البقرة، 275).

2- إجماع الأمة على جواز المرابحة .

3- فتوى مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني الذي أجازه شرعا .

وقد أورد الإمام الشافعي رحمه الله في كتابه الأم قوله « وإذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال : إشتري هذه وأربحك فيها كذا فاشتراها الرجل فالشراء جائز والذي قال أربحك فيها بالخيار إن شاء أحدث فيها بيعاً وإن شاء تركه وهكذا إن قال اشتر لي متاعاً ووصفه له أو متاعاً أي متاع شئت وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء يجوز البيع الأول ويكون فيما أعطى من نفسه بالخيار (سامي، 2009 ص 45).

تطبيق بيع المرابحة في المصارف الإسلامية :

تبين من الواقع العملي أن هذا النوع من البيوع يطبق في المصارف الإسلامية تحت اسم " بيع المرابحة للأمر بالشراء"، والفرق بينه وبين بيع المرابحة أن بضاعة المرابحة مملوكة للبائع حال البيع.

وصور هذه المعاملة أن يتقدم العميل إلى المصرف طالباً منه شراء سلعة معينة بالموصفات التي يحددها على أساس الوعد بشراء تلك السلعة اللازمة له فعلاً مرابحةً بالنسبة التي يتفق عليها ويدفع الثمن مقدماً حسب إمكاناته، على أن يدعم هذا الطلب بالمستندات اللازمة، ومنها على سبيل المثال عرض أسعار للسلعة موضوع المرابحة، ويقوم المصرف بعد ذلك بالإجراءات اللازمة للحصول على السلعة المتفق عليها ودفع قيمته، وبعد وصول البضاعة، يخطر العميل لإتمام إجراءات البيع.

وقد اعترض البعض على هذه المعاملة من باب أنها تدخل في بيع ما لا يملك أو بيع ما ليس عند البائع وهو وبيع منهى عنه، والمصرف الإسلامي هنا يبيع للعمل ما لا يملكه من السلع الذي

يطلب منه شراؤها من الداخل أو استيرادها من الخارج، وبعضهم عبر عنه بقوله البيع قبل الشراء أي بيع السلعة قبل شرائها، ويروا أن هذا البيع أسوأ أنواع الربا.

وقد قرر العلماء والمشاركين في مؤتمر المصرف الإسلامي في دبي ومؤتمر المصرف الإسلامي الثاني في الكويت أنهم أجازوا للمصرف الإسلامي، البيع للأمر بالشراء إذا تملكوا لسلعة بالفعل وما جرى بين المصرف وطالب الشراء قبل ذلك إنما هو مواعدة بينهما وليس بيعاً وشراء وجاء في نص فتوى مؤتمر الكويت ما يلي:

" يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المرابحة للأمر بالشراء بعد تملك السلعة المشتراه وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الموعد السابق، هو أمر جائز شرعياً طالما كانت تقع على المصرف مسئولية الهلاك قبل التسليم وتبعه الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي ".
فبيع المرابحة للأمر بالشراء يتضمن :

أ- وعد بالشراء.

ب- بيع بالمرابحة .

وحول الوفاء بالوعد والالتزام به ثار خلاف حول مدى التزام الأمر بالشراء وهل هو ملزم أم لا. وحول ضرورة وفاء الواعد بالشراء بالتزامه وردت النصوص الآتية:-

قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ... " (الصف، آية 23).

وفي الحديث الصحيح رواية أبي هريرة " آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا ائتمن خان " رواه البخاري.

والظاهر من هذه الأدلة أن الوعد سواء كان بصله وبر، أم بغير ذلك واجب الوفاء به .

ولقد تبين من الواقع العملي أن بعض المصارف الإسلامية تأخذ بالرأي الذي يقوم بالتزام الطرفين بالوعد الذي قطعه كل منهما للآخر، فالأمر بالشراء، ملزم بشراء السلعة طالما هي مطابقة للمواصفات المحددة والمصرف ملزم ببيع السلعة للأمر بالشراء، والبعض لا يأخذ بهذا الرأي .. (البنك الإسلامي الفلسطيني، ص4).

ويستهدف المصرف الإسلامي من هذا التمويل استثمار الأموال المودعة لديه وتحقيق الربح المشروع والخالي من الربا أو شبهتها وخدمة عملائه بالأساليب الشرعية المطبق للمرابحة في معظم المصارف الإسلامية (احمد، 2006 ص 142).

ثالثاً: المشاركة :

هناك نوعان:

- 1- المشاركة في تمويل صفقة معينة : تخص عملية تجارية تنتهي بانتهاء هذه الصفقة، بحيث يشترك البنك في تمويل هذه الصفقة بنسب معينة، ثم يقسمان الربح حسب هذه النسب، و تتم عادة في الأجل القصير لأنها توجه لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير و تمويل رأس المال العامل .
- 2- المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك : هي الشركة التي يتم فيها تحديد نصيب كل من المصرف و العميل في رأس مال المشروع، و عندما يبدأ هذا المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل المصرف تدريجياً عن حصته في رأس المال ببيعها إلى العميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة معينة يتفق عليها مملوكاً من طرف العميل (قحف، 2004، ص57).

ويجب مراعاة ما يلي في المشاركة المتناقصة:-

أ- يشترط أن يمتلك المصرف حصته في المشاركة تملكاً تاماً وان يتمتع بحقه الكامل في الإدارة و التصرف، وفي حالة توكيل الشريك بالعمل يحق للمصرف مراقبة ومتابعة الأداء والتقييم.

ب- يشترط في المشاركة المتناقصة أن لا تكون مجرد عملية تمويل بقرض، فلا بد من وجود الإدارة الفعلية للمشاركة وان يتحمل جميع الأطراف الربح والخسارة أثناء فترة المشاركة.

ج- لا يجوز أن يتضمن عقد المشاركة المتناقصة شرطاً بأن يرد الشريك إلى المصرف كامل حصته في رأس المال بالإضافة إلى ما يخصه من أرباح لما في ذلك من شبهة الربا.

د- يجوز أن يقدم المصرف وعداً لشريكه بأن يبيع له حصته في الشركة إذا قام بتسديد قيمتها، ويجب أن يتم البيع باعتباره عملاً مستقلاً لا صلة له بعقد الشركة (الدماغ،

2006، ص25)

ومن صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: (البنك الإسلامي الفلسطيني، ص7)

الصورة الأولى:

أن يتفق المصرف مع الشريك على أن يكون إحلال هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره.

الصورة الثانية:

أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع له دخل متوقع وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلاً مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل، وعندما يقوم الشريك بتسديد ذلك التمويل، تؤول الملكية له وحده.

الصورة الثالثة:

يحدد نصيب كل شريك كحصة أو أسهم يكون له منها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية وللشريك إذا شاء أن يفتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عدداً معيناً كل سنة بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة، وهذه الصورة هي الأكثر استخداماً بالمصارف .

و يقوم العميل في نهاية كل سنة بشراء حصة من نصيب المصرف وتملكها وذلك وفق ما جاء بالعقد المبرم بينة وبين المصرف، بحيث تنتقل ملكية المشروع إليه خلال الفترة المحددة، ويتخرج المصرف وتتناقص حصته سنوياً بنسبة ما يبيعه للعميل .

القطاعات التي يمكن لها الاستفادة من صيغة " المشاركة " :

أ- القطاع الصناعي: عن طريق المشاركة في إنشاء مصانع جديدة واقتسام نتائج العملية بعد ذلك وفق الشروط المحددة وتملك العميل للمصنع بعد ذلك .

ب- القطاع العقاري: عن طريق المشاركة في بناء عقارات ثم بيع حصة المصرف بعد ذلك للعميل من قيمة الأقساط الإيجارية وتملك العميل للعقار بعد ذلك. (مقال البلتاجي www.bltagi.com)

ومن أهم مزايا المشاركة كأسلوب تمويل يذكر (عاشور، 2002)

أ- التمويل بالمشاركة لا يضيف شيئاً إلى تكلفة المشروع، وبالتالي فلا زيادة في أسعار منتجات المشروع.

ب- توفر المشاركة الحافز لكل الشركاء لإنجاح المشروع، لأن الجميع سيشارك في الناتج وينتظرها.

ت- يتحمل المخاطرة جميع الشركاء بنسب عادلة استناداً إلى نسبة المساهمة في رأس المال.

وتكمن القوة التنموية للتمويل بالمشاركة في:

- أ- تحسين الكفاءة التخصصية.
- ب- التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار.
- ت- زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- ث- عرض أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي (أحمد، 2006 ص 114).

رابعاً: المضاربة :

يقوم المصرف بتوفير التمويل الكامل لشريك يقدم العمل، ويتم اقتسام الربح الناتج بين المصرف والمضارب طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بينهما عند إبرام عقد المضاربة، ويتفاوت نصيب كل منهما حسب الإسهام المقدر لكل من المال والعمل، بينما يتحمل رأس المال وحده الخسارة ما لم تكن ناشئة عن إهمال أو قصور متعمد من المضارب (الخالدي، 2006، ص 25).

وهي أيضاً عقد بين اثنين يدفع احدهما بموجبه مالاً وهو صاحب المال الآخر وهو صاحب الخبرة والمعرفة ليعمل به نظير جزء من الربح معلوم القدر كالنصف أو الربع، ولكنه مجهول القيمة.

ورود في الكتاب الكريم آيات تدل على جواز المضاربة، منه لقوله تعالى : "لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ" (البقرة، آية 198).

وثبت في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم أنه سافر قبل النبوة إلى الشام مضارباً بمال خديجة رضي الله عنها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بعد البعثة مقررأً له.

وقد تعامل الصحابة رضي الله عنهم بالمضاربة ولم يكن فيهم مخالف في ذلك، كما أجمعت الأمة من بعدهم جيلاً بعد جيل على جوازها في مختلف العصور.

كما وتتم المضاربة بالطرق التالية:

- 1- يقدم المصرف رأس مال المضارب بصفته رب المال.
- 2- يقدم المضارب جهده وخبرته لاستثمار المال مقابل حصة من الربح متفق عليها.
- 3- يحتسب الطرفان النتائج ويقتسمان الأرباح في نهاية مدة المضاربة ويمكن أن يكون ذلك دورياً حسب الاتفاق مع مراعاة الشروط الشرعية.

4- حين تحقق أرباح، توزع بين الطرفين حسب الاتفاق وفق مبدأ - الربح وقاية لرأس المال .
5- حين حصول خسارة لا سمح الله يتحملها رب المال أي المصرف فيما عدا القصور أو التعدي أو الإهمال الشديد من المضارب حيث يتحمل الخسارة بقدرها.(الدماع، 2006، ص26).

وتعتبر المضاربة إحدى أهم صور التمويل في الاقتصاد الإسلامي، وهي الأساس الذي تقوم عليه فكرة المصارف الإسلامية في قبولها للودائع وتشغيلها لها، سواء أكانت مضاربة مطلقة أم مضاربة ثلاثية العلاقة (عاشور، 2002) .

وللمضاربة منافع جمة علاوة على ما تحققه من فائدة للمضاربين، مثل إنشاء مشروعات جديدة تنتج فرصاً جديدة للعمل مما يؤدي إلى المساعدة في التغلب على البطالة وكذلك في منع اكتناز الأموال حيث أن هناك كثيراً من الناس خاصة في مجتمعنا الإسلامي يكتنزون أموالهم ولا يودعونها في البنوك خوفاً من الشبهة، وبإتاحة الفرصة أمامهم في الاستثمار عن طريق المضاربة تمنع الاكتناز وتساهم في تطوير اقتصاديات الوطن(حلس ومقداد، 2005، ص7).

ويرى الباحث، أن اعتماد المصارف الإسلامية على المضاربة كان ولا يزال هامشياً، فقد امتنعت العديد من المصارف الإسلامية عن الاستثمار عن طريق المضاربة لما واجهت من معوقات وعقبات في التطبيق . ولتشجيع المضاربة، ينبغي تقديم أساليب ووسائل جديدة في إطار وأحكام عقد المضاربة تلائم الواقع الحالي الذي تعمل به هذه المصارف.

وتحقق المضاربة كافة المزايا التي استطاع التنظيم المصرفي الحديث أن يحققها بشكل يتوافق مع المتطلبات المتجددة والحاجات المتغيرة والمتطورة في الاقتصاديات المعاصرة، وذلك بالنسبة لمالكي الأموال أو من هم في حاجة إليها المستثمرون أو راغبي الاستثمار، على حد سواء.

فبالنسبة لمالكي المال، توفر لهم صيغة المضاربة فرصاً كبيرة ومتنوعة للاستثمار، وذلك بغض النظر على حجم ما يملكه كل منهما من أموال، كما أنها تعطيهم الحق في استرداد أموالهم والخروج من عمليات الاستثمار عند حاجتهم لذلك.

أما بالنسبة للمضاربين (المستثمرين)، فإنها توفر لهم احتياجاتهم المالية بالكم المناسب، وفي الوقت المناسب وتجنبهم التعرض لمشكلات الاستثمار الفردي في حالة المضاربة الخاصة، ومشكلات تكاليف الاقتراض الباهظة في حالة المصاريف الربوية.

ومن ثم فهي توفر لصغار المستثمرين على وجه الخصوص فرص للعمل المنتج عن طريق التزاوج الطبيعي بين رأس المال والعمل، وفي الوقت نفسه فإن هذه الصفة الاستثمارية تسمح بجذب المدخرات من الأموال المكتنزة لدى أصحابها غير الراغبين في التعامل بالنظم الربوية،

وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة المتفقة مع أحكام الشريعة (احمد، 206، ص 132).

خامساً: الإجارة التشغيلية

مفهوم الإجارة:

الإجارة التشغيلية هي تأجير موجودات وأصول مختلفة وفقاً لاحتياجات المستفيدين وتتمتع بقابلية للتسويق، ثم قيام المصرف بإجارة هذه الأعيان لأية جهة ترغب الاستفادة من منافعها خلال مدة محددة يتفق عليها بعدها تعود الأعيان إلى حيازة المصرف لبيحث من جديد عن مستفيد آخر يرغب في استئجارها وهكذا.

دليل مشروعية الإجارة التشغيلية:

قوله تعالى: **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ** (القصص، آية 26) وقد روي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من استأجر أجيراً فليعلمه أجره" رواه البيهقي عن أبي هريرة .
وقوله صلى الله عليه وسلم "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه" أخرجه ابن ماجه.

أجمعت الأمة على جواز الإجارة منذ عصر الصحابة وإلى الآن لأن الناس يحتاجون إلى المنافع كحاجتهم إلى الأعيان، وأكدته العديد من قرارات وتوصيات المؤتمرات والندوات الفقهية الخاصة بعمل المصارف الإسلامية. وهي تتم كالتالي:

1- يبحث المصرف عن مستأجر ويسلم الأصول على سبيل الإجارة مقابل عوض ووفق عقد محدد.

يدفع المستأجر الأجرة المتفق عليها في الأجل المحدد ثم يعيد الأصل المؤجر إلى المصرف في نهاية مدة الإجارة وحسب شروط العقد (البنك الإسلامي الفلسطيني).

سادساً: البيع التأجيري (الإجارة المنتهية بالتملك):

وبمقتضى هذه الصيغة يقوم المصرف بشراء المعدات أو إنشاء المبنى ويطرحها للبيع بقيمة محددة تحديداً نهائياً، إلا أنه يتفق أن لا تنقل الملكية مباشرة إلى المشتري إلا عند سداد كامل الأقساط (الخالدي، 2006، ص 25).

حيث يشترىها المصرف استجابة لطلب مؤكد من أحد تعامله لتملك تلك الأصول عن طريق الإجارة المنتهية بالتمليك. وهكذا فإن تلك الأصول المؤجرة لا تبقى في ملكية المصرف بعد نهاية عقد الإجارة التشغيلية وإنما تنتقل إلى ملكية المستأجر، بحيث يُستدعي المصرف أو عميله لتسلم المبيع ويطلب منه إشعاراً بوصول المبيع حسب المواصفات.

ثم يؤجر المصرف العين لعميله كمستأجر ويعده بموجب العقد بتمليكه العين إذا سدد جميع الأقساط الإيجارية أي وعد بالهبة أو حسب الوعد السابق (الدماغ، 2006، ص 23).

سابعاً: سياسة التمويل بالإقراض :

يعرف القرض في الإسلام بالقرض الحسن حيث انه لا يوجد فائدة على القروض الحسنة، فالقرض من ناحية الشريعة الإسلامية مجرد دين ويجب على المقرض سداه بكامله من غير زيادة ولا نقص، ولقد جرت عادة المصارف الإسلامية على استخدام سياسة الإقراض للأغراض الاجتماعية والإنسانية وذلك مثل الزواج، والدراسة والعلاج (عاشور، 1995).

1-تعريف القرض: القرض هو المال الذي يعطيه المقرض للمقترض ليرد مثله إليه عند قدرته على ذلك وهو في أصل اللغة القطع ويسمى المال الذي يأخذه المقرض بالقرض لأن المقرض يقطعه من حاله.

إذ أن القرض هو عبارة عن تمليك مال للمقترض رفقاً به لحاجاته إلى هذا المال على أن يرده عند القدرة على ذلك.

2-تعريف القرض الحسن: القرض الحسن هو عبارة عن قرض خالي من الفائدة يعطى إلى المستحقين من أفراد المجتمع.

3- مشروعيته:

أ- **في الكتاب:** قال تعالى: "من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون" (البقرة، الآية 243) .

ب - **في السنة:** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربه من كرب يوم القيامة والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه"، وقال صلى الله عليه وسلم أيضاً: "رأيت ليلة أسرى بي على باب الجنة مكتوباً الصدقة لعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر، فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده والمقترض لا يقترض إلا من حاجة".

ج- الإجماع: والقرض الحسن جائز بالإجماع من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا (احمد، 2006، ص159) .

ثامناً: الاستصناع :

الاستصناع لغة هو سؤال الصنع أو طلبه والاستصناع : عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده وبأوصاف معينة متفق عليها وبثمن محدد.

ومن شروطه :

1- أن يكون المصنوع معلوماً بأوصاف محدد بالعقد على أنه لا يلزم دفع الثمن حالاً في مجلس العقد كما في السلم .

2- أن يكون فيما يجري التعامل به استصناعاً .

3- ألا يكون مؤجلاً إلى أجل يصح معه السلم .

وهو عقد لازم للطرفين عند غالبية الفقهاء ويمكن للمصارف الإسلامية تطبيقه في مجالات صناعية مختلفة كالمقاولات والبناء والأجهزة والمعدات الصناعية. كأن يساهم المصرف الإسلامي في تمويل عدد من عملائه الصناعيين لإنتاج سلعة معينة (المقرفي، 2005، ص41) .

مشروعية بيع الاستصناع:

يستدل على مشروعية الاستصناع بما رواه البخاري عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "استصنع منبراً، وصنعه له نجار اسمه ميمون".

تاسعاً: بيع السلم :

وبيع السلم هو عكس البيع المؤجل وكلمة السلم لها معنى واحد وهو تقديم رأس المال، وهو بيع أجل بعاجل بمعنى انه بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويعجل فيه تسليم الثمن ويتم بموجب هذا البيع موافقة المشتري على شراء سلعة من البائع بحيث يتم دفع الثمن وقت العقد على أن يتم إستلام السلعة في تاريخ مستقبلي. (البدور، 2001، ص54)

مشروعية بيع السلم:

1- في القرآن:

" قال تعالى: "واحل الله البيع وحرم الربا " (البقرة، 275) .

2- في السنة:

روي ابن عباس رضي الله عنه أن النبي (ص) قدم المدينة وهم يسلفون في الثمار السننتين والثلاث، فقال "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم.

3- في الإجماع:

قال ابن المنذر "اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز".

شروط بيع السلم:

- أ- شرط تسليم أو قبض رأس المال أو الثمن في مجلس العقد.
- ب- شرط التأجيل: تأجيل التسليم.
- ج- أن يكون المسلم فيه ديناً أي في الذمة .
- د- معرفة أو بيان صفات المسلم فيه.
- هـ- أن يكون المسلم فيه معلوم القدر.
- و- أن يكون المسلم فيه مقدوراً على تسلمه.
- ز- ألا يجمع بين البديلين إحدى علل الربا.
- ح- أن يكون العقد باتاً ليس فيه خيار - خاصة خيار الشرط (عمر، ص19) .

عاشراً: بيع الأجل

مفهوم بيع الأجل:

هو قيام البائع بتسليم السلعة أو البضاعة المتفق عليها إلى المشتري في الحال، مقابل تأجيل سداد سعر البيع الكلي إلى وقت أجل معلوم سواء أكان التأجيل للسعر كاملاً أو لجزء منه.

وقد يكون البيع إلى أجل بسعرين:

السعر الحاضر وهو السعر النقدي، السعر الآجل وهو سعر البيع بالتقسيط وعادة يزيد السعر الآجل عن السعر الحاضر.

مشروعية بيع الأجل:

1- في القرآن

أ- قوله تعالى "وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة، 275) .

ب- قوله تعالى "يا أيها آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه" (البقرة، آية 282) .

2- في السنة: عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت اشترى رسول الله من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعا من حديد.

3- في الإجماع:

أجمعت الأمة على جواز بيع الأجل إذا كان الأجل معلوماً، وأكدته الندوات الفقهية والعملية للمصارف الإسلامية المختلفة (الدماغ، 2006، ص18).

من شروط البيع الآجل: ثلاثة شروط هي:

- أ- تأجيل الثمن: ويجب تحديد الثمن عند التعاقد، وكذا يجوز بإجماع الفقهاء تحديد البائع لسعرين للسلعة أحدهما حال والآخر أجل ويترك للمشتري الخيار بينهما.
- ب- تسليم المبيع حالاً.
- ج- تحديد مدة الأجل لوقت العقد، وتحتسب المدة من وقت تسليم المبيع.

أما صور البيع الآجل: فتختلف باختلاف أسلوب تأجيل الثمن وهي:

- بيع السلعة بسعرها الحالي: (اليومي أو سعر السوق) دون أي زيادة في الثمن مع تأجيل الثمن أو تقسيطه وهذه الصورة جائزة بالإجماع.
- تحديد سعرين للسلعة: بأن يكون لها سعر خاص بالنقد (فوري) وسعر أجل (بالتقسيط) وهو يزيد عن السعر الحاضر.
- تأجيل الثمن على أساس البيع التأجيلي: حيث يتفق الطرفان على بيع سلعة أحدهما للآخر مع تحديد قيمتها تحديداً نهائياً بحيث لا تنتقل السلعة المبيعة لملكية المشتري إلا بعد أن يسدد ثمنها بالكامل للبائع وفي حالة فسخ العقد يحتفظ البائع بملكية السلعة والمشتري يحصل على منفعتها مقابل القيمة الإيجارية المدفوعة (احمد، 2006، ص153) .

حادي عشر: المزارعة:

هي من أهم مجالات وأشكال التوظيف في المصارف الإسلامية، وتقوم المزارعة أساساً على الزرع ببعض الخارج منها، وذلك أن يقدم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل فيها ويقومان باقتسام الزرع .

وتعد المزارعة نوع من المشاركة، حيث يشارك أحد الشركاء بـمال أو أحد عناصر الثروة و هي الأرض والعنصر الثاني العمل من جانب الشريك (أحمد، 2006، ص158).

وتحقق هذه الصيغة مصلحة الطرفين صاحب الأرض و المزارع فقد لا يملك المزارع أمور كثير منها:

- 1- قد لا يقدر صاحب الأرض أو لا يرغب على زرع أرضه والعمل عليها.
- 2- وقد لا يجد العامل الزرع والأرض التي يحتاجها لممارسة قدراته وخبرته وتحقيق دخل له.

هناك صورتان للمزارعة بحسب الجهة التي توفر البذر والآلات.

أ- من جانب الأرض : الذي يصير مستأجرا للعامل ليعمل له في أرضه مقابل بعض الناتج الذي هو نماء ملكة وهو البذر، ويكون موضوع العقد في هذه الحالة عمل المزارع.

ب- من جانب العامل : الذي يصير مستأجر الأرض مقابل بعض الناتج الذي هو نماء ملكة وهو البذر، ويكون موضوع العقد في هذه الحالة منفعة الأرض.

فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر معاملة (مساقاة) وأرضها مزارعة.

وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزارعة مع أهل خيبر ذلك دون أن ينكره من الصحابة منكر فكان إجماعا (الدماغ، 2006، ص27) .

ثاني عشر: أعمال المصارف الإسلامية الأخرى: (مقال البلتاجي/ www.bltagi.com)

- 1- قبول الأموال (الودائع المصرفية).
- 2- إعادة توظيف الأموال في صورة تمويل مباشر أو غير مباشر أو في صورة استثمارات.
- 3- فتح الحسابات بمختلف أنواعها.
- 4- إصدار دفاتر شيكات بعملات مختلفة.
- 5- تحصيل الشيكات وتقاصها.
- 6- تحصيل الأوراق التجارية.
- 7- فتح الاعتمادات المستندية الصادرة من أجل الاستيراد و الواردة من أجل التصدير.

- 8- الصرافة وتبديل العملات (شراء وبيع) على أساس السعر الحاضر.
- 9- إصدار خطابات الضمان.
- 10- تأجير صناديق الأمانات الحديدية.
- 11- إصدار الحوالات المصرفية بكافة أنواعها وبطاقات الائتمان.
- 12- إدارة تأسيس الشركات واكتتاب الأسهم وتقديم الاستشارات الفنية و المشورة للعملاء (عاشور، ٢٠٠٢).
- 13- تقدم خدمات نافعة كالقيام بدور الوكالة لقاء اجر، والقيام بأعمال الوساطة لقاء عمولة، والانتفاع من ممتلكاتها بالإيجار.
- 14- تقوم المصارف الإسلامية بإدارة الأعمال نيابة عن العملاء والبيع لحسابهم وغير ذلك من الأعمال الجائزة (الزحيلي، ١٩٩٧).

المبحث الخامس

واقع المصارف الإسلامية في فلسطين.

يتكون القطاع المصرفي الفلسطيني من عشرين مصرفاً إسلامياً وغير إسلامي يعمل من خلال شبكة من الفروع والمكاتب تزيد عن 200 فرع من بين هذا العدد هناك عشرة مصارف محلية وعشرة مصارف أجنبية منها ثمانية مصارف أردنية ومصرف مصري، وفرع مصرف HSBC كما وأن ثلاثة من البنوك العاملة في فلسطين هي مصارف إسلامية وهم البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الأقصى.

كما و يعمل القطاع المصرفي الفلسطيني بطريقة منظمة وفعالة، ويحكم البنوك العاملة في فلسطين قانون المصارف رقم 2 لعام 2002، والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما وتعمل المصارف بالتماسي مع أفضل المعايير المصرفية الدولية، خاصة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابية المصرفية، والمنهجية المتعلقة بها، ومبادئ الحوكمة الجيدة، واتفاق بازل I، فيما يجري العمل لتطبيق اتفاق بازل II.

(سلطة النقد الفلسطينية، 2008)

ومع قدوم القيادة الفلسطينية وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في منتصف عام 1994 بدأت البنوك بممارسة نشاطها في الأراضي الفلسطينية من خلال إعادة افتتاح فروعها التي كانت قد أغلقت في عام 1967 م، كما أن المصارف الإسلامية في فلسطين حديثة النشأة، فهي تعود فقط إلى النصف الأخير من العقد الأخير من الألفية الثانية (حلس ومقداد، 2005، ص11).

وترجع نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين إلى منتصف التسعينات، وهي بذلك بدأت متأخرة، ففي الفترة التي بدأت فيها المصارف الإسلامية انتشارها في العالم العربي والإسلامي وشقت طريقها نحو الوجود، كانت فلسطين تزرح تحت وطأة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وبذلك لم يكن هناك أي تواجد للمصارف الإسلامية في فلسطين قبل قدوم السلطة الوطنية إلى فلسطين وإنشاء سلطة النقد الفلسطينية عام 1995.

وتمثلت باكورة تجربة المصارف الإسلامية لأول مرة في تاريخ فلسطين في قيام أول عمل مصرفي إسلامي من خلال منح أول ترخيصاً لبنك القاهرة عمان - المعاملات الإسلامية بفتح أول فرع له في قطاع غزة عام 1995، تلى ذلك منح عدة تراخيص جديدة لإنشاء مصارف وطنية إسلامية وهي البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، وبنك الأقصى الإسلامي، ثم بدأت تتوالى إنشاء الفروع للبنوك الإسلامية العاملة في فلسطين (المشهوراوي، 2003، ص74).

أولاً: نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين :

1- بنك القاهرة عمان - المعاملات الإسلامية :

يعتبر بنك القاهرة عمان -المعاملات الإسلامية بمثابة فرع إسلامي لبنك القاهرة عمان، وتتمتع هذه الفروع باستقلال مالي وإداري عن الفروع التجارية للمصرف، وحصل بنك القاهرة عمان - المعاملات الإسلامية على الموافقة النهائية لمزاولة أعمال الفروع الإسلامية من سلطة النقد في 1996/6/1، وتخضع أعمال بنك القاهرة عمان - المعاملات الإسلامية، الفلسطينية لإشراف لجنة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من قبل إدارة المصرف حيث تقوم هذه اللجنة بمراجعة أنشطة المصرف المصرفية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية (بنك القاهرة عمان- فرع المعاملات)، كما يود الباحث الإشارة إلى أنه في 2005/6/30 تم شراء بنك القاهرة عمان - للمعاملات الإسلامية من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني.

2- البنك الإسلامي العربي :

تم تأسيس البنك الإسلامي العربي، كشركة مساهمة عامة باسم " شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة"، والمسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بمدينة أريحا، بتاريخ 1995 /5/18 تحت رقم (563200922)، ومنح حق مباشرة العمل من مراقب الشركات 1995/6/18، وزاول أعماله من خلال أول فرع له في مدينة غزة في 1996/4/6، ويقع المقر الرئيس للمصرف في مدينة رام الله وفروعه منتشرة في فلسطين وتبلغ ثمانية فروع ومكتب. (موقع البنك الإسلامي العربي، التقارير السنوية).

والبنك الإسلامي العربي هو أكبر المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من حيث الموجودات ومجموع الودائع وحجم التمويلات وحقوق المساهمين وهو خامس أكبر مصرف في القطاع المصرفي العامل في فلسطين وثاني أكبر مصرف وطني.(البنك الإسلامي العربي).

3- البنك الإسلامي الفلسطيني :

حصل البنك الإسلامي الفلسطيني على الموافقة النهائية للعمل من قبل سلطة النقد بتاريخ 1997/5/15، باسم " شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة" المسجلة لدى مسجل الشركات بالسلطة الوطنية الفلسطينية بمدينة غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم 563200922 بموجب قانون الشركات رقم 18 لسنة 1929 وتعديلاته في 1995/12/16 ويقع المقر الرئيس للمصرف في مدينة غزة (البنك الإسلامي الفلسطيني، التقارير السنوية) .

4- بنك الأقصى الإسلامي :

تأسس مصرف الأقصى كشركة مساهمة عامة باسم شركة مصرف الأقصى الإسلامي المساهمة العامة المحدودة"، المسجلة في فلسطين تحت رقم (5626006119) بموجب قانون الشركات لسنة 19964 وتعديلاته بتاريخ 4 آب 1997، وحصل المصرف على قرار المباشرة بالعمل من وزارة الاقتصاد والتجارة بتاريخ 20 أيلول 1997، وعلى موافقة سلطة النقد الفلسطينية بمزاولة المصرف أعماله ابتداء من الفاتح من كانون أول 1998، وافتتح مصرف الأقصى الإسلامي أول فروعه في مدينة رام الله في 1/12/1998 (بنك الأقصى الإسلامي، التقارير السنوية).

وتمثل المصارف الإسلامية المرخصة والعاملة في فلسطين (3) مصارف من أصل (10) مصارف وطنية لها (25) فرعاً، وبهذا شكلت المصارف الإسلامية والعاملة في فلسطين إلى المصارف الوطنية، ما نسبته (30%) من المصارف الوطنية المرخصة في فلسطين حتى عام 2008 ومن حيث عدد فروع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، يعتبر قليلاً إذا ما قورن بفروع المصارف الوطنية العاملة حيث تمثل منها ما نسبته (28%)، أما إذا ما قورنت عدد فروع المصارف الإسلامية بإجمالي فروع البنوك العاملة في فلسطين حتى نهاية (عام 2008، فإنها تمثل فقط ما نسبته 13%) وهي نسبة قليلة جداً.

من الملاحظ أن البنك الإسلامي الفلسطيني قد حقق انتشاراً جيداً من خلال عدد فروع 12، وبهذا يتصدر المصارف الإسلامية والعاملة في فلسطين، من حيث عدد الفروع وانتشارها في فلسطين، ويلاحظ أن عدد فروعها تقارب عدد فروع المصارف الإسلامية الأخرى مجتمعة.

5- البنك الوطني الإسلامي:

تأسس البنك الوطني الإسلامي في مايو 2009 ومقره الرئيسي في غزة وهو المصرف الوحيد الذي يتعامل مع الحكومة في غزة وبذلك فهو غير معترف به من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وجاءت فكرة تأسيس المصرف من الوضع الاقتصادي المتردي الذي يعانيه القطاع في ظل الحصار هو ما دفع إلى المبادرة بتنفيذها، فقد تراجع العمل المصرفي بشكل كبير جداً بسبب عدم تعامل المصارف مع الحكومة، وأصبحت هناك شريحة كبيرة من المواطنين لا يستطيعون الحصول على خدمات المصارف الموجودة في قطاع غزة، فالبنوك غير قائمة بدورها بل وتزيد من حدة المشكلة بسبب رفضها للتعامل مع المواطنين بسبب الإنقسام الحاصل في المجتمع الفلسطيني، وتقتصر سياسة المصرف التمويلية في المرحلة الأولى على التمويلات

الداخلية وفق نظرة أن المدخرات والودائع الفلسطينية الموجودة في البنوك الفلسطينية الأصل أن تستثمر في فلسطين، ولذلك فإن سياسة المصرف ستتركز على منح تمويل وتسهيلات مصرفية داخل فلسطين، وبالتالي في هذه المرحلة ليس هناك حاجة للتعامل مع البنوك الخارجية، فرأس المال والودائع التي بحوزة المصرف يتم توجيهها للاستثمار الداخلي ويقوم المصرف بطلب باستجلاب رؤوس أموال واستثمارات من الخارج لتصب داخل فلسطين من خلال شركات الصرافة وغيرها

فالمؤسسة ترفع شعار "نحن شركاء في التنمية"، ومن سياستها التمويلية دعم بعض القطاعات التي تم تدميرها من خلال العدوان الصهيوني، إحياء بعض القطاعات المتضررة من أجل توفير فرص عمل (مقابلة/ <http://almoslim.net/>).

ثانياً: رأس مال المصارف الإسلامية في فلسطين :

1- رأسمال بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية :

بلغ رأس المال المدفوع والمخصص من بنك القاهرة عمان - الفروع التجارية لبنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية (3.000.000 \$) ثلاثة ملايين دولار أمريكي، موزعة على ثلاثة فروع في كل من غزة والخليل ونابلس مع العلم بأن هذا المصرف لم يستمر في عمله فقد اندمج مع البنك الإسلامي الفلسطيني عام 2005.

2- رأسمال البنك الإسلامي العربي :

يتألف رأسمال المصرف من (21.000.000 \$) واحد وعشرين مليون دولاراً أمريكياً، مقسمة إلى واحد وعشرين مليون سهماً بقيمة اسمية يبلغ دولار أمريكي واحد لكل سهم، وقد سدد المساهمون ما قيمته (11.025.000 \$) دولاراً، من قيمة رأس المال المكتتب به، حتى نهاية عام 2001، ويمثل رأس المال المدفوع نسبة (52.5 %) من رأس المال المصرح به للمصرف.

3- رأس مال البنك الإسلامي الفلسطيني : -

يتألف رأسمال المصرف من (10.000.000 \$) عشرة ملايين دولار أمريكي، مقسمة إلى عشرة ملايين سهماً، القيمة الاسمية لكل سهم دولار أمريكي واحد، وقد اكتتب المؤسسون في (8.035.000 \$) ثمانية ملايين وخمس وثلاثون ألف سهماً، بما يعادل (80.35 %) من قيمة رأس المال المصرح به.

ويعتبر البنك الإسلامي الفلسطيني الأكثر تسديداً لرأس المال بين المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، كما انه يحظى بقاعدة واسعة من المؤسسين والمساهمين في الداخل والخارج.

4- رأس مال بنك الأقصى الإسلامي : -

يتألف رأسمال الشركة من (\$ 20.000.000) عشرين مليون دولار أمريكي، مقسمة إلى عشرين مليون سهماً القيمة الاسمية للسهم الواحد دولار أمريكي، وقد بلغ مجموع اكتتابات المساهمين (17.550.000) سهم، وتم تسديد مبلغ (\$ 13.114.868) دولار أمريكي، حتى نهاية عام 2002، تمثل حوالي (67 %) من قيمة الأسهم المكتتب بها، علماً أن جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب هي أسهم عادية، كما أن أسهم المصرف غير مدرجة ضمن سوق فلسطين للأوراق المالية (المشهوراوي، 2003، ص77) .

5-البنك الوطني الإسلامي:

تتكون المجموعة التأسيسية للبنك من 17 شخصية من الأكاديميين والمختصين ورجال الأعمال والتجار في قطاع غزة ويبلغ رأس مال البنك 20 مليون دولار اكتتبت في 20 مليون سهم بواقع دولار للسهم، ويمكن لأي مواطن الاكتتاب ب100 سهم كحد أدنى، وقد قامت الهيئة التأسيسية بالاكتتاب ب20% من رأس المال .(مقابلة <http://almoslim.net/>)

والجدول التالي يوضح قائمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من عام 1996حتى عام2008:

جدول رقم (1)

قائمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من عام 1996 حتى عام 2008

م	اسم المصرف	سنة التأسيس	سنة مزاوله المهنة	عدد الفروع	التواجد
-1	بنك القاهرة عمان- المعاملات الإسلامية	1995	1995	3	غزة-الخليل-نابلس وتم شراؤه من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني عام 2005
-2	البنك الفلسطيني الإسلامي	1995	1997	+12 مكتب	غزة-جباليا-خانيونس- النصيرات-نابلس-العزيزية- بيت لحم-الخليل-الخليل وادي التفاح-رفح-رام الله- - جنين+مكتب دير البلح
-3	البنك الإسلامي العربي	1995	1996	+7مكتب	البيرة-طولكرم-جنين-نابلس- الخليل-غزة-خانيونس+مكتب الجامعة العربية
-4	بنك الأقصى الإسلامي	1997	1998	2	البيرة-نابلس
-5	البنك الوطني الإسلامي	2009	2009	2	غزة-خانيونس

المصدر: تقرير سلطة النقد، 2008

المصارف الإسلامية نفسها

المبحث السادس

مشاكل ومعوقات المصارف الإسلامية في فلسطين

المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية:

تعمل المصارف الإسلامية في فلسطين في ظل نظام اقتصادي غير إسلامي لأنه قائم على مبادئ وأفكار لا تتسجم كثيرًا مع المبادئ والأفكار التي تقوم على أساسها البنوك الربوية، وهي تعمل كأقلية ضمن بنوك تجارية ومتخصصة يقوم أساس عملها على الفائدة التي تتجنبها المصارف الإسلامية وتحاول أن تجد صيغ ومعاملات لا تقوم على هذا الأساس أخذًا أو عطاءً، ومما يزيد من متاعب هذه المصارف هو كونها تعمل تحت إشراف ورقابة سلطة النقد الفلسطينية وهي كمصرف مركزي فلسطيني تتعامل بنفس منطق البنوك الربوية وهي تتعامل مع المصارف الإسلامية بنفس نظام تعاملها مع البنوك التجارية رغم الاختلافات الجوهرية بينهما، هذه البيئة وهذا الواقع يفرض مجموعة من المتاعب والمعوقات للمصارف الإسلامية بشكل عام، والمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تعاني من هذه المشاكل ومشاكل أخرى ناجمة عن طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني في المرحلة الحالية (حلس ومقداد، 2005، ص19) .

ويمكن تلخيص هذه المشاكل والمعوقات من وجهة نظر القائمين على المصارف الإسلامية في

الآتي :-

- 1- عدم توفر الضمانات الكافية لدى المستثمرين، خاصة وأن حوالي 70% من عقارات الضفة الغربية ليست مسجلة.
- 2- لا زال القانون لا يسمح برهن الآلات والمعدات مما يقلل من إمكانية تمويل هذا النوع لصالح قطاع الصناعة وبضمان الآلة نفسها .
- 3- عدم تطور الجهاز القضائي، بالإضافة إلى الإجراءات القانونية المعقدة، وعدم توفر قوانين تحمي المصرف وتسهل إجراءات الحجز واسترداد أموال المصرف من المماطلين .
- 4- عدم توفر الفرص الاستثمارية المناسبة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية غير المستقرة.
- 5- عدم وجود قانون خاص بالمصارف الإسلامية ومعاملتها من قبل سلطة النقد معاملة متساوية مع البنوك التجارية، خاصة في حالة تأخر العميل عن السداد لمدة 3 أقساط، حيث يتوجب في هذه الحالة على المصرف أن يضع مخصصات لدى سلطة النقد تعادل كامل الرصيد

المتبقي بما فيه الرصيد غير المستحق بعد، ونتيجة لهذه العوامل نرى بأن المصارف الإسلامية تحجم عن التمويل طويل الأجل وتقتصر على التمويل القصير الأجل.

6- يفتقر الجمهور الفلسطيني إلى التنقيف المصرفي بشكل عام والتنقيف المصرفي - الإسلامي بشكل خاص، حيث يجهل العامة من الناس طبيعة المصارف والخدمات التي يقدمها وطريقة التعامل معه وذلك بسبب غياب المصرف طيلة 27 عاماً خلال لفترة من 1967-1994 (مصطفى، 2006).

7- قلة عدد المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين: يوجد عدد قليل في الضفة والقطاع (بنوك و مؤسسات مالية ومصرفية) تعمل بالنظام الإسلامي، ويعتقد الباحث أن هذا العدد غير مجدي بل يحتاج إلى الزيادة لترسيخ مفهوم المصارف الإسلامية. ولزيادة دور المصارف في الاستثمارات.

8- الأوضاع السياسية الحالية : تلعب الأوضاع السياسية المضطربة دوراً مزاجياً في قيام المؤسسة المالية الإسلامية بدورها الفعال في حالة التزام المؤسسة بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها، وابتعادها عن الفساد والشبهات ودعمها للمشاريع التي توفر فرص عمل ودعم الاقتصاد الوطني، كما يوجد عقبات وصعوبات توضع أمام هذه المؤسسة كما حدث لبنك الأقصى الإسلامي حيث تم تأخير افتتاحه ومنعت عنه المقاصة ومنع رئيس وبعض أعضاء مجلس إدارته من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية. ومع كل ذلك استطاع المصرف أن يحقق إنجازات وقام بتمويلات وفرت العديد من فرص العمل، ووقف بجانب المواطن في أصعب الظروف الاقتصادية.

9- عدم الثقة الشرعية في هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الداخلي : رغم وجود هيئة رقابة شرعية مكونة من فقهاء وعلماء بالشريعة الإسلامية، إلا أن هذا لا يؤخذ جدياً من قبل بعض المؤسسات المالية الإسلامية، حيث أن بعض المعاملات التي تنفذ من قبل بعض المؤسسات بعد موافقة هيئة رقابتها الشرعية، قد تكون غير شرعية أو مشكوك في صحتها، مما يضع المواطن في حيرة عندما يرى معاملة يوافق عليها من مؤسسة مالية إسلامية معينة وترفض من مؤسسة أخرى.

10- ضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلاد الإسلامية وكذلك في فلسطين.

11- عدم وجود عاملين مؤهلين ومتخصصين في الجانبين الشرعي والمصرفي معا بشكل كاف؛ مما اضطر المصارف الإسلامية للاستعانة بالعاملين المدربين في البنوك الربوية، من أجل تكوين جهازها الإداري والتنفيذي (العليات، 2006، ص 27) .

إن دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية دوراً بناءً ومهم في بناء الاقتصاد الفلسطيني وخدمة المجتمع، وخصوصاً في هذه الظروف. ويجب على هذه المؤسسات أن

تخرج من قوقعتها وأن تعمل من أجل المصلحة العامة وخدمة الاقتصاد، كما أن للسلطة الفلسطينية دور هام أيضا بإقرار الأمن وتوفير الحماية والضمان الأمني لهذه المؤسسات وإصدار القوانين لتشجيع الاستثمار وحماية المستثمر وكذلك فإن لسلطة النقد الفلسطينية دور أساسي في تصحيح مسيرة المصارف وآلية عملها، إذ أن مراقبة وتدقيق أعمال المصارف يساعد في المحافظة على أهم قطاع موجود في فلسطين وهو القطاع المصرفي(www.mosgcc.comمقال).

كما أن هناك معوقات أخرى نذكر منها:

1- الحوافز الضرائبية: قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني يعطي إعفاءً يمتد من 2- 5 سنوات، بينما في الأردن يمتد من 5 - 9 سنوات، وجمهورية مصر العربية يمتد من 5- 15 سنة، في حين أنه في إسرائيل يمتد من 2 - 6 سنوات، ومن الملاحظ أن أقل الإعفاءات هي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية تليها إسرائيل، والأخرى أن تكون أكبر نسبة للإعفاءات في الاقتصاد الفلسطيني وذلك لتشجيع الاستثمار.

2- الحوافز الإقليمية: في فلسطين ومصر لا توجد حوافز إقليمية بينما في إسرائيل يوجد إعفاء ضريبي ممتد، مع منح نقدية تتراوح بين 20 - 38%.

3- مستوى الضريبة العامة على الأرباح: في فلسطين 38.5 % أما في إسرائيل فهو 40 % بينما في مصر 32 % فلماذا لا يكون على الأقل مستوى الضريبة يماثل جمهورية مصر العربية كنوع من التحفيز على الاستثمار.

4- مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات: حيث يظهر النقص واضحاً بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط أصحاب المشروعات، أو الإطار العام الذي يعملوا فيه، و يفاجأ الكثير منهم بسلع ترتفع أسعارها وتنخفض دون معرفتهم بأسباب هذا الارتفاع أو الانخفاض ومن هنا تبرز الحاجة إلى التنوع في الاستثمارات الصناعية والتركيز بشكل أساسي على صناعات أو مجالات جديدة للاستثمار مرتبطة و مترادفة مع الحرف أو الصناعة الأساسية (شعبان، 2005، ص19) .

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال التعرف على مفهوم هذه المصارف وخصائصها ومميزاتها وأهدافها، يتضح للباحث أن المصارف الإسلامية تسير وفق منهج بعيد عن الفائدة وله أهداف أخرى غير ربحية تخص بناء المجتمع وغيرها من القيم الأخرى، وبعد الإطلاع على واقع المصارف الإسلامية في فلسطين و التعرف على نشأة هذه المصارف في فلسطين وعددها وتاريخ تأسيسها ورأس مالها والتعرف على فروعها وكذلك تطورها، يتضح بأن هناك نمو واضح في عدد هذه المصارف في فترة الدراسة.

أما بالنسبة لصيغ التمويل الإسلامي التي تعمل بها المصارف الإسلامية فهي متعددة إضافة إلى باقي الأعمال الأخرى التي يقوم بها المصرف الإسلامي ولكن الفصول القادمة سوف توضح نسبة استخدام هذه التمويلات.

ولكل عمل هناك معوقات ومشاكل مثل هذه التي تواجه المصرف الإسلامي والتي كان أهمها غياب الاستقرار السياسي والاستثماري بسبب الحصار.

الفصل الثالث الاستثمار في فلسطين.

المبحث الأول: واقع الاستثمار في فلسطين..

المبحث الثاني: مخاطر الاستثمار في فلسطين.

المبحث الثالث: الميزانية المجمعّة للمصارف الإسلامية-تحت الدراسة- في فلسطين .

المبحث الرابع: دور المصارف الإسلامية في الاستثمار الفلسطيني والمعايير التي تحكم عملها.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار من التعبيرات المستخدمة في الوقت الحاضر للدلالة على التطوير والزيادة أو الاستفادة، فيقال مثلاً : أن فلاناً قد استثمر وقته في القراءة أي أنه قد استفاد منه في القراءة . وهي بهذا المفهوم تقارب المعنى في المفهوم الاقتصادي للاستثمار حيث تحرص المصارف الإسلامية على استثمار أموال الناس بهدف الحصول على إيرادٍ صافٍ أو بهدف زيادة تكوين رؤوس أموالهم .

وقد شمل الاستثمار مختلف المجالات التجارية والصناعية والخدمات والموارد البشرية كما أنه بفضل التطورات التكنولوجية أمكن الاستثمار في مجالات أكثر تعقيداً من السابق كالهندسة الإلكترونية والطب وغيرها من المجالات الحديثة ولكن للاستثمار في فلسطين شأن آخر .

وسوف يتناول هذا الفصل الاستثمار في فلسطين من خلال المباحث والتعرف على الواقع الاستثماري الذي تعيشه فلسطين ودراسة أهم المتغيرات والمؤثرات على هذا الاستثمار، وكذلك العوامل المؤثرة في الاستثمار في فلسطين من حيث العوامل المباشرة وغير المباشرة والمحفزة للاستثمار والمعيقة للاستثمار و مخاطر الاستثمار في فلسطين، والحديث عن الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة والتعليق عليها وفي النهاية الحديث عن دور المصارف الإسلامية في الاستثمار في فلسطين من خلال عدة معايير استتبها الباحث من المراجع المتعددة لتقييم هذا الدور والوصول إلى نتيجة.

المبحث الأول واقع الاستثمار في فلسطين

أولاً: مفهوم الاستثمار:

هو مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مضاعفة مستقبلاً من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية وهذا ليس بعيداً عن مخاطر العائد (صيام، 2003، ص19) .

وبالتالي يمكن أن يعرف الاستثمار أيضاً على انه توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر (الخصيري، 2000) .
والاستثمار جزء مهم من الناتج القومي . ويمكن في هذا السياق أن نقول بأن الاستثمار هو إضافات صافية خلال فترة زمنية معينة إلى السلع الاستثمارية الدائمة والإنشاءات السكنية وأبنية المشاريع والمخزون السلعي (عبد المنعم، 1984، ص57) .

ثانياً: تقسيم الاستثمار حسب النوع:

1. الاستثمار الحقيقي وأدواته:

ويسمى الاستثمار الإنتاجي أو الاقتصادي وهو التوظيف الذي يتحقق من شراء وبيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد الناتج القومي الإجمالي، فهي تستعمل بشكل مباشر في إنتاج سلع استهلاكية أو رأسمالية فتزيد من حجم السلع والخدمات ويمكن تناول أدوات الاستثمار الحقيقي كالتالي: (رمضان، 2007، ص44) .

أ-العقار كأداة استثمار:

وتنقسم إلى:

- 1-مباشر: مثل أن يقوم المستثمر بشراء عقار مثل أرض أو مبنى.
- 2-غير مباشر: وهو اشترك المستثمر بمحفظة مالية تشتري عقارات.

ب-السلع كأدوات استثمار:

ويتم بيع السلع في أسواق متخصصة (بورصات) ويعقود خاصة تعرف باسم التعهدات المستقبلية.

ج-المشروعات الاقتصادية كأدوات استثمار:

وتعتبر من أكثر الأدوات الاستثمارية انتشاراً وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري وصناعي وزراعي .

2. الاستثمار المالي وأدواته:

وهو الاستثمار الظاهري أو الإيرادي الذي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في السلع والخدمات وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر مما يعمل على تحقيق إيرادات و وفورات مالية، والاستثمار المالي لا يدخل بشكل مباشر في إنتاج السلع والخدمات ولكنها تعمل على توفير الأصول الحقيقية من خلال توفير الأموال اللازمة لشرائها وامتلاكها مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع. (صيام، 2003، ص20).

وأما الجمع بين أصليين أو أكثر من الأصول الحقيقية أو الأصول المالية فتسمى المحفظة المالية الإسلامية إذا تم استبعاد أسهم الشركات التي تتعامل بالربا، وتعتمد إدارة المحفظة الاستثمارية على الموازنة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة (الوطيان، 2000، ص127).

3- أدوات الاستثمار المالي:

أ- أدوات دين ومن أمثلتها أذونات الخزينة وشهادات الإيداع والأوراق التجارية والقبولات والسندات.

ب- أدوات ملكية مثل الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

ت- استثمار مالي طويل الأجل: وتستحق فترة أطول ومن أمثلتها الأسهم والسندات.

ث- استثمارات مالية ذات دخل ثابت مثل أذونات الخزينة والسندات ذات السعر الثابت للفائدة والأسهم الممتازة ذات دخل متغير مثل الأسهم العادية والسندات ذات سعر فائدة عائم.

ج- استثمارات مالية قصيرة الأجل: وتستحق خلال سنة مثل أذونات الخزينة وشهادات الإيداع.

ثالثاً: تقسيم الاستثمارات من حيث الفترة الزمنية أو الأجل (المقرفي، 2005، ص29) :

ينقسم الاستثمار من حيث الفترة الزمنية أو طول الأجل إلى عدة أنواع هي:

1- الاستثمار قصير الأجل :

وهي الاستثمارات التي تمتد فترة زمنية لا تتجاوز العام في الغالب، كالاحتياجات التمويلية الموسمية للسلع والخدمات وهناك من يرى أن الاستثمار قصير الأجل يمكن أن يقسم إلى نوعين :

- أ - الاستثمار قصير الأجل جداً : وهو في العادة لا يزيد عن اليوم أو بضعة أيام أو أسابيع.
- ب - الاستثمار قصير الأجل : وهو الذي تقل مدته عن العام وهذا يعني أن الاستثمار قصير الأجل يتراوح من بضعة أيام إلى أقل من سنة .

ويمكن إجمال الاستثمارات قصيرة الأجل في المصارف بشكل عام كالتالي: (رمضان، 2007، ص44).

- القروض تحت الطلب.
- أدونات الخزينة.
- الأوراق التجارية.
- القبولات .
- شهادات الإيداع.
- العملات الأجنبية(التعامل الفوري).
- سعر الصرف: وفيها سعر البيع وسعر الشراء، السعر الآني للعملة، السعر الآجل.
- العلاوة أو الخصم .

2- الاستثمار متوسط الأجل :

وهي الاستثمارات التي تمتد خلال فترة زمنية تتراوح من سنة إلى 3 سنوات وإن كانت هناك بعض الآراء الأخرى التي ترى أن الاستثمار المتوسط يمكن أن يتجاوز ذلك إلى 7 سنوات على الأكثر، وهي إما أن تكون قروضاً مباشرة أو التمويل بطريق الإجارة مثل البيع ثم الإجارة .

3- الاستثمار طويل الأجل :

وهي الاستثمارات التي تمتد لأكثر من 3 سنوات في الغالب، كالأستثمار في المشروعات الصناعية والزراعية أو المشروعات التي يمتد الاستثمار فيها لفترات زمنية طويلة .

رابعاً: تقسيم الاستثمار بحسب الملكية :

يمكن تقسيم الاستثمارات بحسب الملكية إلى الأنواع التالية :

1- الاستثمار الخاص :

يمول الأفراد أو الشركات هذا النوع من الاستثمارات من الأرباح غير الموزعة أو مدخرات الأفراد الشخصية أو عن طريق الاقتراض، وتستغل هذه الأموال وتوظف بهدف الحصول على العائد لصالح الفرد أو الشركة بما يحقق مصلحة المجتمع ككل .

وهذا النوع من الاستثمارات يمكن أن يمارس به الأنشطة المختلفة في عملية الاستثمار والصيغ الإسلامية المباحة ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية سواء من الأفراد أو الشركات،

ويتخذ في العادة أشكالاً مختلفة تبعاً للفترة الزمنية التي يراد فيها الاستثمار قد تكون طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل .

2- الاستثمار العام : (استثمار الدولة) :

وهذا النوع من الاستثمار تموله الدولة من ميزانيتها الخاصة أو عن طريق طرح سندات داخل الدولة أو خارجها بهدف الاقتراض من السوق المالية أو من الهيئات والمنظمات الدولية أو من الدول الأجنبية .

وعادة ما تستغل الدولة رؤوس الأموال تلك في استثمارات ضخمة كإنشاء محطات الطاقة أو الكباري والمستشفيات والمدارس ووسائل المواصلات وذلك لإضافة الجديد من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية لرأس مال الدولة المتاح.

هذا وقد يكون استثمارات الدولة على مستويين :

أ - داخلياً .

ب - خارجياً .

خامساً: واقع الاستثمار في فلسطين بشكل عام والتغيرات بشأنه.

1- تطورات الاستثمار:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغييراً في المفاهيم الاقتصادية العالمية في ظل التطور المتسارع في التكنولوجيا، وتزايد تشابك المصالح الاقتصادية بين دول العالم، والتي تجاوزت الحدود الجغرافية بما في ذلك حركة رؤوس الأموال ومصادر الطاقة وافتتاح السوق، وكذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم عامة، وفي فلسطين خاصة في ظل انتفاضة الأقصى.

وقد انعكست هذه التحولات على الأسواق المحلية والإقليمية بشكل عام، مما استدعى إحداث الكثير من التغيرات في دور كل من القطاع العام والخاص في التنمية، وهذه التطورات كانت أوسع وأعمق من أن تستوعبها بنية الاقتصاد الفلسطيني التبعي نظراً للزمن القصير الذي استغرقته هذه التطورات، وبالتالي كان الاعتماد على تدفق المساعدات من الدول المانحة وبالتالي إنفاق السلطة على إنشاء المؤسسات الحكومية وبعض مشاريع البنية التحتية ووضع قوانين وأنظمة من شأنها تخفيف القيود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي أثناء فترة الاحتلال، ولضراوة الهجمة الإسرائيلية الممنهجة لتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني والذي كان يعاني في الأساس من ضعف شديد معتمداً على الاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى الرغم من انتعاش الآمال بحدوث تغييرات جوهرية في البنية الاستثمارية في أعقاب توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي الانتقالي وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن استمرار السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية، وبخاصة الحصار والإغلاق، وما تلاها من عدوان عسكري وإعادة احتلال المناطق الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، مما أدى إلى تبديد الآمال.

ونظرًا للممارسات الإسرائيلية المختلفة، وما تمر به الأراضي الفلسطينية، فقد أثر ذلك سلبياً على الاستثمار، علاوة على الاختلالات الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، وعند النظر إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي نجد أن الاستهلاك الكلي يفوق الناتج المحلي، هذا بالإضافة إلى اعتماد القوة العاملة الفلسطينية على أسواق العمل الإسرائيلية والتي تتأثر بشكل مباشر بالإغلاقات المتكررة مما يزيد من العبء على الاقتصاد الفلسطيني. (المراقب الاقتصادي، عدد 16).

كما يلاحظ التراجع الحاد في حجم الاستثمار من قبل القطاع الخاص بحوالي 862 مليون دولار أي بنسبة انخفاض 61.2 % ما بين عام 1999 و 2005 بالجدول التالي:

جدول رقم (2)

استثمارات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية في الفترة (1997-2008)

المبلغ بالمليون دولار

السنة	حجم الاستثمارات	قيمة التغير	التغير النسبي
1997	1005
1998	1112	107	10%
1999	1408	296	21%
2000	1117	-291	-26%
2001	745	-373	-50%
2002	482	-263	-55%
2003	505	23	5%
2004	510	5	1%
2005	546	36	7%
2006	665	119	18%
2007	770	105	14%
2008	966	196	20%

المصدر: سلطة النقد الفلسطيني التقرير السنوي 2006.

التقرير السنوي 2008.

وعلى الرغم من هذه العوائق فقد بلغ مجموع ما استثمر في القطاع الخاص في فلسطين 966 مليون دولار سنة 2008.

2- أثر الأوضاع السياسية:

ولفهم الأحوال الاقتصادية لابد من فهم التطورات السياسية خلال الفترة تحت الدراسة:

أ- 1994-2000:

فمنذ عام 1994 عند قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى عام 2000 كانت المحاولات لتفكيك إرث الاحتلال الضار لكنها كانت جزئية وضعيفة بسبب تخلف الاحتلال عن تطبيق الاتفاقيات وأخرى تتعلق بسوء إدارة السلطة نفسها وعدم قدرتها على تنفيذ برنامج وطني للتنمية و الإعمار ومع ذلك كان لها بعض الانجازات الاستثمارية في قطاعات الاتصالات والسياحة والخدمات.

ب- 2000-2002:

لم تستمر الانجازات طويلا بسبب الممارسات الإسرائيلية التي رافقت انتفاضة الأقصى حيث شهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً بسبب الاجتياحات و الإغلاقات البرية والبحرية والقتل والهدم ومنع التجول في الضفة وغيرها لأسابيع طويلة الأمر الذي أدى إلى شل الحركة التجارية والإنتاج وتقشي البطالة.

ج- 2003-2005:

شهدت هذه الفترة نمو مطرداً و كان من المتوقع استمرار النمو بشكل يستعيد فيه النشاط الاقتصادي وضعه الذي كان عليه في عام 1999.

د- 2006-2008:

شهد عام 2006 تراجعاً حاداً بسبب المقاطعة الدولية لحكومة حركة المقاومة الإسلامية حماس بعد فوزها بانتخابات المجلس التشريعي ودواعي الانقسام بين أكبر فصليين فلسطينيين وتوقف الكيان الإسرائيلي عن إرسال الضرائب الجمركية مما أوقف رواتب الموظفين لعدة أشهر، وكذلك توقف تعامل البنوك مع السلطة والحكومة واستمر الوضع حتى 2008 (المراقب الاقتصادي، عدد16).

ويرى الباحث بأن فترة الانتفاضة أثرت بشكل ملحوظ على مجريات المصارف الإسلامية بينما أثرت مقاطعة العالم بسبب الانتخابات وفوز حماس على البنوك التجارية العاملة أكثر مما

أثرت على المصارف الإسلامية إضافة إلى الحصار المستمر و الانقسام بين أكبر فصلين في فلسطين.

3- الأوضاع الاقتصادية:

بمقارنة الناتج المحلي الإجمالي للعام 2008 مع العام السابق، فقد ارتفع الناتج المحلي بحوالي 2.3% فيما بقي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2008 ثابتاً نسبياً وشكل نصيب الفرد من الناتج المحلي للعام 2008 ما نسبته 80% فقط من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2009 في حين أن حجم الاستهلاك الكلي في عام 2007 يساوي 63% فقط من حجمه عام 1999 (سلطة النقد 2008).

أ- القطاع الزراعي:

قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية أي ما قبل عام 1994 كان القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر بروزاً في الاقتصاد الفلسطيني سواء من الناحية الإنتاجية أو من ناحية تشغيل الأيدي العاملة، وبعد مجيء السلطة الفلسطينية بدأت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالانخفاض حيث تشير دائرة الإحصاء المركزي إلى أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي من قيمة الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 13.5 % سنة 1992 إلى 11 % سنة 1995 ثم إلى 6 % سنة 1997 كذلك انخفض معدل التشغيل في القطاع الزراعي من 25.8 % لسنة 1991 إلى 12 % سنة 1996 ويعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى الفرص الجديدة للتوسع في قطاعات إنتاجية أخرى (الأمم المتحدة، 2000)، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 313 مليون دولار عام 2008 (سلطة النقد، 2008).

ب- القطاع الصناعي:

يلعب القطاع الصناعي دوراً هاماً ورئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يتميز قطاع الصناعة بامتلاكه للقوى القادرة على التأثير في النظم الاقتصادية، و بالتالي فإن قطاع الصناعة يأخذ على عاتقه دوراً أساسياً في رفع مستوى المعيشة لأبناء المجتمع. هذا وقد شهد القطاع الصناعي الفلسطيني ازدهاراً ملحوظاً منذ قيام السلطة الفلسطينية نتيجة لإقرار قانون الاستثمار وبناء المدن الصناعية، مما ساهم بشكل مباشر في ازدياد حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية (الأمم المتحدة، 2000) وأخذ هذا المؤشر بالانخفاض بشكل مستمر وذلك نتيجة الظروف الصعبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمتصاعدة على المنشآت وتدل المؤشرات الاقتصادية على جدوى الصناعات الإحلالية للمستوردات ولاسيما في الصناعات الغذائية والنسيج والملابس والصابون والأحذية ومواد التجميل والسجائر والمنظفات المنزلية ومواد

البناء، وتعاني الصناعة من محدد رئيسي يتمثل في الإنفاق الرأسمالي على الصناعة التطويرية النوعية واقتصاديات الحجم وأساليب تكنولوجية حديثة، وحسب تقارير البنك الدولي تمتلك الصناعة الفلسطينية ميزات تنافسية كامنة سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة غير سعرية على أساس الجودة ولاسيما في صناعات الأدوية والملابس والجلديات (الفرا والنمروطي، 2005، ص 11) هذا وقد شكل قطاع الصناعة ما قيمته 515 مليون دولار من الناتج المحلي لعام 2008 (سلطة النقد 2008).

ج- سوق العمل:

يعاني سوق العمل في فلسطين من عدم توازن يتمثل في عجز مستوى الطلب عن الارتفاع إلى مستوى العرض مما ينتج عنه بطالة عن العمل وكان للكيان الدور الرئيس في الموضوع من حيث السماح للفلسطيني بالعمل في الداخل المحتل وعدم إتاحة الفرص الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية لإشباع الزيادة في الطلب وبالتالي يكون الحل هو الاستيراد من الخارج على حساب الإنتاج وبالتالي ارتفعت نسبة البطالة إلى 45% في عام 2010 (الأمم المتحدة 2010).

د- مؤشرات التنمية :

إذا كان الاستثمار يعرف بأنه الزيادة الحاصلة في رأس المال خلال فترة زمنية معينة (سنة) كما ذكر سابقاً وبذلك فإن الاستثمار مرتبط بالمفهوم الذي نعتمده لرأس المال، بينما التنمية تكون أشمل من النواحي الاجتماعية والصحية والتعليم وغيره.

وتشير النظريات الاقتصادية إلى وجود علاقة بين الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي الممثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

إن الاستثمار يؤدي إلى رفع كمية رأس المال وبالتالي رفع القدرة الإنتاجية المستقبلية، وأن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعتبر أحد المحفزات المهمة للاستثمار.

إن سياسة الاحتلال الإسرائيلي وحقيقة اتفاقيات السلام التي جعلت كل شيء رهن التصرفات الإسرائيلية فاقمت من حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي وأدت إلى تراجع الاستثمار الخاص المحلي وتثبيط الأموال الفلسطينية المهاجرة والأجنبية عن الاستثمار في فلسطين.

وان انخفاض دخل الفرد الحقيقي وتدهور القوة الشرائية في المجتمع وانتشار الفقر والبطالة وتزايد التبعية للكيان وعدم السيطرة الفلسطينية على الموارد الطبيعية وعدم سيطرتها على الحدود أوجد بيئة مثبطة للاستثمار الخاص. (تقرير السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994-1999، ص 62)

سادساً: النشاط الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية:

تأثرت القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص بالبيئة الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية خاصة وأن غالبية استثمارات الجهاز المصرفي محلية وأدت بدورها إلى تراجع بنحو 19.1% في المبالغ الموظفة من قبل المصارف في النشاط الاستثماري لتتخفص إلى حوالي 140.3 مليون دولار ما نسبته 1.8% من إجمالي استخدامات الأموال المتاحة للمصارف فقد تأثر هذا التراجع على وجه التحديد بانخفاض حجم الاستثمارات المحلية بنسبة 19.8% مقابل تراجع بنحو 4.2% في حجم الاستثمارات الخارجية لتتخفص الاستثمارات المحلية إلى 132.9 مليون دولار والخارجية إلى 7.4 مليون دولار، كما تراجعت من ناحية أخرى استثمارات المصارف في محفظة الأوراق المالية بنسبة 1.5% لينخفض حجم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية إلى 203 مليون دولار (المراقب الاقتصادي، عدد 16).

1- التطورات المصرفية:

على الرغم من الظروف الصعبة والحصار المالي والاقتصادي على الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة فإن وضع الجهاز المصرفي يتميز بكونه سليم ومستقر أكثر من غيره.

(الزيتونة، 2006)

أما بالنسبة لمؤشرات أداء المصارف: فينقسم إلى مؤشرين:

الأول: مؤشرات مصرفية مثل النشاط الاقتصادي والأرباح الجارية وملائمة رأس المال وجودة الأصول .

والثاني: مؤشرات اقتصادية مثل توظيف الأموال المتاحة للمصارف في مختلف الأوجه والمجالات التي تخدم النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا أيضاً ينقسم إلى نوعين، الأول درجة استغلال وتوظيف الودائع في مجال الائتمان ودور القطاع الخاص بهذا الجانب والثاني مرتبط بالتوظيفات والأرصدة الخارجية بإجمالي الودائع وجميع هذه المعايير شهدت ارتفاعاً عام 2008 بإستثناء هذه الأخيرة.

ولم يكن الجهاز المصرفي بمنأى عن المخاطر التي تسببت فيها صعوبات التشغيل ومخاطر تقلبات أسعار الصرف والديون المتعثرة والمتأخرة الأداء، كون الجهاز المصرفي جزءاً من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية وعلى قطاع غزة بشكل خاص فهو يؤثر ويتأثر بما يحدث سلباً أو إيجاباً.

وقد تراجع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي بنسبة 0.2% لتتخفص إلى 7635.8 مليون دولار عام 2008 متأثراً بالتغيرات التي سببتها عوامل وأسباب موسمية طرأت على الموجودات والمطلوبات.

انخفضت ودائع القطاع الخاص لتصل إلى 5251.9 مليون دولار في 2008 إلا أنها تستحوذ على 89.8% من إجمالي الودائع غير المصرفية، تعود في معظمها إلى القطاع الخاص المقيم وبقية 5121 مليون دولار وللشركات بنسبة 9.9% والمؤسسات غير الربحية 0.3%.

2- التجارة الخارجية:

إن أهمية قطاع التجارة الخارجية أي الصادرات والواردات فيمكن في تأثيره المباشر على كافة القطاعات وعلى ميزان المدفوعات ومستويات الأسعار ومستويات التوظيف وتوفير مستلزمات السوق المحلية من السلع والمواد الخام.

وكما باقي القطاعات لم يتركها الاحتلال بل استهدفها بكل الوسائل حتى تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد تابع وسوق مفتوحاً استهلاكياً للمنتجات الإسرائيلية.

ويعاني الميزان التجاري من خلل هيكلي في تركيبة قطاع التجارة الخارجية حيث تمثل الصادرات أقل من 20% من قيمة الواردات حيث أن حجم التجارة مع الكيان حوالي 80% من حجم التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية (الزيتونة، 2006).

3- بورصة فلسطين:

تشير نتائج أعمال الشركات المدرجة للسنة المالية 2008 إلى تحقيق 24 شركة من أصل 35 شركة مفصحة أرباحاً سنوية فيما منيت 11 شركة بخسارة سنوية مقارنة مع 17 شركة حققت أرباحاً عام 2007 و17 شركة تراجعت أرباحها (المراقب الاقتصادي- ماس، عدد 16).

4- البيئة الاستثمارية:

إن الاستثمارات المحلية والأجنبية تتجنب الاستثمار في بيئة غير مستقرة وغير واضحة وعادة لا تتركز في مجالات ذات خطورة وبالتالي ربحية متدنية.

وينطبق بشكل خاص على الاقتصاد الفلسطيني فالبيئة الاستثمارية عانت من القصور الحاد خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي فكانت البيئة غير مهيأة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، كما أن البيئة القانونية كانت مجمدة وتحكمها الأوامر العسكرية وتعتمد على المزاجية الإسرائيلية أما بالنسبة للبيئة التحتية فكانت مهملة وتراجع سنة بعد سنة.

أما بالنسبة للمحددات الخارجية للبيئة الاستثمارية الفلسطينية فهي مقيدة بالإجراءات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني والممثلة في إغلاق العالم بأسره وسد المنافذ التصديرية

والحدود ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات و الإغلاقات والحواجز الداخلية هذا كله أدى إلى ركود اقتصادي بسبب انقطاع العمال عن العمل وبسبب تعطيل وصول المواد الخام .

سابعاً: العوامل المؤثرة على الاستثمار في فلسطين:

فمنذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة وغزة عام 1967 عمل على تدمير الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً له وخاضعاً له وجعله في خدمة اقتصاده، وهذه الممارسات خلفت تشوهات كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني واختلافات هيكلية في البنية الاقتصادية من حيث الاستيلاء على الأراضي والموارد و الإبقاء على المناطق المحتلة كسوق محمي لصالح المنتجين الصهاينة.

كما عانى الاقتصاد الفلسطيني سلبياً من سياسات الاحتلال الإجرامية التي تعرض لها وخاصة على الاستثمار و الإنتاج.

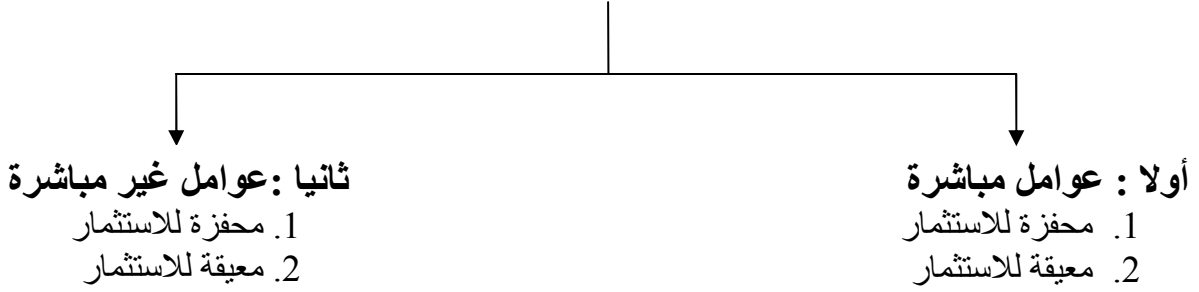
كما استمرت الممارسات الإجرامية في بناء الجدار العازل مما أدى إلى إغلاق مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية ووضع العقبات أمام تنقل المواطنين وتقييد حريتهم في استغلال أراضيهم، كما وتقدر الخسائر الاقتصادية منذ بدء انتفاضة الأقصى حتى 2006 بحوالي 15 مليار دولار وإن إمكانية التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في ظل الاحتلال من الصعوبة بمكان في الأراضي الفلسطينية ولكن المطلوب هو إيجاد استراتيجية اقتصادية لتعزيز الصمود داخل الوطن لرفع مستوى المعيشة من خلال إنشاء المشاريع الاستثمارية التي تعمل على زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل وهذا كله يتطلب الشفافية والمصداقية وحسن الإدارة وصلاحيات الحكم وسلامة الرؤية التنموية النابعة من الفهم والتحليل العلمي الصحيح لمواطن القوة والضعف في الاقتصاد مع الأخذ في الحسبان للأوضاع السياسية (الزيتونة، 2006).

فبالرغم من الأوضاع الصعبة التي تعيشها الأراضي المحتلة إلا أنه مازال هناك بصيص نور، فقد تشهد الفترة الراهنة نشاطات مكثفة وتزدحم الأجندات بمؤتمرات وملتقيات اقتصادية ومالية واستثمارية عديدة في فلسطين والمنطقة العربية، فعلى الصعيد المحلي شهدت وتشهد فلسطين نشاطات عديدة وتظاهرات اقتصادية واستثمارية مختلفة، مثل مؤتمر فلسطين للاستثمار بمدينة بيت لحم الذي شهد حضوراً دولياً وإقليمياً لافتاً ومؤتمر المصارف الإسلامية في رام الله علاوة على المؤتمرات الدولية لصالح إعمار قطاع غزة.

والشكل التالي يلقي الضوء على العوامل المؤثرة في الاستثمار في فلسطين ومواطن القوة والضعف.

شكل رقم (3)

العوامل المؤثرة على الاستثمار في فلسطين



أولاً: العوامل المباشرة

1- محفزة للاستثمار في فلسطين :

- أ- تتمثل في وجود خصائص جيدة للسكان وقوة العمل الفلسطينية التي تتميز بارتفاع مهارتها ومستوى تعليمها أي وجود رأس مال بشري قابل للانخراط في الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا.
- ب- وجود القطاع الخاص الذي يعتبر جسر العبور للتنمية التي يمكن من خلالها القيام بمشاريع صناعية وزراعية و خدماتية تساهم بشكل كبير في التنمية (الزيتونة، 2006) .
- ج- تعطش السوق الفلسطيني للاستثمار نظراً لاستيراد معظم احتياجاته تقريباً من الخارج .
- د- وجود رجال أعمال فلسطينيين من أصحاب رؤوس أموال المهاجرين والذين لديهم النية للعودة إلى فلسطين .
- هـ- وجود العديد من الدول التي لديها الاستعداد لإنشاء مناطق صناعية في فلسطين للنهوض بالوضع الاقتصادي الفلسطيني للتغطية على الوضع السياسي السائد .
- و- حيوية المجتمع الفلسطيني ومخزون رأس المال الاجتماعي على صعيد العمل التنموي وخدمة المجتمع من خلال الأنشطة لمؤسسات أهلية تقدم خدمات متنوعة ودعم صمود الناس في الانتفاضة.

الموقع الجغرافي ووفرة عناصر الجذب السياحي(التنوع المناخي والذخر التاريخي والثقافي) فهو حلقة وصل بين ثلاث قارات وتحوي أهم المعالم المقدسة وكذلك الأعمال اليدوية والتقليدية. (المراقب الاقتصادي، عدد16) .

2- معيقة للاستثمار في فلسطين:

- أ- ضعف القطاع العام المتمرس ذو الكفاءة العالية في الاستثمار.
- ب- منع إسرائيل كافة المشاريع الاقتصادية الهامة وتعطيل إنشاء المشروعات وحفر الآبار إضافة إلى سياسات الإغلاق والحصار والسيطرة على المعابر.
- ت- التشوهات في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني وإضعاف البنية التحتية وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.
- ث- فقر الضفة وغزة من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ونقص مصادر المياه وضيق المساحة الجغرافية (الزيتون، 2006، ص293) .
- ج- الوضع الفلسطيني الداخلي المتأزم و تداعيات الانقسام الداخلي القائم بين اكبر فصليين والافتقار إلى الوحدة الفلسطينية والذي بدأت ملامحه في الزوال.
- ح- إغلاق معبر رفح ابرز أوجه الأزمة الاقتصادية حيث يمر من خلاله معظم التجار والمستوردين ممن يرتبطون بعلاقات تجارية مع الأسواق الخارجية مثل السوق الصينية والتركية وبعض الأسواق العربية .
- خ- إغلاق معبر المنطار يلقي بظلاله القاتمة على الصناعة ويتسبب بتعطيل 80% من قطاع النقل.
- د- صغر حجم سوق فلسطين للأوراق المالية مما يعيق جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ذ- توقف الكثير من مصانع قطاع غزة عن العمل بسبب نقص أو انقطاع المواد الخام، والتي ارتفعت أسعارها بحيث تجعل استمرار الإنتاج في معظم الأحيان خياراً غير مجدياً من الناحية الاقتصادية.
- ر- غياب التمويل الذي يشكل عصب النشاط الاقتصادي ويسهم تقلصه في استمرارية الشلل الذي تشهده فروع عديدة من الأنشطة الاقتصادية.
- ز- منع دخول المواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة مما ساهم في هجرة الصناعات ، ولعل من ابرز نماذج الصناعات المهاجرة ما فقدته منطقة غزة الصناعية التي تعد أول مشروع استثماري استهدف تنمية وتطوير الصناعات التصديرية وتنظيم أعمالها ، فاضطر أصحاب هذه المصانع لفتح مشاريع جديدة أو العمل في مشاريع قائمة في دول مختلفة منها مصر و الأردن .
- س- شبه استحالة الاستثمار الخارجي في قطاع غزة نتيجة لما يخلقه الحصار المفروض على القطاع ، فكل ما يدخل قطاع غزة هو المواد الأساسية الاستهلاكية إضافة إلى الحد الأدنى من المواد البترولية (الزيتون، 2006، ص293).

ش- عراقيل الاحتلال الإسرائيلي التي يفرضها في الميدان على حركة السلع، و الاغلاقات المستمرة للمعابر .

ص- محدودية فعالية سوق أوراق مالية فلسطينية للمساهمة في استقطاب وحشد رأس المال المحلي والأجنبي لقطاع الأعمال عبر التمويل طويل الأجل للمشاريع الإنتاجية والتجارية والبنية التحتية .

ض- هجرة أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات إلى الخارج، حيث أصدرت الغرفة التجارية حديثاً لمحاافظات غزة تقريراً يفيد أن حجم الأموال المهاجرة تقدر بنحو 50مليون دولار وربما تجاوزت أكثر من ذلك ، مما عكس ذلك حالة من الإحباط في الوسط الاستثماري في فلسطين وعكست ضعف الثقة في الاقتصاد الفلسطيني وبالمناخ الاقتصادي السائد حالياً .

ط- محدودية الشركات وقلة رأس مالها، كما أن هناك شركات مساهمة هامة غير مدرجة بسوق المال الفلسطيني مما يجعل الفرصة أمام المستثمر محدودة.

ظ- التعثر في تسويق المنتجات المحلية والقدرات التصديرية.

ع- ارتفاع نسبة الفائدة التي تتقاضاها البنوك كان لها اثر سلبي على حركة السوق والأسهم.

غ- صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية، مما يرفع تكلفة العملية الإنتاجية والمديونية، حيث أن 190 ألف شخص في الأراضي الفلسطينية يحتاجون لخدمات الإقراض الصغير، غير الربوي و90% من أصحاب المشاريع الصغيرة ومجالات العمل التجاري والخدمي يعانون من عدم القدرة على الحصول على الخدمات المالية

(سوق المال الفلسطيني و مؤسسة التمويل الدولية) .

هذا بالإضافة إلى ضعف الاستثمار في قطاع الأراضي والعقارات ومنع دخول مواد البناء في القطاع وكذلك إيقاف الاحتلال التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة وهو ما يعني عملياً منع مواطني قطاع غزة من الاستيراد والتصدير عبر الموانئ الإسرائيلية (الكود الجمركي عبارة عن رمز رقمي في كمبيوتر دائرة الجمارك الإسرائيلية، تتم على أساسه عملية التخليص الجمركي)سترتب عليه نتائج وأثار خطيرة على اقتصاد قطاع غزة (مؤسسة التمويل الدولية) .

ثانياً: عوامل غير مباشرة

1- محفزة للاستثمار في فلسطين:

- أ- تنشيط المؤتمرات لتساهم في إبراز الفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين.
- ب- سن التشريعات القانونية الخاصة بالسوق المالي وبالأوراق المالية دون تباطؤ وتوفير البيئة القانونية بإقرار بعض القوانين وأنظمة السوق والتعليمات التي يتم توزيعها على الجهات المعنية.
- ت- تسويق الأسهم الفلسطينية في الأسواق الخارجية، لاسيما الأسواق المالية الخارجية التي توجد فيها جالية فلسطينية كبيرة مثل الأسواق الخليجية.
- ث- الإعفاءات الضريبية (فترة السماح) ومنح مزيداً من الامتيازات التي تعطيها الحكومة للمستثمرين وخاصة الأجانب من أجل التغطية على المخاطر السياسية والاقتصادية في فلسطين (سوق المال الفلسطيني).

2- معيقة للاستثمار في فلسطين: (الزيتونة، 2006، ص 293)

- أ- انسداد الأفق السياسي وضبابيته، فالدول المانحة لن تقدم المساعدات المالية لمنطقة غير مستقرة سياسياً أو اقتصادياً وان قدمتها لن تقدمها لمشاريع إنتاجية.
- ب- البعد الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فالاقتصاد الفلسطيني لا يحتمل فصلة في منطقتين جغرافيتين داخل الوطن الواحد، فعزل الضفة عن القطاع ستدعو إلى استتلاف المستثمرين عن التطلع لإقامة أي نشاط استثماري في الأراضي الفلسطينية.
- ت- ضعف الوعي الاستثماري وضعف العناية بصغار المستثمرين، وتعزيز ثقافة الاستثمار في الأسواق المالية.
- ث- عدم استكمال البيئة القانونية الملائمة من خلال إقرار كافة القوانين المتعلقة بالاستثمار.
- ج- هجرة العنصر البشري الذي اكتسب خبرة متزايدة عبر السنوات الذي أمضاها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبالتالي سيزرتب على ذلك المزيد من التداخيات السلبية على الحياة الاستثمارية.
- ح- ضعف منافسة المنتج المحلي.
- خ- إهمال تطوير قطاع التمويل التأجيري، حيث يوفر هذا القطاع مبالغ مالية كبيرة يفترض استثمارها في الأنشطة الرئيسية للشركات كما أن هذا القطاع يجنب المستأجر تكلفة الاقتراض من البنوك ومخاطره.
- د- ضعف التفاعل مع المؤسسات المحلية والعربية ذات العلاقة بما يخدم الاقتصاد الوطني.

ذ- محدودية دور شركات الوساطة المحلية يعد أساسيا في تفعيل النشاط الاستثماري في قطاع الأوراق المالية.

ر- ضعف الدخل وزيادة نسبة الفقر وانخفاض الاستهلاك مما يترتب علي انخفاض الإنتاج.

ز- صرف المساعدات الخارجية لتغطية النفقات الحكومية كالرواتب ،كما أنها ذات طابع إغاثي، وبالتالي يكون هناك جزءا ضئيلا من هذه المساعدات يخدم البيئة الاستثمارية .

س-حجة الأمن التي تتبعها السياسة الإسرائيلية تعمل على تشديد الإجراءات المتبعة على المعابر الأمر الذي يؤدي إلى إتلاف البضائع ورفع التكلفة وزيادة الخسائر .

ش-الجمارك الإسرائيلية لا تعترف بالاتفاقية الأوروبية الفلسطينية والتي تعفي فيها الواردات الفلسطينية من الجمارك .

ص- عدم توفر قواعد تكنولوجية حديثة في الأراضي الفلسطينية .

"لاشك إن خصوصية الواقع الفلسطيني وحساسية الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين تجعل منها منطقة بحاجة إلى بذل أضعاف الجهود المبذولة في أي مكان آخر لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وشاملة للنهوض بالواقع الاقتصادي " (سوق المال الفلسطيني) .

ثالثاً: الاستثمار الخارجي في قطاع غزة

1- معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة تتمثل في التالي:

أ- أن أكثر العوامل إعاقة للمستثمر في قطاع غزة تتمثل في انعدام الاستقرار السياسي، عدم كفاية إمدادات الكهرباء، القيود الإسرائيلية على تنقل البضائع والأفراد من وإلى مناطق السلطة الفلسطينية، وعدم توفر حماية كافية أو دعم كافي للمنتج المحلي، ضعف الخبرة الفنية المحلية، ضعف الخدمات الإرشادية من مؤسسات السلطة الفلسطينية حول الاستثمار، المشاكل المتعلقة بالمعابر، صغر حجم السوق المحلي، ندرة مراكز المعلومات المتخصصة لخدمة المستثمرين، عدم كفاية الترويج للاستثمار في فلسطين وتباطؤ النمو الاقتصادي في قطاع غزة.

ب- هناك معوقات تعود إلى ندرة التمويل أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين في قطاع غزة.

ت- ومن أهم هذه المعوقات، ارتفاع أسعار الفائدة المفروضة من قبل البنوك التجارية عند منح الائتمان المصرفي، صعوبة توفير الضمانات البنكية والتي تتراوح بين ضمانات شخصية أو عقارات، صعوبة الحصول على قروض طويلة الأجل كون البنوك العاملة تجارية ولا تقدم في الأغلب سوى تسهيلات استهلاكية، ندرة مصادر التمويل الأخرى، عدم توفر التمويل

الاستثماري من البنوك الأجنبية. ولعل ضعف التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك راجع إلى ارتفاع معدل المخاطرة في فلسطين ولكون معظم الودائع الموجودة لدى البنوك هي في معظمها جارية وقصيرة الأجل ولا توفر فرص بديلة أفضل للاستثمار.

ث- ارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل في قطاع غزة وهذا يعيق الاستثمار، ارتفاع الأجور، ارتفاع التكاليف الثابتة والتشغيلية، ارتفاع تكاليف التأسيس وتكاليف النقل و ربما تكاليف الاستثمار في فلسطين مرتفعة مقارنة بدول الجوار مثل الأردن ومصر ولكنها منخفضة مقارنة بإسرائيل (الفرا، 1990، ص14).

2- الفرص في بيئة التنمية الخارجية:

- أ- العمق العربي والإسلامي الرسمي والشعبي حيث يمتاز بالموقع الجغرافي وسوقه الواسع وقدرة ثرواته الغنية والتي من الممكن أن يساند الاقتصاد الفلسطيني بسهولة.
- ب- التعاطف الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني واهتمامه من أجل إنهاء الاحتلال.
- ت- التسهيلات التجارية الممنوحة للشعب الفلسطيني في معظم أسواق الدول الصناعية الأوروبية والعربية والإسلامية ورفع بعض القيود على الصادرات (ماس، 2005، ص15).

المبحث الثاني مخاطر الاستثمار في المصارف

أولاً: طبيعة المخاطرة ومفهومها:

حسب المفهوم العام ووفقاً لنظرية الاحتمالات فالمخاطر هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافاً للعائد المتوقع، أي بمعنى احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقفاً، وتنشأ في مجال العمل المصرفي كنتيجة طبيعية لتعامل المصارف مع الآخرين، ويمكن النظر إلى طبيعة المخاطر في البنوك بشكل عام من زاويتين هما: مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية (شاهين، 2005، ص12).

أولاً : مخاطر نظامية:

أي مخاطر السوق وهي المخاطر العامة التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة وتتلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام، وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء، وإن التنوع الاستثماري حيال هذه المخاطر ليس حلاً جذرياً وإنما يخفف من حدتها، كما لا يمكن التخلص منها، أو لا يمكن تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنويع الاستثمارات ومن أمثلتها:

1- مخاطر التضخم والكساد :

وهي المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في السندات الحكومية والاستثمارات الادخارية، وهي وإن كانت تسترد قيمتها الأصلية، ولكن قيمتها الشرائية ستتخفف مقاسة بنفس الوحدات من النقود، حيث تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية، فمن المعروف أن التضخم كان ولا زال سارياً بل وبشكل سريع في العالم كله، فليس لهذه المخاطر حل حقيقي أو جذري على الرغم مما يذكره البعض بأن الاستثمار العقاري أو الاستثمار في الأسهم سوف يخفف من حدة المشكلة.

2- مخاطر تغيير أسعار الفائدة :

وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة وقدرة البنك على تقييم أوضاعه في الوقت المناسب، وتظهر في اتجاهين هما:

أ- مخاطر قيمة رأس المال:

وهي المخاطر التي يتعرض لها حامل السند عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق، وتوضيحاً لذلك نفرض أن هناك سندا قيمته الاسمية 100 دينار بسعر فائدة 8 % يستحق في عام 2010- وأنه صادر عن هيئة عالمية سمعتها جيدة، وقد ارتفع سعر الفائدة في السوق إلى 10 %، وأصدرت جهات أخرى سمعتها جيدة سندات طويلة الأجل بسعر 10 % أيضاً، فإن سعر السند الأول سينخفض في السوق لأنه ببساطة سيرغب حامل هذا السند وبسبب هذه الزيادة في التخلص منه لشراء سندات الجهة الثانية.

صحيح من الناحية النظرية البحتة أن هذا الخطر يمكن أن يتوازن بالمكاسب التي تحدث لو انخفضت أسعار الفائدة في السوق، ولكن لا نتوقع أن يحدث ذلك كثيراً وبالتالي فإن المستثمر في السندات ذات الاستحقاق الطويل الأجل لا بد أن يتعرض لهذا النوع من المخاطر.

ب- مخاطر إيرادية:

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة أيضاً والتي تؤدي إلى تحقيق خسائر في حالة عدم اتساق تسعير كل من آجال الأصول والالتزامات الحساسة (مثل عدم تطابق تواريخ استحقاق عمليات الإقراض مع عمليات الاقتراض)، فمثلاً لو دخل البنك مع أحد عملائه في استثمار على أساس سعر فائدة معين وحدث ارتفاع في أسعار الفائدة السائدة في السوق، فإن البنك يكون قد دخل في استثمار ذو دخل منخفض وهو بطبيعة الحال يقل عن العائد السائد في السوق.

كما تنشأ هذه المخاطرة عند وجود اختلاف بين تاريخ حق شراء وبيع العملات في عمليات التبديل / المقايضة، حيث تكمن المخاطرة في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة خلال فترة عدم التطابق في المبالغ أو في تاريخ الحق العائد عليها، ويظهر ذلك عند قيام البنك بعمليات شراء أو بيع عملات أجنبية كجزء من عملياته في إدارة الأموال أو الاستثمار بهدف تحقيق الأرباح، وذلك بقيامه مثلاً بشراء عملة إسترلينية من سوق العملات الأجنبية مقابل بيع عملة الدولار عندما يكون مردود الفائدة على الإسترليني أعلى من مردود الفائدة على عملة الدولار.

ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لهذه المخاطر ستؤثر على كل من أرباح البنك وكذا القيمة الاقتصادية لموجوداته والتزاماته.

3- مخاطر أسعار الصرف:

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور أسعار صرف عملة بلد ما هي العجوزات المستمرة في موازين المدفوعات وعدم إتباع سياسات مالية رشيدة مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي وينشأ عنه ضغوطات تضخمية على الاقتصاد، وفي مجال العمل المصرفي فإنه للحماية من آثار التقلبات المحتملة في أسعار الصرف يمكن للمصرف إتباع الوسائل التالية:

- أ- الموازنة بين الأصول والالتزامات المحتفظ بها.
- ب- إجراء عقود تغطية في حالة اختلاف المبالغ والأجال.

4- المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية :

وهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في بلد المقترض، وتزداد هذه المخاطر إذا كان الالتزام المالي للمقترض غير محرر بالعملة المحلية، حيث من الممكن ألا تتوفر العملة الملتزم بها لهذا المقترض بصرف النظر عن أوضاعه المالية الخاصة. ويهدف تقييم هذه المخاطر إلى تحديد قدرة المؤسسات المالية ومدى ملاءمتها لجذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على الائتمان من الخارج.

ثانياً: المخاطر غير النظامية :

وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع، وهي تأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتقديرها من خلال التنوع الاستثماري، فالمخاطر غير النظامية هي مخاطر خاصة، ومن هنا يجب تنويع الاستثمارات وإدارتها بكفاءة عالية.

فالعمل المصرفي بطبيعته ينطوي على تحمل مجموعة واسعة من هذه المخاطر والتي أهمها ما يلي:

1- المخاطر الائتمانية:

وعند الحديث عن المصارف الإسلامية فإنها تختلف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية بحسب صيغ نشاطها، فصيغ المشاركة في الربح والخسارة يتجلى الخطر فيها في إمكانية عدم القدرة على تحصيل العائد منها. أما صيغ العائد الثابت يتمثل الخطر فيها في عدم تسديد العميل للالتزامات المترتبة عليه اتجاه البنك، والمصارف الإسلامية معرضة بشكل كبير لمخاطر الائتمان نظرا لاعتمادها بشكل أساسي على صيغ العائد الثابت والتي ينشأ عنها مديونات قد لا يتمكن البنك من تحصيلها كليا أو جزئيا (بوحيدر و لعرابة، 2010، ص11) .

2- مخاطر السيولة:

والتي تعني عدم توفر السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها، وتكون مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية كبيرة نظرا للعوامل التالية:

أ- عدم وجود مقرض أخير لها نظرا لتواجد أغلبها في بيئات يكون البنك المركزي فيها يعمل وفق المبادئ التقليدية للبنوك، كما لا يمكنها بيع الديون، لا تستطيع الاقتراض بفائدة من غيرها من البنوك و المؤسسات المالية وليس لها سوق نقدي في أغلب البلدان (بوحيدر و لعرابة، 2010، ص11) .

ب- تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف (شاهين، 2005، ص10) .

3- المخاطر التشغيلية:

تنشأ هذه المخاطر بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي في المصارف، فهذه الضوابط تعمل على التأكد من أن المصرف يقوم بعملياته بشكل حذر بما يتفق مع السياسات والاستراتيجيات التي يضعها مجلس الإدارة، وان هناك حماية للموجودات وسيطرة على الالتزامات، بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي يقدم معلومات كاملة وصحيحة عن أداء المصرف في الوقت المناسب.

4- مخاطر عدم كفاية رأس المال:

يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون أقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل بشأن رأس المال المصرفي، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان وتشمل تقلبات أسعار العائد وتقلبات أسعار الصرف ومراكز العملات المفتوحة وتقلبات أسعار عقود السلع والأسهم ومقابلة مخاطر السوق وفي هذا المجال نذكر التالي:

أ- أن لرأس المال الأسهمي غايات متعددة فهو مصدر دائم للدخل للمساهمين بالإضافة إلى كونه مصدرا للتمويل وللنمو، فضلا عن أهميته في توفير الحماية للمودعين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح.

ب- يجب على السلطة الرقابية تحديد حدا أعلى من الحد الأدنى الذي تحدده لجنة بازل عندما يكون ذلك ضروريا بسبب تركيبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف كما في حالة وجود ضعف في نوعية الموجودات أو زيادة تركيز المخاطر. (شاهين، 2005، ص12)
5- المخاطر القانونية : وهي المتعلقة بتنفيذ العقود والرقابة على التنفيذ (خان وأحمد، 2006، ص108).

ثالثاً: مخاطر متعلقة بالمصرف الإسلامي:

هناك مخاطر تنفرد بها المصارف منها:

1- مخاطر صيغ النشاط: إن أغلب الصيغ المستخدمة من طرف المصارف الإسلامية في نشاطها مازالت تثير جدلا فقهيها حول مشروعيتها وأركانها من مذهب لآخر؛ مما يحول دون تطبيقها بشكل موحد من قبل هذه المصارف.

2- مخاطر السمعة أو الثقة: إن الثقة في المصارف الإسلامية لا تقتصر فقط على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه عملائها، بل يتعدى الأمر إلى مدى التزامها بقواعد الشريعة الإسلامية؛ فأدنى شك من العملاء حول هذا الجانب سيؤدي بهم إلى تسويتها بالبنوك التقليدية ويفقدها المصداقية فتخسر عملائها.

3- مخاطر الإزاحة التجارية: نظرا للتأثير الكبير الذي تمارسه البنوك التقليدية بضمانها للودائع ودفعها معدلات فائدة مقابلها، فإن المصارف الإسلامية، ورغبة منها في الحفاظ على المودعين تقوم بدفع أرباح لأصحاب الودائع الاستثمارية، حتى في حالة عدم تحققها، عن طريق استقطاعها من أرباح المساهمين. وهذا الأمر يؤثر سلبا على وضعية المصرف حيث يخفض

من ربحيته ويحرمه من أموال قد يستثمرها في توسيع نشاطه مستقبلاً (بوحيدر ولعراية، 2010، ص12) .

رابعاً: المخاطر التي تخص صيغ التمويل الإسلامي:

1- التمويل بالمرابحة:

تكمن مخاطرة التمويل بالمرابحة بأن هذا العقد هو وعد بالشراء من طرف المصرف للزبون وعليه فإن الزبون من الممكن بأن يتراجع عن إتمام عقد الشراء، كما أن هناك خطر آخر وهو عدم التزام الزبون في سداد ما عليه أو تأخره في السداد حيث أن المصارف الإسلامية تقوم في الأساس بأخذ ما يزيد عن السعر المتفق عليه للسلعة المباعة ويعني التباطؤ في سداد الالتزامات نحو المصرف الإسلامي أنه يواجه خطر الخسارة.

2- التمويل بالسلم:

من الممكن أن تكون هناك مخاطرة من التمويل بالسلم من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماماً أو تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم. كما أن هناك خطر آخر وهو أن تداول عقود السلم لا تتم في الأسواق المنظمة أو خارجها فهي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع معينة وتحويل ملكيتها، إضافة إلى زيادة تكاليف التخزين و مخاطر ارتفاع أسعار التخزين.

3- التمويل بالاستصناع:

تكمن مخاطر الاستصناع في أنه من الممكن أن يفشل طرف بتسليم الطرف الآخر السلعة المطلوبة في موعدها أو في جودتها، أيضاً هناك مخاطر العجز في السداد من جانب المشتري في الموعد المتفق عليه، كما أن تراجع الطرف الآخر وعدم الإلزامية يعتبر أيضاً من المخاطر، وكذلك اعتماد المصرف الإسلامي على المقاولين أو المتخصصين في استصناع السلع وهذا في حد ذاته خطر يسجل.

4- التمويل بالمشاركة-المضاربة:

يعود الخطر في استخدام التمويل بالمشاركة-المضاربة إلى المخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ والتي تشبه إلى حد كبير عدم الالتزام بالسداد أو التأخر فيه وتزيد هذه المخاطر مع عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطيء للزبائن وكذلك ضعف تقييم المشروعات وانتقائها.

المبحث الثالث

الميزانيات المجمعّة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين للفترة من 1996-2008.

تتكون الميزانية المجمعّة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من دمج ميزانيات هذه المصارف في ميزانية واحدة، وقد تم هذا الدمج بناءً على العناصر الرئيسية للأصول والخصوم لهذه المصارف وتم تحديد هذه العناصر لتتناسب قدر الإمكان مع عناصر الميزانية الموحدة للبنوك التجارية العاملة في فلسطين والتي تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإعدادها ونشرها بصورة دورية شهرية وسنوية من جهة، ومع بنود الميزانيات السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، مما تطلب توحيد بعض المسميات والعناصر ذات الأصل والصفة الواحدة والتي قد تختلف مسمياتها من مصرف لآخر بل أحياناً في نفس أعوام المصرف الواحد خلال أعوام الدراسة.

ومن الجدير بالذكر أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، هي مصارف ناشئة زاولت عملها حديثاً بعد عام 1995، فمنها من بدأ بعد ذلك في عام 1996، ومنها ما بدأ عام 1997، ومنها ما بدأ أعماله متأخراً عام 1999، وبهذا فقد جاءت الدراسة متزامنة مع مرحلة الإنشاء والنمو الأولى لهذه المصارف.

وهذا يدعو إلى القول أن عقد المقارنة بين أداء هذه المصارف مع البنوك التجارية العاملة في فلسطين، قد يحمل بين طياته نوعاً من عدم التوازن لأن هذه المقارنة ستحتوي في الجانب الآخر مصارف عربية مثل : البنك العربي المحدود المعروف بعراقته وخبرته التي تزيد عن سبعين عاماً، وبنك القاهرة عمان أحد البنوك العربية المعروفة، إلى جانب البنوك العربية الأخرى التي قامت بإعادة فتح فروعها التي أغلقت عام 1967 أو تلك التي قامت بفتح فروع جديدة لها في فلسطين بعد عام 1995، والتي تعتبر ميزانيات فروعها العاملة في فلسطين مكوناً أساسياً لعناصر الميزانية الموحدة للبنوك العاملة في فلسطين .

ومن المؤكد أن الميزانية المجمعّة للمصارف الإسلامية في فلسطين ستجد لها موقعاً أفضل عند المقارنة فيما لو توفرت ميزانية موحدة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، حيث أن جميع هذه البنوك ما عدا بنك فلسطين، قد بدأت مزاوله أعمالها ونشاطها بالتزامن مع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، إلى جانب تقاربها في التجربة، والعمر الزمني، والظروف والبيئة التي تعملان فيها (مشهراوي، 2003، ص95) .

وفيما يلي أهم عناصر الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين :

أولاً: هيكلية الموجودات :

- 1- نقد في الصندوق و لدى المصارف و لدى سلطة النقد الفلسطينية .
- 2- صافي الموجودات الثابتة و الموجودات أخرى .
- 3- تمويل المرابحة و تمويل المضاربة و تمويل المشاركة و تمويل تأجيري .
- 4- استثمارات أراضي و عقارات و استثمارات أوراق المالية و استثمارات لدى مصارف إسلامية .

ثانياً: هيكلية المطلوبات :

- 1- الودائع : تعتبر ودائع العملاء هي العصب الرئيس لأي مصرف بشكل عام.
- 2- مطلوبات أخرى وتشمل:
 - أ- تأمينات نقدية : وتتمثل في التأمينات النقدية مقابل كفالات و مقابل اعتمادات مستندية و مقابل سحوبات مقبولة مكفولة و تأمينات نقدية مقابل ذمم البيوع و التمويل .
 - ب- مطلوبات أخرى : وتتمثل المطلوبات الأخرى من حصة أصحاب الاستثمار المطلقة من الإيرادات و إيرادات تمويل مقبوضة مقدماً و إيرادات إيجارات مؤجلة و أمانات مختلفة و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة و أموال صندوق الزكاة و الصدقات و أرصدة دائنة أخرى.
 - ج- مخصصات مختلفة : وتتمثل في مخصص ضريبة الدخل و القيمة المضافة و مخصص مكافأة نهاية الخدمة .

3- حقوق المساهمين " حقوق الملكية " وتشمل:

- أ- رأس المال المدفوع :
- ب- احتياطات مختلفة : وتتمثل في الاحتياطي القانوني و الاحتياطي الإيجاري و احتياطي مخاطر الاستثمار .
- ج- التعديلات في القيمة العادلة : تمثل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية (مشهراوي 2007، ص 29) .

جدول رقم (3)

الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام 1996-2008

المبالغ بالمليون دولار

أولاً: الموجودات

الموجودات	نقد في الصندوق ولدى المصارف	أرصدة لدى سلطة النقد	موجودات ثابتة بالصادف	مصاريف تأسيس	موجودات أخرى	تمويل المرابحة	تمويل المضاربة	تمويل المشاركة	تمويل تأجيري	استثمارات أراضي وعقارات	استثمارات أوراق سنوية	استثمارات أجنبية و لدى بنوك إسلامية	مجموع الموجودات
1996	10	2	3	1	1	1	0	0	0	0	3	7	28
1997	14	6	5	2	2	8	0	0	0	0	8	29	74
1998	23	11	5	1	4	27	0	0	0	0	12	37	119
1999	15	9	7	..	4	25	5	1	0	0	13	39	118
2000	21	15	6	..	4	46	0	0	0	3	13	60	169
2001	24	32	7	..	3	38	0	0	0	3	9	49	167
2002	24	27	7	..	2	45	0	0	0	5	9	43	162
2003	23	33	6	..	5	61	0	0	3	5	8	38	182
2004	58	16	6	..	7	87	0	0	3	4	9	33	223
2005	81	46	10	..	15	149	0	0	0	6	23	31	361
2006	68	71	10	..	12	129	53	0	0	9	42	57	452
2007	86	154	12	..	37	195	0	0	0	10	34	70	599
2008	74	221	14	..	38	214	0	0	0	12	24	75	672

ثانياً: المطلوبات وحقوق المساهمين

السنوات	ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب	ودائع العملاء الاستثمارية	ودائع مصارف أخرى	تأمينات نقدية	مطلوبات أخرى	مخصصات مختلفة	مجموع المطلوبات	رأس المال المدفوع	جاري المركز الرئيس (قاهرة عمان)	احتياطيات أخرى ومخصصات	التعديلات في القيمة العادلة	أرباح وخسائر مرحلة	مجموع حقوق المساهمين	مجموع مطلوبات وحقوق المساهمين
1996	3	12	0	0	0	0	15	14		0	13	28
1997	13	35	3	1	1	0	53	21	1	0	...	-1	21	74
1998	21	62	7	3	2	0	95	22	2	0	...	0	24	119
1999	24	56	0	2	3	1	85	31	3	1	..	0	32	118
2000	39	85	7	2	4	1	137	33	4	0	..	-1	32	169
2001	43	82	3	3	3	1	135	34	3	0	2	-4	32	167
2002	33	87	4	4	4	1	132	34	4	0	2	-6	30	162
2003	42	90	8	4	5	3	152	34	5	1	1	-6	31	182
2004	56	110	10	4	5	1	187	40	5	1	1	-7	35	223
2005	87	170	33	8	8	2	307	51	8	3	1	-2	53	361
2006	108	218	38	10	10	3	387	64	10	3	-1	-2	65	452
2007	146	271	74	13	16	4	524	70	16	4	1	0	75	599
2008	160	351	40	8	26	6	591	73	26	6	3	-1	81	672

المصادر / - المشهراوي 2003، المشهراوي 2007، ميزانيات المصارف الإسلامية تحت الدراسة-بنك الأقصى الإسلامي-البنك الإسلامي الفلسطيني - والبنك الإسلامي العربي عن الأعوام 2006، 2007، 2008 وكذلك النافذة الإسلامية لبنك القاهرة عمان من 1996-1999.

وقد تم احتساب بيانات ميزانية بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية-للسنوات 1996-1997 فقط لعدم توفر بيانات باقي السنوات عن هذا المصرف بسبب إغلاقه واندماجه مع البنك الإسلامي الفلسطيني عام 2005 ولا يمكن استنواؤه لعدم توفر ميزانياته بشكل منفرد كما أنه لا يعتبر مصرف إسلامية بل نافذة إسلامية لبنك القاهرة عمان ولم تستمر طيلة أعوام الدراسة كباقي المصارف تحت الدراسة.

وقد تم التعبير عن البنوك التجارية العادية غير الإسلامية- بالبنوك التجارية العاملة أي التي كانت تعمل خلال فترة الدراسة وتم التفريق بينها وبين المصارف الإسلامية العاملة أيضاً التي كانت تعمل خلال فترة الدراسة

وتشير البيانات خلال تحليل البيانات بأن غالبية المؤشرات في بنود الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية شهدت نمواً خلال سنوات الدراسة ولفهم سير الميزانية المجمعة يمكن تقسيم فترة الدراسة لثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى: من عام 1996-1999 شهدت نمواً بطيئاً في بداية عمل المصارف الإسلامية بل تراجعت مؤشراتهما في آخر عام من هذه المرحلة(1999) ويعزو الباحث هذا التراجع إلى الفجوة مابين بيانات المصارف الإسلامية تحت الدراسة وبيانات بنك القاهرة عمان التي انقطعت عام 1999 لعدم توفر بيانات هذا المصرف واندماجه مع مصرف آخر .

المرحلة الثانية: من عام 2000-2003 والتي كانت الأهمية النسبية خلالها ثابتة بمقدار 5% وهي السنوات المصاحبة للحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية المرافقة لانتفاضة الأقصى الثانية. **المرحلة الثالثة: من عام 2004-2008** شهد انتعاشاً ملحوظاً في بنود ميزانية المصارف الإسلامية وخروج المصارف من تأثير الحصار.

وبكل الأحوال فقد كانت المؤشرات في نمو عام خلال الثلاث مراحل السابقة فقد بدأت الأهمية النسبية من 1% أول عام في الدراسة حتى وصلت إلى 20% آخر عام في الدراسة. **ومن هنا فإن التحليل الاقتصادي** لن يلتفت إلى هذا النمو الطبيعي ولكن سوف يتم التركيز على مواطن التراجع في بعض المؤشرات خلال أعوام الدراسة وكذلك التطرق إلى مواطن النمو غير الطبيعية ومحاولة تفسيرهم وربطهم بالواقع السياسي والاقتصادي ومعرفة الأسباب.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين :
أولاً : الموجودات :

- 1- تضاعفت موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين حوالي ثلاث مرات خلال أعوام الدراسة، و بلغ المتوسط العام لمعدلات النمو لموجودات المصارف الإسلامية %33.
 - 2- حققت الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية أعلى معدل نمو في موجوداتها عام 1997 (162%).
 - 3- حققت التوظيفات بأسلوب المراجعة إلى إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نمواً كبيراً أغلب أعوام الدراسة، بلغ متوسط نسبه النمو العام حوالي (7883 %) خلال أعوام الدراسة، بمعدل زيادة سنوية بلغت حوالي (606 %).
 - 4- حظيت الاستثمارات المباشرة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعدلات نمو متذبذبة سجلت أعلاها عام 1997، وأدناها عام 2001 بنسبة بلغت حوالي (244%)، (-18) على التوالي خلال أعوام الدراسة .
- وترجع هذه أسباب هذه الزيادة في النسب إلى ثقة الناس بالمصارف الإسلامية وكذلك التوسع في تمويل المصارف الإسلامية للأموال.

ثانياً : المطلوبات :

- 1- شكل متوسط نسبة ودائع المصارف الإسلامية الإجمالية إلى المطلوبات الإجمالية ما نسبته حوالي (79 %) خلال فترة الدراسة.
- 2- نجحت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في استقطاب ودائع العملاء بأنواعها، حيث بلغت نسبة الزيادة فيها حوالي (541 %) خلال فترة الدراسة بمعدل زيادة بلغت حوالي (90%) سنوياً.
- 3- سجل رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين معدلات نمو متزايدة طيلة أعوام الدراسة حيث تضاعفت حوالي (5) مرات ونصف خلال أعوام الدراسة.
- 4- سجلت نتائج أعمال المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نتائج سلبية وتراجعاً أغلب أعوام الدراسة حيث سجلت الخسائر خلال عامي 1996، 1997، 1999، ثم تراجعت مسجلة نتائج سلبية مرة أخرى عام 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2008 وسجلت نتائج ايجابية عام 1998، 1999، 2007 فقط ويعود السبب للأوضاع السياسية المتدهورة .
- 4- بلغت نسبة الاحتياطات والمخصصات المختلفة حوالي (1%) من مجموع مطلوبات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خلال أعوام الدراسة.

المبحث الرابع دور المصارف الإسلامية في الاستثمار الفلسطيني والمعايير التي تحكم عملها

مقدمة:

لاشك أن "النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية يعتبر نشاطاً مميزاً وذو طبيعة خاصة سواء من حيث أسسه وأهدافه، أو من حيث أساليبه ووسائله، فالسمات الرئيسة للمصارف الإسلامية تكمن في دورها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع" والطبيعة الخاصة للنشاط الاستثماري الإسلامي تمنح المصارف الإسلامية قدرة اكبر على خدمة التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وتساعد على زيادة كفاءتها في دعم الاستثمار وتقديم التسهيلات الائتمانية بصفة خاصة من خلال صيغها الاستثمارية المتنوعة (موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية، 1999، ص 19)، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين المصرف والمودعين وبين المصرف وطالبي التمويل، فالعلاقة الأولى بين المصرف والمودعين، هي علاقة مضاربة تشترط على المودع أن يتحمل نتيجة أعمال المصرف من ربح أو خسارة، وعدم وجود عائد محدد مسبقاً يتقاضاه المودع من المصرف. والعلاقة الثانية بين المصرف وطالبي التمويل هي في الأساس علاقة مضاربة أو مشاركة، حيث يكون المصرف مشاركاً - وليس مقرضاً- في نتائج أعمال العمليات الاستثمارية.

(أبوزيد، ١٩٩٦، ص ٣٣)

وتم دراسة وتقييم دور المصارف الإسلامية في الاستثمار في فلسطين من خلال مجموعة معايير من موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية موضحة فيما يأتي :

المعيار الأول :

حجم التوظيفات في المصارف الإسلامية في فلسطين

وتم قياس هذا المعيار من خلال ثلاثة مؤشرات هي :

١- مؤشر حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع مثيلاتها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين .

تمثل الموجودات أحد جانبي الميزانية العمومية، وتمثل أهم عناصر موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في :الأرصدة النقدية التي تتكون عادة من: النقد في الصندوق والأرصدة النقدية لدى المصارف أخرى ولدى سلطة النقد الفلسطينية، وأرصدة غير نقدية تتمثل

في: صافي الموجودات الثابتة، كالمباني، والتجهيزات، والمعدات، والأثاث للمصرف وفروعه، وبعض الموجودات أخرى .

وتعتبر الموجودات هي التوظيفات الرئيسية للأموال التي تحصل عليها هذه المصارف، في أساليب التمويل المختلفة، وفي الاستثمارات في الأوراق المالية، والعقارات، والودائع والاستثمارات المختلفة لدى مصارف عربية إسلامية ودولية، ومن المعلوم أنه كلما زادت الموجودات الفعلية للمصرف، كلما كان مركزه المالي قوياً وكان أقدر على المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية، وتقاس معدلات النمو السنوية في هذه المصارف من خلال تطبيق المعادلة التالية :

$$\text{معدل النمو للسنة } n = \frac{\text{حجم الموجودات في السنة } n - \text{حجم الموجودات في السنة } n-1}{\text{حجم الموجودات في السنة } n-1} \%$$

جدول رقم(4)

الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها من 1996-2008

المبالغ بالمليون دولار

السنوات	الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية	الموجودات الإجمالية للبنوك العاملة	نسبة موجودات المصارف الإسلامية للعامة %	معدل نمو موجودات المصارف الإسلامية %	معدل نمو موجودات البنوك التجارية العاملة %
1996	28	2200	1	0	
1997	74	2908	3	162	32
1998	119	3337	4	60	15
1999	118	3857	3	-1	16
2000	169	4593	4	43	19
2001	167	4430	4	-1	-4
2002	162	4278	4	-3	-3
2003	182	4728	4	13	11
2004	223	5101	4	22	8
2005	361	5604	6	62	10
2006	452	5737	8	25	2
2007	599	7004	9	33	22
2008	672	7640	9	12	9
المجموع	3328	61417			
المتوسط	256	4724	5	33	10

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام

1996-2008ص89-90

من الجدول السابق يتضح التالي:..

1- أن هناك تذبذب في معدل نمو حجم الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية خلال أعوام الدراسة.

2- حققت الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية أعلى معدل نمو في موجوداتها عام 1997 (162%) بسبب بداية نشأتها كما حققت أدنى معدل نمو لها عام 2002 (-3%) بسبب الحصار المرافق لانتفاضة الأقصى الثانية.

3- بلغ المتوسط العام لمعدلات النمو لموجودات المصارف الإسلامية 33% بينما بلغ متوسط نمو الموجودات في البنوك التجارية العاملة 10%.

4- أن معدل نمو الموجودات في المصارف الإسلامية أعلى منها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين بالإضافة إلى أن البنوك التجارية العاملة قد حققت معدلات نمو سالبة عام 2001، 2002 بنسب أكبر منها في المصارف الإسلامية.

5- حققت البنوك التجارية العاملة في فلسطين أعلى معدل نمو في موجوداتها عام 1997 (32%) .

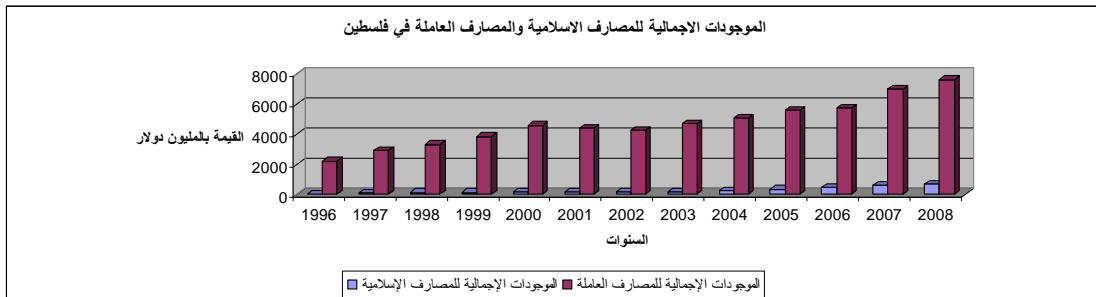
6- تدني نسبة موجودات المصارف الإسلامية بالنسبة لموجودات البنوك التجارية العاملة في فلسطين والتي لم تتجاوز 5% في المتوسط .

7- تضاعف حجم الموجودات الإجمالية لدى المصارف الإسلامية بحوالي 24 مرة خلال سنوات الدراسة بينما لم تتضاعف الموجودات الإجمالية للمصارف العاملة في فلسطين سوى ثلاث مرات ونصف تقريباً.

وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (4)

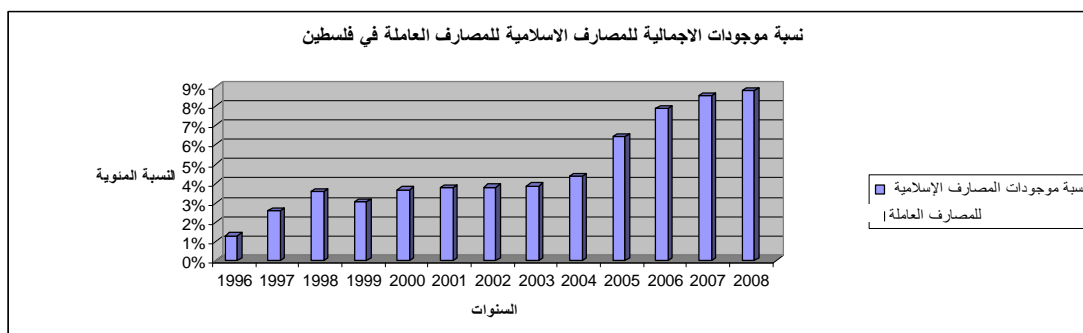
الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين من 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (5)

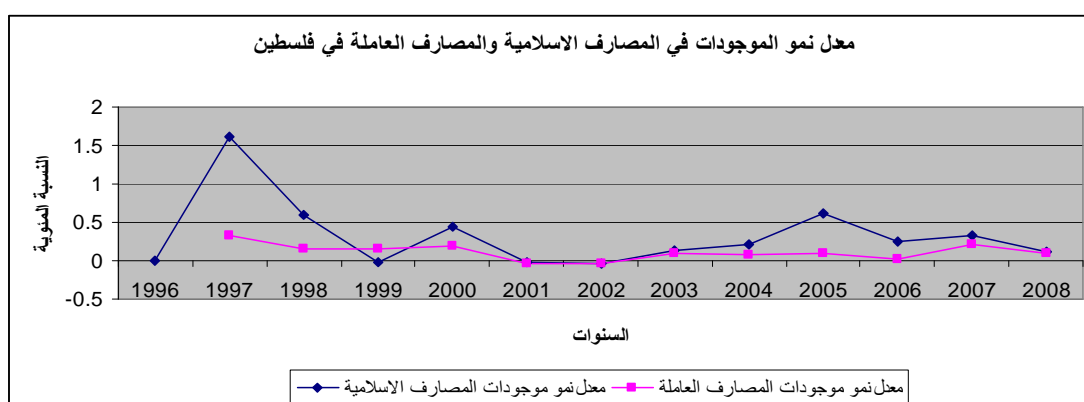
نسبة الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين
من 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (6)

معدل نمو الموجودات في المصارف الإسلامية و البنوك التجارية العاملة في فلسطين
من 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

ويرى الباحث أن معدل نمو الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية تأثرت بالسلب في عام 1999 بسبب انخفاض كل من نقد في الصندوق و أرصدة لدى سلطة النقد، وانخفاض ودائع مصارف أخرى، أما تأثرها سلباً في عامي 2000-2001 فكان السبب بدء الحصار كنتيجة لانتفاضة الأقصى الثانية، بينما تأثرت موجودات البنوك التجارية العاملة في فلسطين عام 2006 أيضاً دون المصارف الإسلامية بالحصار الناتج عن مقاطعة العالم لفلسطين بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية .

2- مؤشر حجم التوظيفات الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية .

تسعى كافة المصارف للحصول على أكبر قدر ممكن من الودائع بأنواعها المختلفة، بهدف توظيفها باعتبار أن ذلك يمثل النشاط المحوري للمصرف الإسلامي، فكلما استطاع المصرف القيام بتوظيف نسبة كبيرة من حجم الودائع المتاحة أمامه، كلما دل ذلك على كفاءته والعكس الصحيح.

فانخفاض نسبة التوظيف تعني عدم الاستفادة من جزء من الموارد المتاحة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الأرباح التي يحققها المصرف، وبالتالي انخفاض نسبة العائد الموزع على المودعين، مما يؤدي إلى نتائج سلبية تتمثل بشكل رئيسي، في ضعف إقبال أصحاب الودائع للتعامل مع المصرف، وبالتالي انكماش حجم الودائع وخصوصاً الاستثمارية منها.

ويوضح هذا المؤشر مدى كفاءة ومقدرة المصرف على توظيف موارده المالية عن طريق قياس حجم الاستثمارات الكلية، والتي تشمل: توظيفات المصرف بأساليب التمويل المختلفة والاستثمارات في محفظة الأوراق المالية، أو الاستثمارات المحلية والأجنبية.

فكلما زاد حجم التوظيفات الإجمالية في المصرف ومعدلات نموها، كلما دل ذلك على قيام المصرف بدور استثماري أفضل، وكانت سياسة المصرف تتجه نحو التوسع في المشاركة بصورة أكثر فعالية في تمويل التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (5)

التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها من 1996-2008 المبالغ بالمليون دولار

البيان	توظيفات محلية	توظيفات أجنبية ولدى بنوك اسلامية	التوظيفات الإجمالية	نسبة التوظيفات المحلية %	نسبة التوظيفات الأجنبية %	معدل نمو التوظيفات المحلية %	معدل نمو التوظيفات الأجنبية %
1996	4	7	11	37	63
1997	17	29	46	37	63	298	297
1998	39	37	76	51	49	132	28
1999	45	39	84	54	46	15	5
2000	62	60	122	50	50	37	56
2001	51	49	100	51	49	-17	-19
2002	59	43	102	58	42	15	-12
2003	77	38	115	67	33	31	-12
2004	103	33	136	76	24	34	-13
2005	178	31	209	85	15	73	-5
2006	233	57	290	80	20	31	83
2007	240	70	310	77	23	3	23
2008	250	75	325	77	23	4	7
المجموع	1358	568	1926				
المتوسط	104	44	148				
النسبة	70%	30%	100				

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام 1996-2008 ص 89-90.

من الجدول السابق لوحظ التالي:

- 1- أن التوظيفات الإجمالية كانت في مجملها في تصاعد ونمو من السنة الأولى للدراسة من عام 1996 حتى نهاية الدراسة عام 2008.

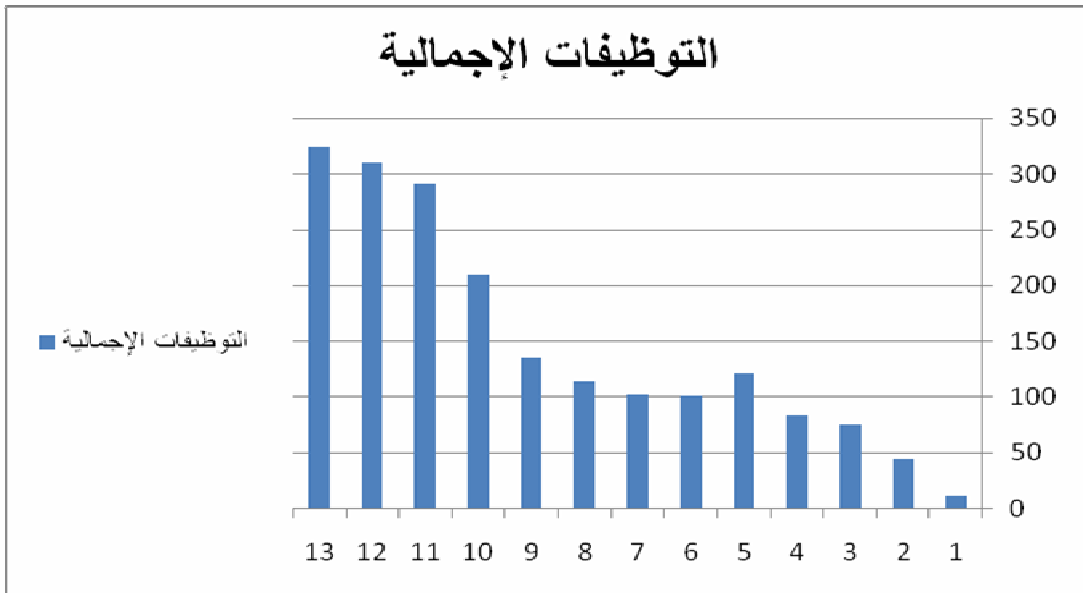
2- مرت التوظيفات الإجمالية بأعوام انخفضت فيها وهي الأعوام الثلاثة 2001، 2002، 2003 ثم عاودت في الارتفاع.

3- بلغ المتوسط العام للتوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية 148 مليون دولار.

4- كانت التوظيفات الإجمالية أدنى معدل لها في أول عام 1996 حيث بلغت 11 مليون دولار وكانت في أعلى معدل لها آخر عام من الدراسة عام 2008 حيث بلغت 325 مليون دولار وذلك حسب ما سيوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم (7)

التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

ويرى الباحث أن النمو كان في غالبية السنوات دون عام 2001 ويرى الباحث بأن التحليل الاقتصادي لهذا السبب هو انخفاض التوظيفات الإجمالية عام 2001 بسبب بدء الحصار الناتج عن بدء انتفاضة الأقصى الثانية التي أثرت على المجرى الاقتصادي والاستثمارات وكذلك التمويلات التي تتكون منها هذه التوظيفات الإجمالية.

كما أن التوظيفات الإجمالية ولدى بنوك إسلامية كانت كبيرة في بداية الدراسة وظلت تتناقص حتى آخر عام في الدراسة على عكس التوظيفات المحلية التي كانت صغيرة في بداية الدراسة وظلت تتزايد وتنمو حتى آخر عام في الدراسة.

3- مؤشر نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية ومقارنتها مع مثيلاتها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

يكتسب مؤشر التوظيفات الإجمالية للمصرف ومقارنته بالموارد الإجمالية (حقوق الملكية+إجمالي ودائع الجمهور) أهمية خاصة، في التعرف على مدى قدرة المصرف على توظيف موارده وعدم تعطيلها، وذلك بتوجيهها إلى العمليات والمشروعات الاستثمارية، مع الأخذ بمبدأ التوازن بين السيولة والربحية، بهدف تحقيق العوائد المختلفة والمساهمة في تدعيم الاستثمار القومي.

جدول رقم (6)

التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية إلى الموارد الإجمالية في البنوك التجارية العاملة ونسبها ومعدل نموها من عام 1996-2008 المبالغ بالمليون دولار

السنوات	التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية	الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية	نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في الإسلامية %
1996	12	28	42
1997	45	69	65
1998	76	106	71
1999	83	113	74
2000	122	156	78
2001	101	157	64
2002	102	150	68
2003	115	163	71
2004	136	201	67
2005	210	310	68
2006	291	391	74
2007	310	493	63
2008	325	592	55
المجموع	1927	2930	9
المتوسط	148	225	66

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمع للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام 1996-2008 ص 89-90.

من واقع الجدول السابق يلاحظ التالي:

- 1- إن أعلى نسبة للتوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية 74% وذلك خلال سنوات الدراسة وقد تكررت في عامي 2000، 2006.

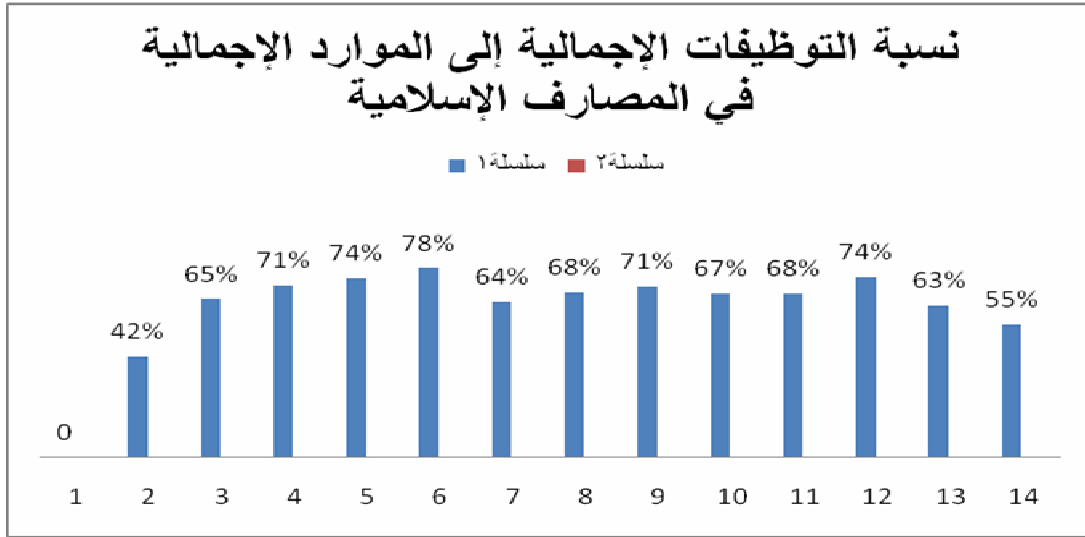
2- قد بلغت أدنى نسبة للتوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة 42% عام 1997.

3- قد بلغت متوسط نسبة للتوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة 66%.

وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (8)

نسبة التوظيف الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية من 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

يرى الباحث أن التحليل الاقتصادي في سبب انخفاض نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية عام 2001 يرجع إلى بدء الحصار الناتج عن انتفاضة الأقصى و تراجع في احد بنود الموجودات عام 2001، بينما كانت الانخفاض عام 2004 ناتج بسبب زيادة الموارد عن التوظيفات بمعدل اكبر من الزيادة في التوظيفات .

المعيار الثاني:

نسبة أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية في فلسطين

سوف يتركز اهتمامنا على مؤشر نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية، ومقارنتها مع مثيلاتها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وذلك لما لهذا المؤشر من دلالاته الخاصة في مجال المصارف الإسلامية نظرا للدور الهام الذي تقوم به تلك التوظيفات من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، كالمشاركات بأنواعها كأحد أساليب التمويل في هذه المصارف، إلى جانب المضاربة والتأجير التمويلي، والتوظيفات المباشرة عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات الاستثمارية القائمة، أو التي يجري تأسيسها تحت مظلة المصارف أو مع جهات أخرى.

وبالتالي فكلما زادت درجة اعتماد المصرف على أسلوب المشاركة والمضاربة، كلما كان للمصرف دور أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الأمر الذي يحتم على المصارف الإسلامية ضرورة العمل على زيادة نسبة هذه التوظيفات وتنوعها، فالتوظيفات التي تتسم بأنها طويلة الأجل لها أثر كبير وفعال في خدمة مشاريع وأهداف التنمية الاقتصادية، وخصوصاً إذا ما قورنت بالتوظيفات قصيرة الأجل.

جدول رقم (7)

أهم بنود تمويلات المصارف الإسلامية في فلسطين من عام 1996-2008

المبلغ بالمليون دولار

السنوات	تمويل المرابحة	تمويل المضاربة	تمويل المشاركة	تمويل تأجيري	مجموع التمويلات	مقدار النمو السنوي	معدل النمو السنوي %
1996	1	0	0	0	1
1997	8	0	0	0	8	7	819
1998	27	0	0	0	27	19	234
1999	25	5	1	0	32	5	19
2000	46	0	0	0	46	14	44
2001	38	0	0	1	38	-8	-17
2002	45	0	0	0	45	7	17
2003	61	0	0	3	64	19	41
2004	87	0	0	3	90	26	41
2005	149	0	0	0	149	60	66
2006	129	54	0	0	182	33	22
2007	195	0	0	0	195	13	7
2008	214	0	0	0	214	18	9
المجموع	1025	59	1	7	1092	213	
النسبة	94%	5%	0%	1%	100%		

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام 1996-2008 ص 89-90.

من الجدول السابق يلاحظ التالي:

1- شكلت التمويلات بالمصارف الإسلامية بطريق المرابحة النسبة الأعظم من مجموع التمويلات حيث بلغت نسبة التمويل بالمرابحة 94%، وعليه فقد بلغت نسبة التمويلات الأخرى دون المرابحة مجتمعة فقط 6%.

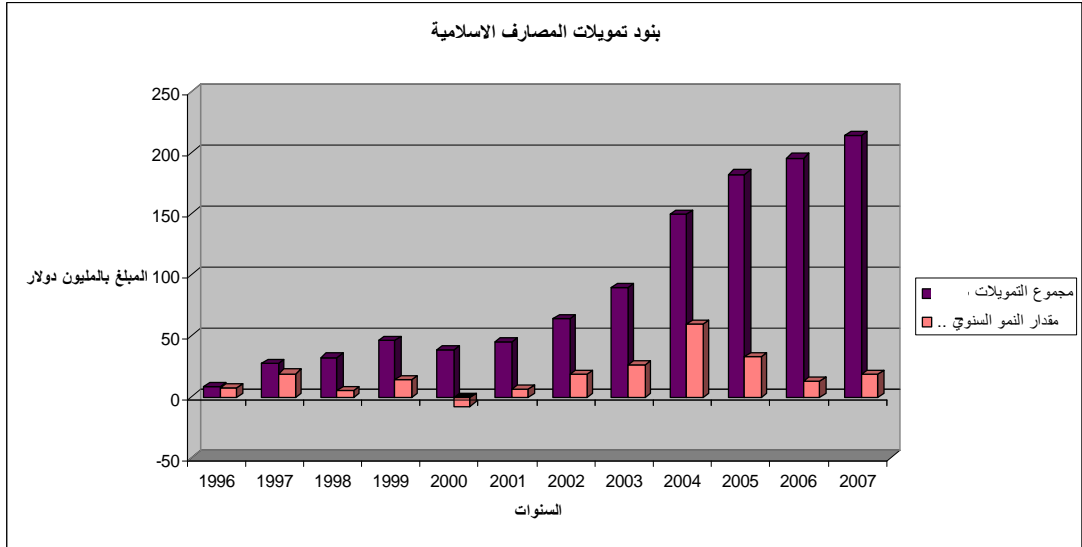
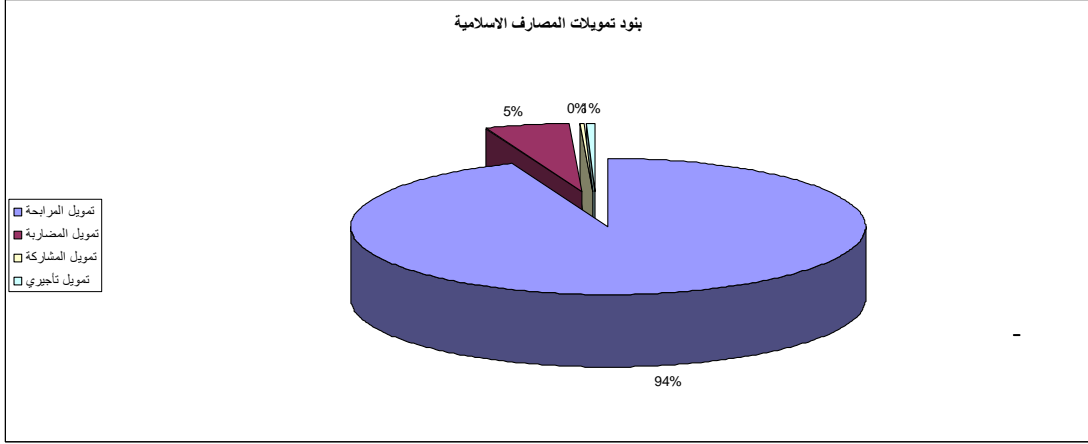
2- حققت التمويلات الإجمالية معدلات نمو مختلفة حيث بلغت أعلى نسبة في عام 1997 حيث بلغت 819% وبلغ أدنى معدل نمو عام 2001 حيث بلغ 17%-

3- هناك نمو ملحوظ في مجموع التمويلات حيث كانت في أول سنة من سنوات الدراسة (1996) مليون دولار حتى وصل في آخر سنة من سنوات الدراسة (2008) إلى 1092 مليون دولار ويرجع ذلك للناس بالمصارف الإسلامية والرغبة في البعد عن الربا.

وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (9)

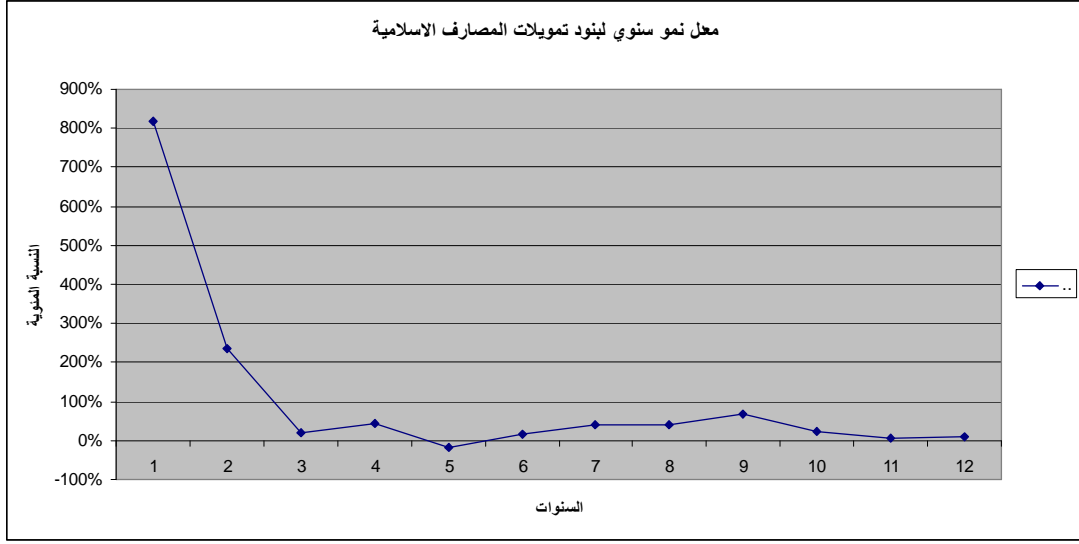
بنود تمويلات المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

شكل رقم (10)

معدل نمو سنوي لبنود تمويلات المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



ويرى الباحث بأن الانخفاض في المراجعة في عام 2001 كان بسبب الحصار الناتج عن الانتفاضة بينما كان انخفاض المراجعة عام 2006، بسبب توزيع التمويل بين المراجعة والمضاربة والمشاركة وكذلك الحال في عام 1999 التي تأثرت بانخفاض بند ودائع مصارف أخرى بنفس العام. أما ارتفاع معدل النمو في 1997، 1998، (819%، 234%) فيعزوه الباحث إلى حداثة المصارف الإسلامية.

جدول رقم (8)

نسبة أساليب التوظيفات إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية

نسبة مئوية

من عام 1996-2008

السنوات	مجموع التموليات	التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية	نسبة أساليب التوظيفات إلى التوظيفات الإجمالية %
1996	1	12	8
1997	8	45	18
1998	27	76	36
1999	32	83	39
2000	46	122	38
2001	39	101	38
2002	45	102	44
2003	64	115	55
2004	90	136	66
2005	149	210	71
2006	182	291	63
2007	195	310	63
2008	214	325	66
المجموع	1092	1927	604
المتوسط	84		%46

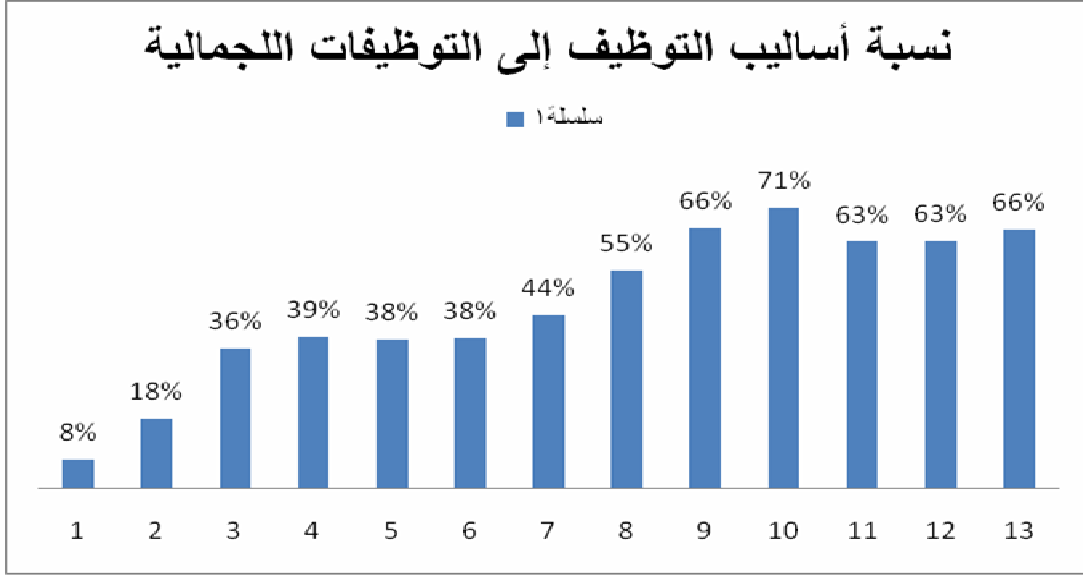
المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام 1996-2008 ص 89-90

من الجدول السابق يلاحظ التالي:

- 1- بلغت أعلى نسبة لأساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية 71% عام 2005.
 - 2- بلغت أدنى نسبة لأساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية 8% عام 1996 بداية عمل المصارف الإسلامية.
 - 3- بلغ متوسط نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية 46%.
- وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (11)

نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

يرى الباحث أن عام 2001 (انتفاضة الأقصى) شهد انخفاض في احد البنود الموجودة مما أدى إلى انخفاض التمويلات و التوظيفات الإجمالية معاً الأمر أدى إلى انخفاض و ثبات النسبة بينهما في عام 2000-2001

المعيار الثالث :

جهات التوظيف في المصارف الإسلامية في فلسطين

وسوف يتركز اهتمامنا في هذا المجال على:

مؤشر نسبة التوظيفات المحلية والأجنبية إلى التوظيفات الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية باعتباره مؤشر بالغ الأهمية، لأن الأصل في مدخرات أي مجتمع أن تعود بالخير على أهله وأبناءه، لذلك يجب أن تكون أولوية الاستثمار في البنوك عموماً والإسلامية خصوصاً موجهة نحو الاستثمار المحلي.

فلا شك أنه كلما قام المصرف بالاستثمار المحلي بنسبة كبيرة وبمعدلات نمو متزايدة، كلما كان هذا المصرف يلعب دوراً في إحداث التنمية الاقتصادية في المجتمع، والعكس في حالة قيام المصرف باستثمار أمواله بعيداً عن المجتمع الذي يعمل به، والذي يرجع له الفضل في تكوين هذه

المدخرات، كما يمكننا القول أيضاً، أن تكوين هذه المصارف في الأصل هو من أموال المساهمين، إلى جانب أصحاب الودائع .

جدول رقم (9)

التوظيفات المحلية والأجنبية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها
من عام 1996-2008
المبالغ بالمليون دولار

البيان	توظيفات محلية	توظيفات أجنبية و لدى بنوك اسلامية	التوظيفات الإجمالية	نسبة التوظيفات المحلية %	نسبة التوظيفات الأجنبية %	معدل نمو التوظيفات المحلية %	معدل نمو التوظيفات الأجنبية %
1996	4	7	11	37	63
1997	17	29	46	37	63	298	297
1998	39	37	76	51	49	132	28
1999	45	39	84	54	46	15	5
2000	62	60	122	50	50	37	56
2001	51	49	100	51	49	-17	-19
2002	59	43	102	58	42	15	-12
2003	77	38	115	67	33	31	-12
2004	103	33	136	76	24	34	-13
2005	178	31	209	85	15	73	-5
2006	233	57	290	80	20	31	83
2007	240	70	310	77	23	3	23
2008	250	75	325	77	23	4	7
المجموع	1358	568	1926				
المتوسط	104	44	148	62	38	50	34
النسبة	70%	30%	100				

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام

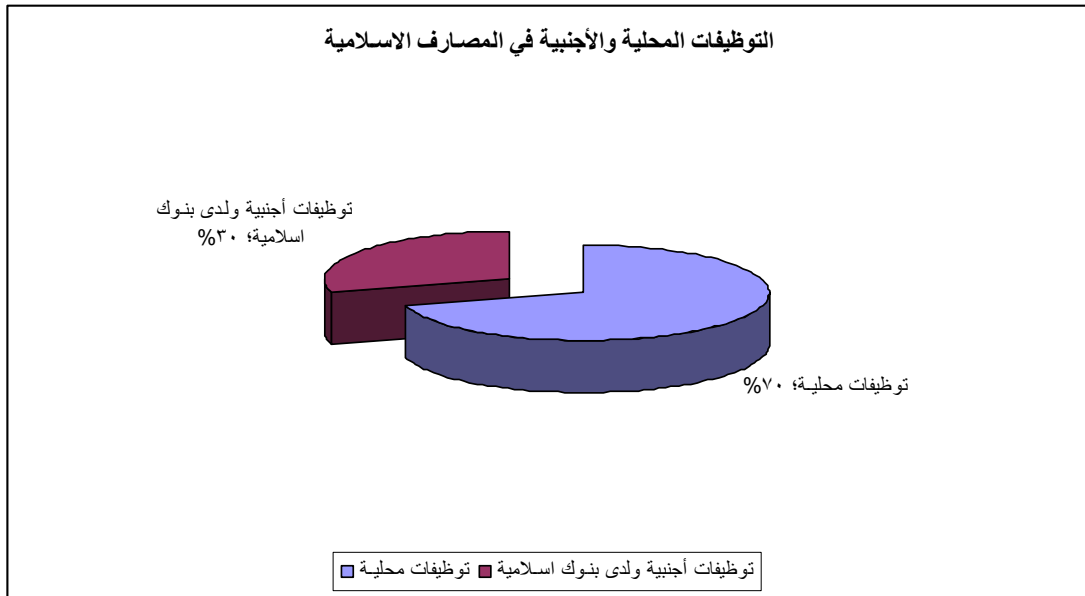
1996-2008ص89-90

من الجدول السابق لوحظ التالي:

- 1- أن نسبة التوظيفات المحلية قد بلغت 70% من إجمالي التوظيفات للمصارف الإسلامية بينما بلغت نسبة التوظيفات الأجنبية 30% من الإجمالي.
 - 2- حققت التوظيفات المحلية للمصارف الإسلامية نمو ملحوظ خلال سنوات الدراسة حتى بلغ أقصاه عام 2008 حيث بلغت أول عام للدراسة 4 مليون دولار وآخر عام كانت 250 مليون دولار.
 - 3- حققت التوظيفات الأجنبية نمو ملحوظ ولكن بنسبة أقل من التوظيفات المحلية حيث بلغت (7) مليون دولار في عام 1996 وبلغت عام 2008 (75) مليون دولار
 - 4- بلغت نسبة التوظيفات المحلية بالنسبة لإجمالي التوظيفات 37% كأقل قيمة في عام 1996 و 85% كأعلى نسبة عام 2005.
 - 5- بلغ متوسط الاستثمارات المحلية 104 مليون دولار كما بلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية ولدى مصارف إسلامية 44 مليون دولار .
 - 6- بلغ معدل نمو الاستثمارات المحلية في المتوسط 50% خلال فترات الدراسة كما بلغ معدل نمو الاستثمارات الأجنبية في المتوسط 34%.
- وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (12)

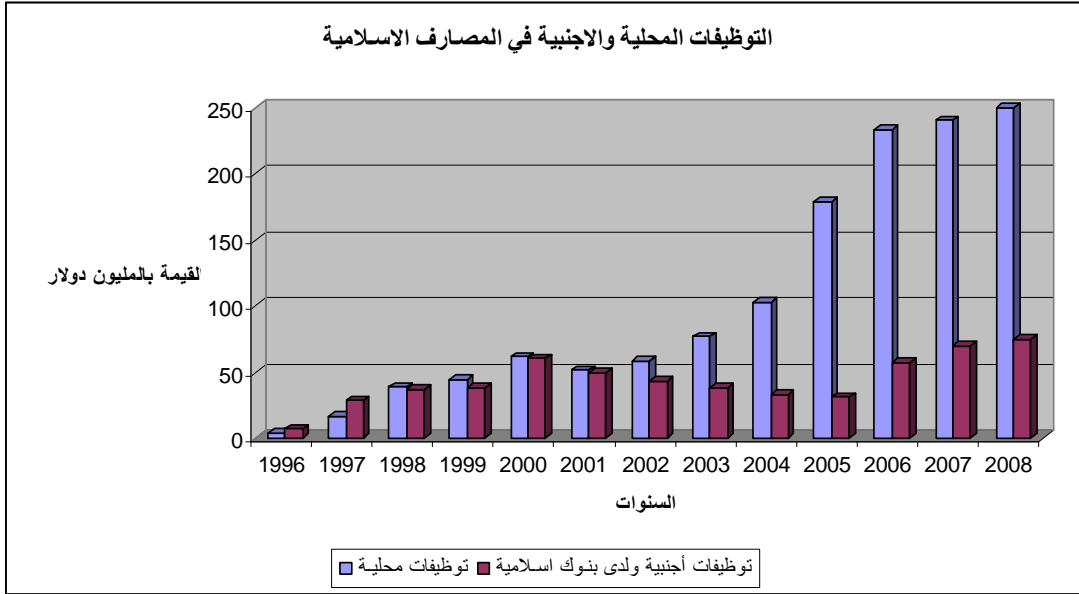
التوظيفات المحلية و الأجنبية في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

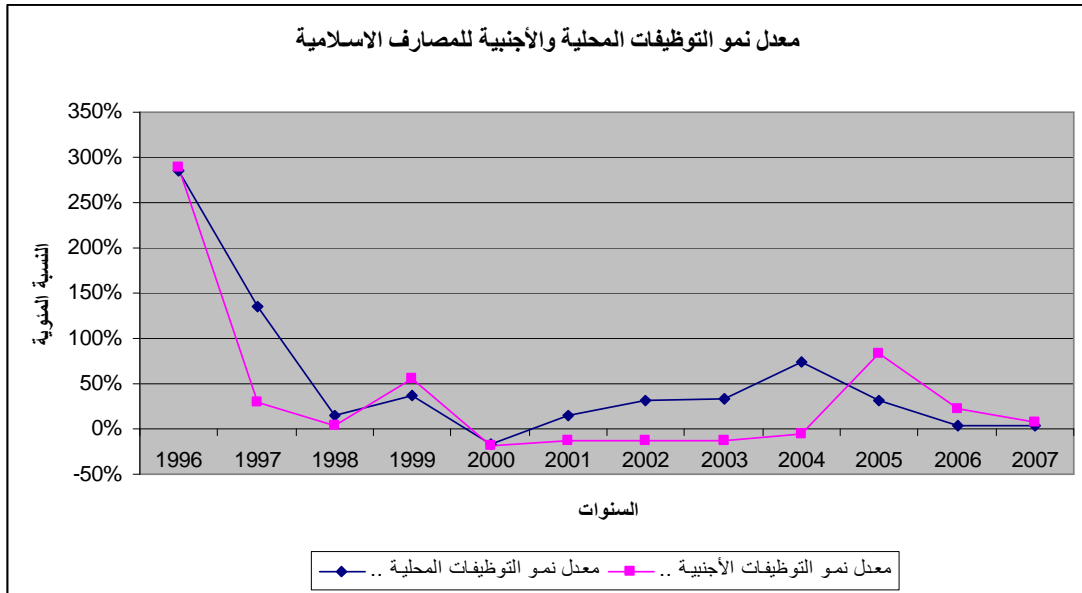
شكل رقم (13)

التوظيفات المحلية و الأجنبية في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



شكل رقم (14)

معدل نمو التوظيفات المحلية والأجنبية في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



تشير البيانات بأن التوظيفات المحلية انخفضت عام 2001 بسبب انتفاضة الأقصى و لصالح الأجنبية و التي تأثرت بها الإجمالية أيضاً بالسلب، أما عام 2000، 2002، 2003، 2004

انخفضت الأجنبية لصالح المحلية بسبب انخفاض بعض بنود الموجودات خلال هذه الأعوام،(نقد في الصندوق ولدى مصارف أخرى،أرصدة لدى سلطة النقد،موجودات ثابتة)

المعيار الرابع : مجالات التوظيف في المصارف الإسلامية في فلسطين

لم يتم تقييم دور المصارف الإسلامية بشأن العنصر الرابع من عناصر الاستثمار وهو مجالات التوظيف في المصارف الإسلامية نظراً لعدم توفر البيانات المطلوبة عن القطاعات الاقتصادية في ميزانيات المصارف الإسلامية تحت الدراسة واكتفت الدراسة بتقييم دور المصارف الإسلامية العاملة فلسطين من خلال الثلاث معايير السابقة.

خاتمة الفصل الثالث:

بعد دراسة الاستثمار في فلسطين وواقع الاستثمار فيها وتناول أهم التغيرات التي حصلت على أشكال الاستثمار في ظل انتفاضة الأقصى وتناول النشاط الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في فلسطين يرى الباحث بأن هناك عوامل مؤثرة على الاستثمار في فلسطين سواء مباشرة أو غير مباشرة ومحفزة ومعيقة للاستثمار ويتضح أيضاً أن واقع الحصار يلقي بظلاله بشكل مباشر على البيئة الاستثمارية ولكن مازال هناك مميزات كثيرة تنعم بها فلسطين للنهوض بالاستثمار، منها تعطش السوق للاستثمار وخصائص السكان الجيدة.

كما أنه مازال هناك بعض المشاكل والمخاطر التي تواجه الاستثمار والتي تم تقسيمها إلى مخاطر نظامية (عامة) ومخاطر غير نظامية (خاصة) مثل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة وعدم كفاية رأس المال، ومخاطر تخص التمويل بالصيغ الإسلامية والتي كانت السبب في إجماع المصارف الإسلامية في استخدام هذه الصيغ جميعاً والاقتصار على المرابحة .

كما حاول الباحث إيجاد معايير لتقييم دور المصارف الإسلامية العاملة فلسطين من خلال عناصر الاستثمار الخمسة وهي:

حجم التوظيف في المصارف الإسلامية، ونسبة أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية، وجهات التوظيف في المصارف الإسلامية، مجالات التوظيف في المصارف الإسلامية التي لم يتمكن من دراستها وتقييمها بسبب نقص البيانات.

وكانت النتيجة أن نسبة الاستثمارات المحلية بلغت 70% من إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية كما بلغت الاستثمارات الأجنبية منها 30%، كما بلغت نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية 66%، كما بلغت تمويل المرابحة 94% من إجمالي التمويلات، كما بلغت نسبة أساليب التوظيفات إلى التوظيفات الإجمالية 46% وبلغت نسبة الاستثمارات من التوظيفات الإجمالية 54% أي أكثر من النصف.

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية لأثر متغيرات الدراسة على مؤشرات التنمية

المبحث الأول: تحليل لأهم المتغيرات في الميزانية المجمعّة للمصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: تحليل لأهم المتغيرات للمصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك

التجارية العاملة.

المبحث الثالث: آثار استثمارات المصارف الإسلامية على الاستثمار المحلي الإجمالي

والناتج المحلي الإجمالي.

مقدمة:

جاءت المصارف الإسلامية لخدمة الإسلام ورفع الحرج عن المسلمين وبيان أوجه الاستخدامات المختلفة للأموال في الاقتصاد الإسلامي والتي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية .

ومرت المصارف الإسلامية بتطورات كبيرة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن في جميع المجالات سواء الخدمات المصرفية أو طرق الاستثمار والتمويل .

وتتنافس المصارف الإسلامية مع البنوك التقليدية في جذب أموال المودعين واستثمارها ولا شك أن البنوك التقليدية شعرت بهذه المنافسة ففكرت في إيجاد صيغ استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية .

لا شك أن للمصارف الإسلامية دور في حشد المدخرات وهناك دور لهذه المدخرات في الاستثمارات وتمثل المصارف احد أهم الوسائط القادرة على جذب وتجميع المدخرات من أصحابها بغرض توجيهها للاستثمار المباشر وغير المباشر بتقديمها للمستثمرين من خلال الأوعية الاستثمارية المختلفة، وتعتبر المادة الخام التي يمكن للمصارف الإسلامية استخدامها لأداء دورها على النحو المطلوب ولمعرفة هذا الدور والإطلاع على العديد من المتغيرات الهامة وكذلك معرفة حصة استثمارات المصارف الإسلامية من استثمارات الجهاز المصرفي وحصتها من إجمالي الاستثمارات المحلية وكذلك حصتها من الناتج المحلي الإجمالي، سوف يتم التطرق لأهم التغيرات التي طرأت عليها بين عامي 1996 و عام 2008، وبعض المؤشرات المنبثقة عنها معتمدا على ميزانيات المصارف الإسلامية لسنوات الدراسة وهم البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الأقصى الإسلامي وقد شملت الدراسة النافذة الإسلامية لبنك القاهرة عمان من عام 1996حتى عام 1998 فقط، والذي تم اندماجه مع البنك الإسلامي الفلسطيني ولم يجد الباحث أي بيانات عن المصرف سوى هذه الفترة.

وقد روعي في هذا الفصل التطرق للمصارف العاملة غير الإسلامية ما أمكن ذلك لمعرفة أين تقف المصارف الإسلامية من الجهاز المصرفي بالكامل .

المبحث الأول

تحليل لأهم المتغيرات في ميزانيات المصارف الإسلامية للفترة من (1996-2008).

وسيتم تحليل بعض المتغيرات الهامة في ميزانية المصارف الإسلامية بما تم استنباطه من لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، (موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية، 1996)

والتي من خلالها كانت بعض المحاولات لتقييم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في بعض الدول العربية مثل مصر، والأردن، والسودان، بإشراف المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وقد اعتمدت هذه المحاولات على مجموعة من المعايير والمؤشرات.

ومن الدراسات السابقة- ما قام به الأستاذ أحمد المشهراوي في رسالته عام 2003 مسترشداً بهذه المعايير والمؤشرات والتي لم نجد أحد قد تطرق لهذه المعايير والمؤشرات غيره، فكان من الجدير أن نتطرق لهذه المعايير والمؤشرات وتحليلها كمتغيرات هامة في ميزانية المصارف الإسلامية نظراً لطبيعة الدراسة التي تتناول جداول إحصائية وميزانيات وما يناسبها من هذا التحليل.

1- موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين:

تتكون الموجودات من النقد في الصندوق ولدى المصارف المحلية والأجنبية وكذلك الأرصدة لدى سلطة النقد بدون عوائد وهي تتألف من الاحتياطي النقدي الإلزامي وحسابات جارية وأرصدة أخرى.

جدول رقم (10)

أهم الموجودات النقدية للمصارف الإسلامية في فلسطين من 1996-2008

المبلغ بالمليون دولار

السنوات	نقد في الصندوق لدى المصارف	أرصدة لدى سلطة النقد	المجموع	مقدار النمو السنوي	معدل النمو السنوي %
1996	10	2	12
1997	14	6	20	8	65
1998	23	11	34	14	67
1999	15	9	24	-10	-28
2000	21	15	36	12	52
2001	24	32	56	20	55
2002	24	27	51	-5	-9
2003	23	33	56	5	10
2004	58	16	74	18	32
2005	81	46	127	53	71
2006	68	71	139	12	10
2007	86	154	240	101	73
2008	74	221	295	56	23
النسبة	44%	56%	100%		

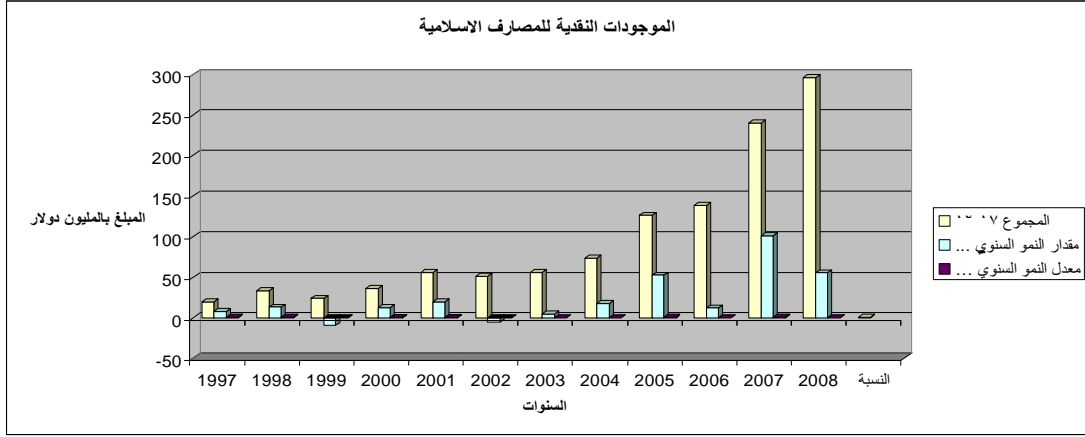
المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام 1996-2008 ص 89-90

من واقع بيانات الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

- 1- يلاحظ تزايد في الأرصدة النقدية لدى الصندوق ولدى المصارف خلال فترات الدراسة ففي عام 2007 كان أعلى مستوى لها مبلغ 86 مليون دولار.
- 2- يلاحظ تزايد في الأرصدة لدى سلطة النقد خلال فترات الدراسة وهناك قفزة ملحوظة في عام 2003 حيث بلغت أقصى قيمة لها 221 مليون في عام 2008 وأقلها كان 2 مليون دولار عام 1996 في بدايات عمل المصارف الإسلامية.
- 3- يلاحظ تزايد في المجموع الكلي للأرصدة في الصندوق ولدى المصارف ولدى سلطة النقد.
- 4- نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف كانت 44% من المجموع الإجمالي وكانت نسبة الأرصدة لدى سلطة النقد 56% من المجموع الإجمالي.
- 5- رغم أن مقدار النمو كان متذبذب خلال سنوات الدراسة وفيه قيم بالسالب مثل عام 1999، 2002م إلا أن معدل النمو كان في تصاعد عام بعد عام حتى بلغ أقصاه عام 2008. وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (15)

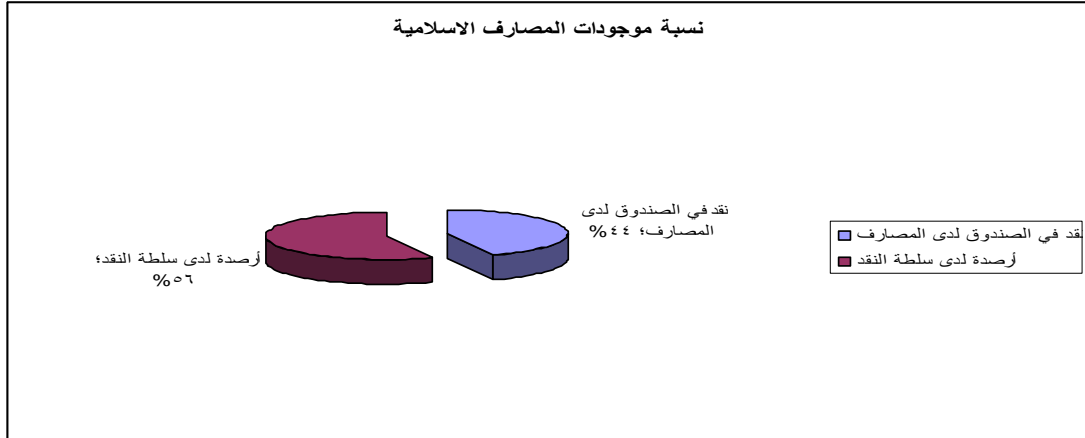
الموجودات النقدية للمصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

شكل رقم (16)

نسبة موجودات المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

يرى الباحث أن الانخفاض في (النقد في الصندوق ولدى المصارف) و(أرصدة لدى سلطة النقد) عام 1999 يرجع سببه إلى الفجوة في بيانات المصارف الإسلامية مع بيانات بنك القاهرة عمان- فرع المعاملات الإسلامية عام 1999 وكذلك يرجع إلى انخفاض بند ودائع المصارف الأخرى- والتأمينات النقدية بنفس العام، و اللتان أثرتا على المجموع وكذلك معدل النمو مقدار النمو سلباً.

أما عام 2003، 2002 فقد شهد انخفاض بسبب الحصار المرافق الانتفاضة وانخفاض ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب ومطلوبات أخرى ومخصصات مختلفة مما أثر على المجموع ومعدل النمو ومقدار النمو سلباً.

2- صافي الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى:

تتكون الموجودات الثابتة من المفروشات والسيارات والأثاث والديكور والمعدات والتجهيزات والبرامج بعد احتساب الاهتلاكات السنوية وغيرها. أما الموجودات الأخرى تتمثل في الإيرادات المستحقة غير المقبوضة ومصاريف مدفوعة مقدما و القرضية وطابع ومطبوعات ودفاتر شيكات وفروع تحت الإنشاء ومشروع الصراف الآلي وحوالات صادرة وسلف وضريبة الدخل وصافي مكاسب غير شرعية وأرصدة مدينة أخرى.

جدول رقم (11)

أهم بنود موجودات المصارف الإسلامية في فلسطين من عام 1996-2008

المبلغ بالمليون دولار

السنوات/الموجودات	الموجودات الثابتة	موجودات أخرى	المجموع	مقدار النمو السنوي	معدل النمو السنوي %
1996	3	1	4
1997	5	2	8	4	91
1998	5	4	9	2	21
1999	7	4	10	2	17
2000	6	4	12	0	0
2001	7	3	10	-1	-3
2002	7	2	9	-1	-13
2003	6	5	12	3	39
2004	6	7	13	1	12
2005	10	15	24	12	91
2006	10	12	22	-2	-10
2007	12	37	49	27	122
2008	14	38	52	3	6
المجموع	98	134	232		
النسبة	42%	58%	100%		

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام

1996-2008 ص 89-90

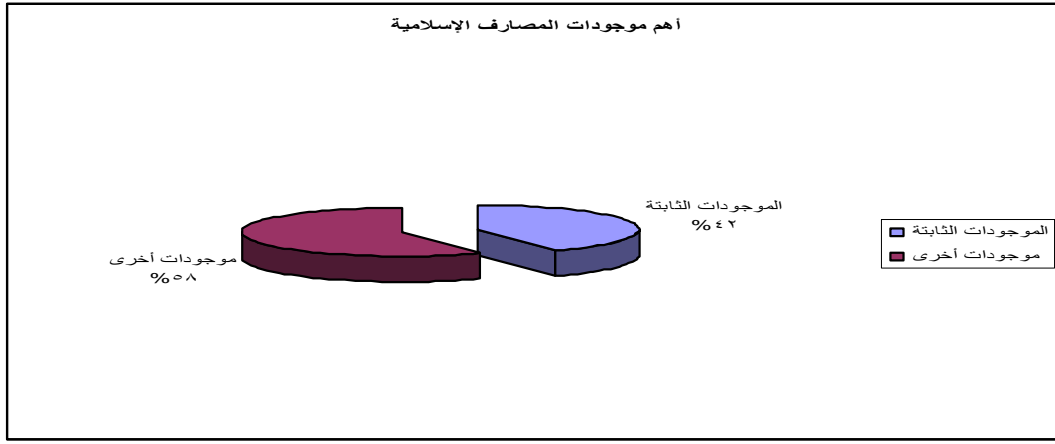
من واقع بيانات الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

1- شكلت أرصدة الموجودات الثابتة 42% من المجموع الإجمالي وشكلت الموجودات لأخرى نسبة 58% من المجموع الإجمالي.

وذلك حسب ما سيوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم (17)

أهم موجودات المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

2- حققت الموجودات الإجمالية للمصارف الإسلامية أعلى معدل نمو لها في موجوداتها عام 2007 حيث كانت النسبة 122% وكانت أدنى مستوى لها عام 2002 حيث بلغت 13% - .

3- لوحظ النمو المتزايد في المجموع الإجمالي للموجودات حتى بلغ أقصاه عام 2008 حيث بلغ المجموع الإجمالي 232 مليون دولار.

يرى الباحث أن سبب انخفاض في موجودات المصارف الإسلامية عام من 2000-2004 هو الحصار الناتج عن انتفاضة الأقصى .

أما ارتفاع معدل نمو عام 1997 فيعزوه الباحث إلى حداثة عمل المصارف الإسلامية.

كما يعزو الباحث النمو الملحوظ عام 2007 إلى زيادة الموجودات الأخرى ربما بسبب عدم انخفاض أي من بنود الميزانية المجمعة تقريباً لهذا العام.

3- استثمارات المصارف الإسلامية

تعتبر استثمارات المصارف الإسلامية جزء من الموجودات ويتألف هذا البند من مجموع استثمارات المصارف خلال عدة سنوات وتمثلت في عدة نواحي أهمها :

أ- أراضي وعقارات .

ب- استثمارات في أوراق مالية : وتنقسم إلى استثمارات في ثلاث نواحي :

6- أوراق مالية للمتاجرة .

7- أوراق مالية متاحة للبيع .

8- صكوك مالية .

ج- استثمارات أجنبية و لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية .

وسوف نتطرق لأهم استثمارات المصارف الإسلامية من خلال الجدول التالي:

جدول (12)

أهم بنود استثمار المصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة من 1996-2008

المبلغ بالمليون دولار

السنوات	استثمارات عقارية	استثمارات أوراق مالية	استثمارات أجنبية و لدى مصارف إسلامية	مجموع الاستثمارات	مقدار النمو السنوي	معدل النمو السنوي %
1996	0	3	7	10
1997	0	8	29	37	27	256
1998	0	12	37	49	12	31
1999	0	13	39	52	3	6
2000	3	13	60	76	24	47
2001	3	9	49	62	-13	-18
2002	5	9	43	57	-5	-8
2003	5	8	38	51	-6	-11
2004	4	9	33	46	-5	-10
2005	6	23	31	60	14	31
2006	9	42	57	108	48	80
2007	10	34	70	115	7	6
2008	12	24	75	111	-4	-4
المجموع	58	207	569	834		
النسبة	7%	25%	68%	100%		

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام

1996-2008 ص 89-90

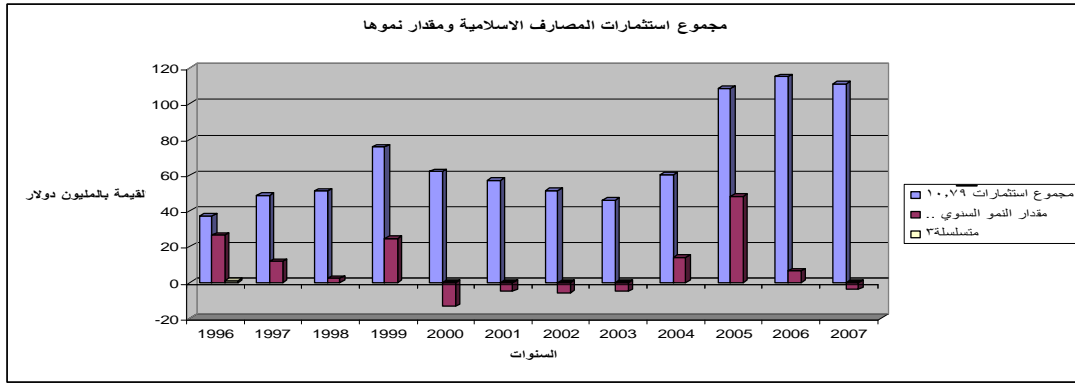
من الجدول السابق يلاحظ التالي:

- 1- توزعت الاستثمارات الأجنبية و لدى المصارف الإسلامية على الاستثمارات العقارية وكذلك استثمارات الأوراق المالية واستثمارات أجنبية و لدى مصارف أخرى.
- 2- كانت النسبة الأكبر من الاستثمارات لصالح الاستثمارات لدى مصارف أخرى حيث بلغت 68%، يليها استثمارات الأوراق المالية 25% يليها استثمارات العقارات 7% .
- 3- بلغ مجموع الاستثمارات نمو كبيرا حيث كان في أول سنة في الدراسة 10 مليون دولار وأصبح في آخر سنة من الدراسة 234 مليون دولار .
- 4- شهد عام 1997 أعلى معدلات نمو حيث وصل إلى 256% كما شهد عام 2002 و 2003 أدنى معدلات نمو حيث كانت 11% - .
- 5- يلاحظ بأن غالبية استثمارات المصارف الإسلامية المباشرة تقع تحت بند استثمارات أجنبية ولدى مصارف إسلامية.

وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (18)

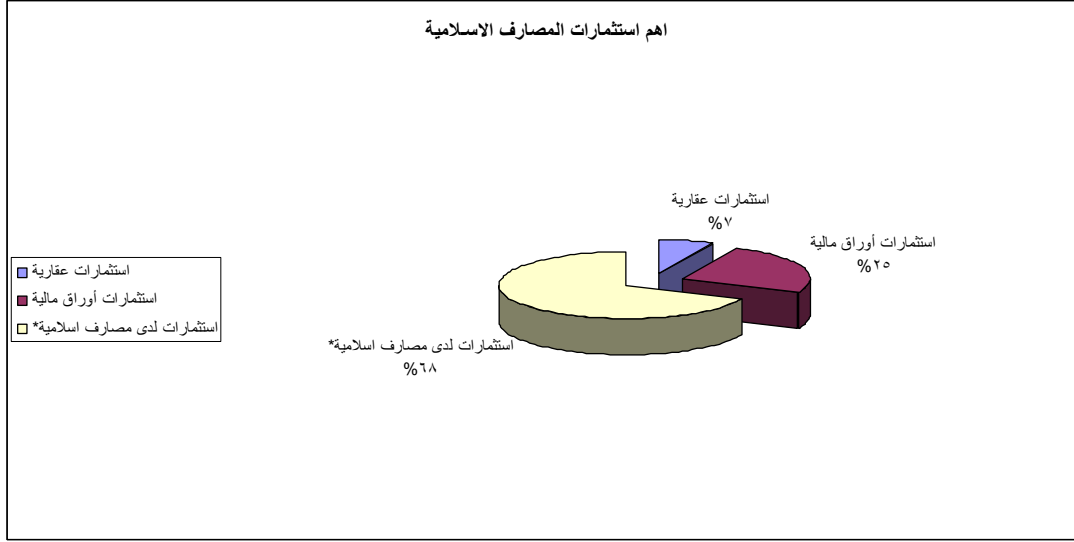
مجموع استثمارات المصارف الإسلامية ومقدار نموها من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

شكل رقم (19)

نسب استثمارات المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

يرى الباحث أن سبب انخفاض الاستثمارات لدى مصارف إسلامية عام من 2001-2004 هو الحصار الناتج عن انتفاضة الأقصى والتي أثرت على مجموع الاستثمارات ومعدل نموها ومقدار نموها لنفس الأعوام.

أما ارتفاع جميع استثمارات المصارف الإسلامية بأنواعها ومقدار نموها ومعدله بشكل ملحوظ عام 2006 فيرجع إلى زيادة عوائد الاستثمارات من 8189 دولار إلى 16477 دولار وزيادة رأس المال من 51 مليون دولار إلى 64 مليون دولار وربما أيضاً زيادة حجم الودائع بنفس العام من 257 مليون دولار إلى 326 مليون دولار.

ويرجع كله إلى زيادة الثقة في المصارف الإسلامية وكذلك انتعاش المصارف في هذه الفترة ومحاولة للتخلص وآثار الحصار.

أما انخفاض استثمارات الأوراق المالية في عام 2007-2008 فربما يرجع إلى الخوف من تداعيات الأزمة العالمية وانخفاض في مؤشرات البورصات العالمية.

4- ودائع المصارف الإسلامية (المقرفي، 2005، ص49)

وتنقسم ودائع المصارف الإسلامية إلى:

أ- الوديعة دون فائدة (الحسابات الجارية) .

ب- ودائع الاستثمار .

وتُعرف الأولى : بالودائع تحت الطلب وهي الحسابات الجارية لدى المصارف الإسلامية (بدون فائدة) من حيث شروط الإيداع والسحب والإلزام بردها كاملة إلى أصحابها عند الطلب، فإن تصرف المصرف في الوديعة بغير إذن مالكيها، وضمان الوديعة بأداء مثلها أن كانت مثلية أو أداء قيمتها إن كانت قيمية .

أمام الثانية : وهي ودائع الاستثمار أو حسابات الاستثمار فهي البديل الشرعي للودائع الآجلة في البنوك التقليدية وتختلف عنها من حيث العائد الذي تحصل عليه في نهاية الفترة المحددة للاستثمار وفقاً لنتيجة نشاط المصرف خلال تلك الفترات وليس على أساس سعر الفائدة الثابت.

ج-ودائع مصارف : وتتمثل في حسابات ودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وودائع المصارف الإسلامية.

عوامل تنمية الودائع في المصارف الإسلامية (المغربي، 2004، ص125).

- 9- التعامل وفق أسس شرعية.
- 10- تقديم خدمات مصرفية متميزة .
- 11- انتشار الوعي المصرفي الإسلامي .
- 12- متانة المركز المالي للمصرف الإسلامي .
- 13- الانفراد بتقديم الخدمات التكافلية و الاجتماعية .
- 14- تعظيم أهمية العائد الاقتصادي .
- 15- تيسير معاملات الأفراد الجارية وأداء الخدمات نيابة عنهم .

جدول رقم (13)

أهم بنود ودائع المصارف الإسلامية في فلسطين من عام 1996-2008

المبلغ بالمليون دولار

السنوات	ودائع جارية وتحت الطلب	ودائع العملاء الاستثمارية	ودائع مصارف أخرى	المجموع	مقدار النمو السنوي	معدل النمو السنوي %
1996	3	12	0	15	..	
1997	13	35	3	51	36	238
1998	21	62	7	90	39	76
1999	24	56	0	80	-10	-11
2000	39	85	7	130	50	62
2001	43	82	3	128	-3	-2
2002	33	87	4	123	-5	-4
2003	42	90	8	140	17	14
2004	56	110	10	176	36	26
2005	87	170	33	290	114	65
2006	108	218	38	364	74	26
2007	146	271	74	491	127	35
2008	160	351	40	551	60	12
المجموع	775	1629	227	2631		
النسبة	29%	62%	9%	100%		

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام 1996-2008 ص 89-90

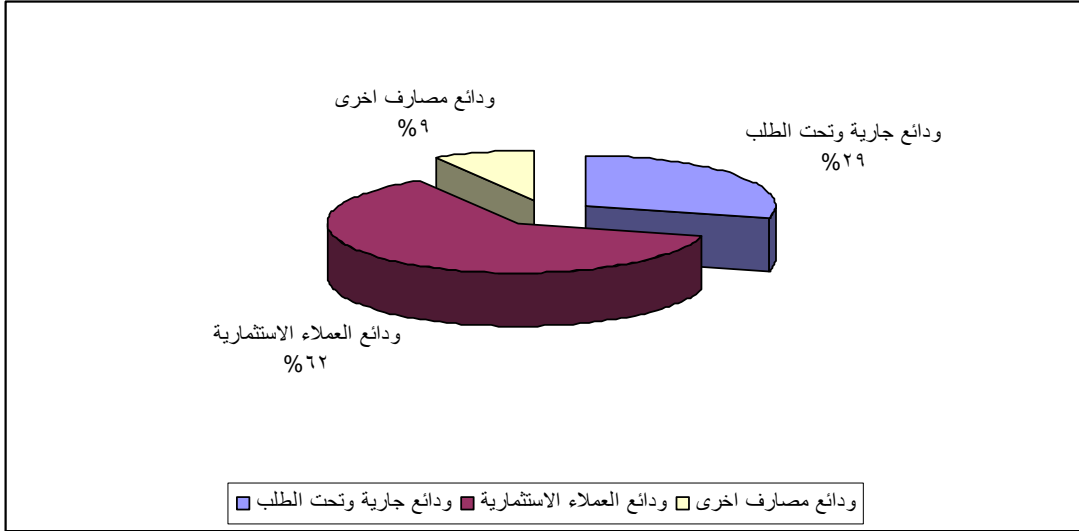
من الجدول السابق يلاحظ التالي:

- 1- شكلت ودائع العملاء الاستثمارية النسبة الأكبر من إجمالي الودائع حيث بلغت %62، يليها الودائع الجارية وتحت الطلب %29، يليها ودائع مصارف أخرى %9 .
- 2- حققت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نمو كبيراً في إجمالي الودائع حيث كانت في أول سنة من سنوات الدراسة عام 1996، 15 مليون دولار حتى وصلت في آخر سنة من سنوات الدراسة عام 2008، 551 مليون دولار .
- 3- بلغ أعلى معدل نمو في إجمالي الودائع عام 1997 حيث بلغ %238 وأدنى معدل عام 1999 (%-11) .
- 4- حققت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين أكبر مقدار نمو لها في الودائع عام 2005 حيث وصلت إلى 114 مليون دولار .

وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (20)

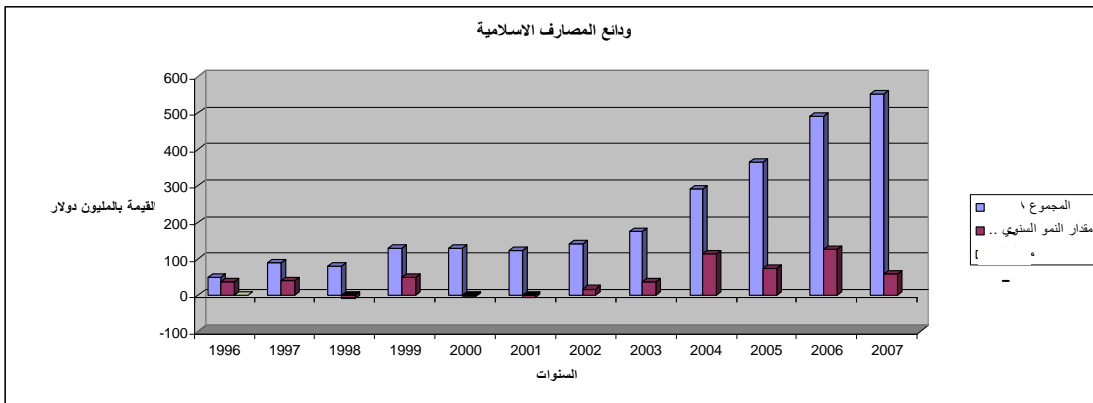
نسب ودائع المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (21)

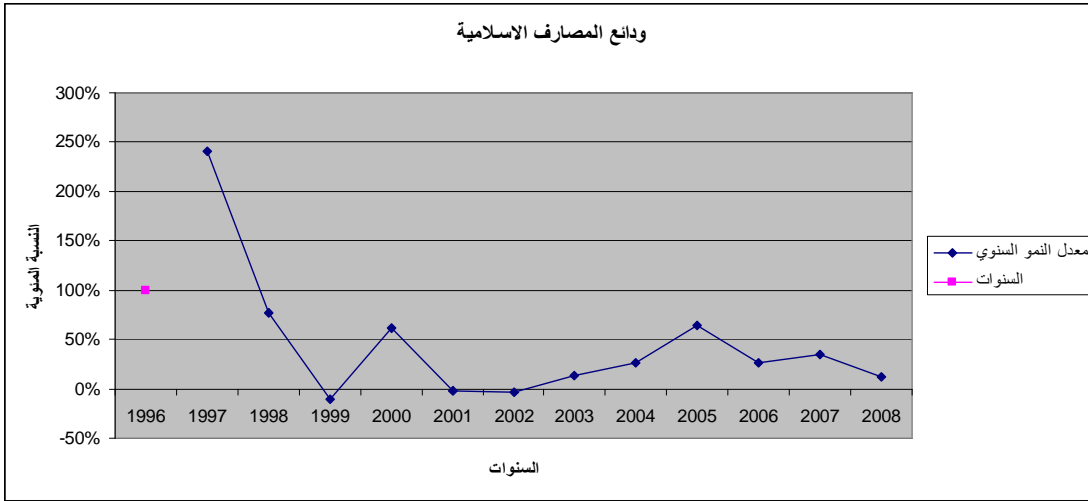
مقدار نمو ودائع المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (22)

معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

يرى الباحث بأن سبب الزيادة في الودائع خاصة الاستثمارية منها في عام 2006-2008 وكذلك ودائع المصارف الأخرى عام 2007 يرجع إلى الانتعاش الذي شهدته المصارف الإسلامية خلال هذه الفترة والتحلل من آثار الحصار وذلك بعكس البنوك التجارية العاملة في فلسطين الذي شهدت انخفاض في بعض مؤشراتها خلال هذه الفترة بعد المقاطعة الدولية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية.

أما عام 1996 فشهد نمو مرتفع يعزوه الباحث إلى حداثة عمل المصارف الإسلامية. وبالنسبة لعام 1999 فشهد انخفاض حاد في معدل النمو ويعزوه الباحث إلى انخفاض حاد في ودائع المصارف الأخرى وأيضاً إلى الفجوة في بيانات بنك القاهرة عمان .

5- إيرادات المصارف الإسلامية:

والتي تتمثل في عوائد كل من الاستثمارات والتمويل وعائد العمولات والخدمات وعائد الاستثمارات لدى المصارف الإسلامية وفي الأوراق المالية وعوائد التجارة كالتالي:

جدول رقم (14)

عناصر الإيرادات في المصارف الإسلامية في فلسطين من عام 1996-2008

المبالغ بآلاف الدولارات

السنوات	عائد الاستثمارات والتمويل	عائد العمولات والخدمات المصرفية	عائد التعامل بالعملات و فرق التقييم	إيرادات أخرى	عوائد تجارة العقارات	عائد استثمارات أجنبية و لدى مصارف إسلامية	عائد استثمارات الأوراق المالية	المجموع	مقدار النمو السنوي للإيرادات	معدل النمو السنوي في الإيرادات	الأهمية النسبية للإيرادات السنوية
1997	257	105	111	94	...	44	979	1590		1%	
1998	1216	340	334	357	..	253	1195	3695	2105	132	3%
1999	2583	412	116	416	1964	1797	..	7288	3593	97	6%
2000	3059	681	238	83	..	2229	..	6290	-998	-14	5%
2001	1614	562	301	131	..	1892	71	4571	-1719	-27	4%
2002	2536	1034	196	579	328	950	..	5623	1052	23	5%
2003	2354	1212	100	892	..	1050	..	5608	-15	0	5%
2004	3539	1420	612	1446	59	156	957	8189	2581	46	7%
2005	6849	2054	2030	1748	250	1009	2537	16477	8288	101	13%
2006	8010	1349	3125	43	1177	3310	0	17014	537	3	14%
2007	10784	1864	3075	130	1218	4495	244	21810	4797	28	18%
2008	11596	2340	4377	76	1654	5211	506	25760	3949	18	21%
المجموع	54396	13372	14615	5995	6651	22396	6489	123914			
النسبة	44%	11%	12%	5%	5%	18%	5%	100%		37%	

المصدر: المشهراوي 2007، ص50،

التقارير السنوية للمصارف الإسلامية تحت الدراسة للأعوام 2006-2008

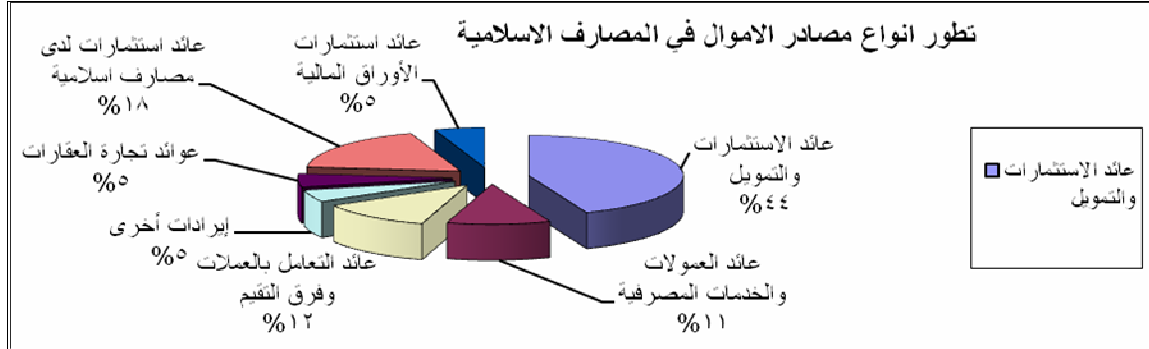
يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- 1- حققت عوائد الاستثمار والتمويل المرتبة الأولى بين العوائد الموضحة في الجدول السابق حيث بلغت %44 .
- 2- جاءت في المرتبة الثانية عائد استثمارات لدى مصارف إسلامية حيث بلغت %18 .
- 3- شهد معدل النمو تذبذب وانحصر بين %132 عام 1998 إلى %27 عام 2001 و بلغ المتوسط العام للنمو في العوائد %37 .
- 4- شهد عام 2008 أكبر نسبة للعوائد حيث بلغت %21 كما شهد عام 1997 أقل نسبة للعوائد حيث بلغت %1 .
- 5- كان إجمالي العوائد في تزايد ملحوظ وازدياد من أول سنة في الدراسة إلى آخر سنة حيث بلغت على التوالي (1590 ألف دولار، 25759 ألف دولار).

وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (23)

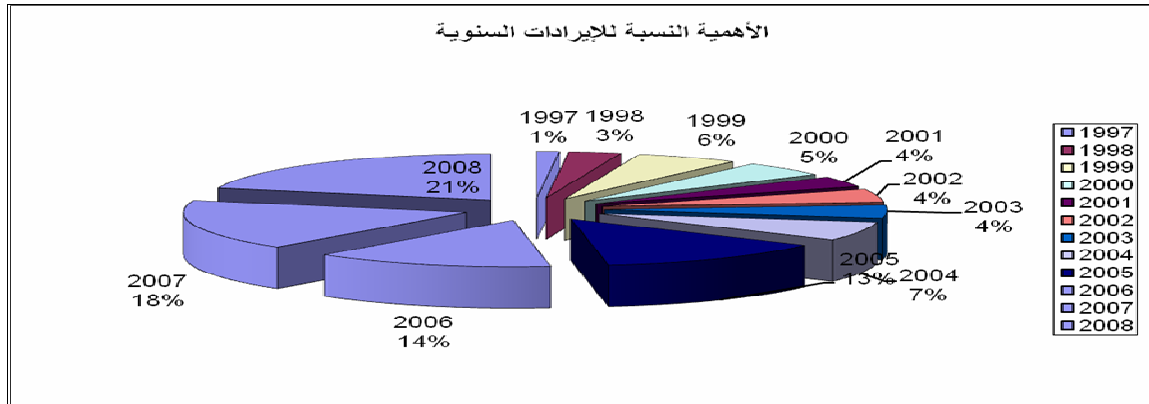
أهم عناصر الإيرادات في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (24)

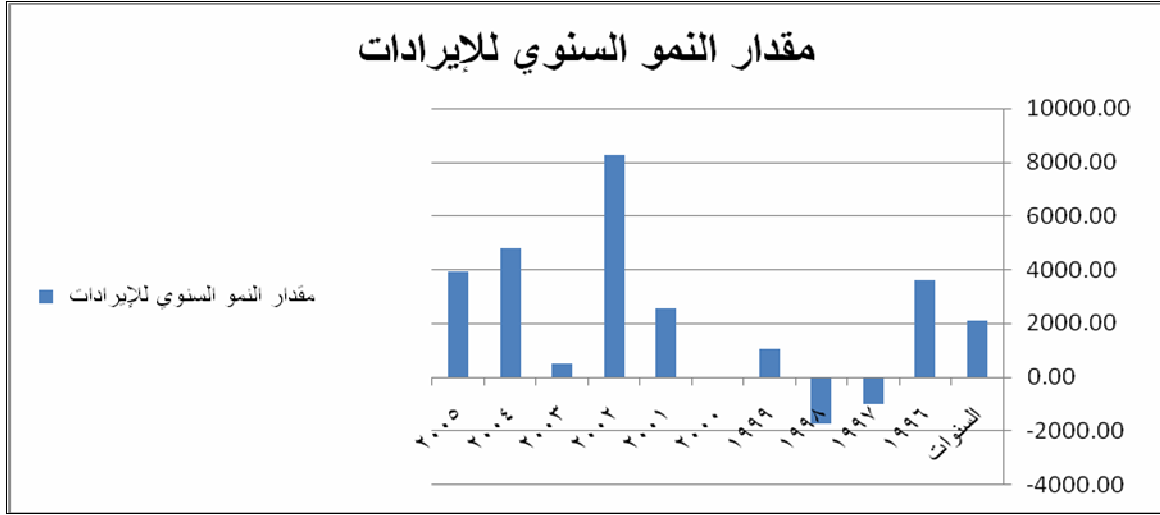
الأهمية النسبية للإيرادات في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (25)

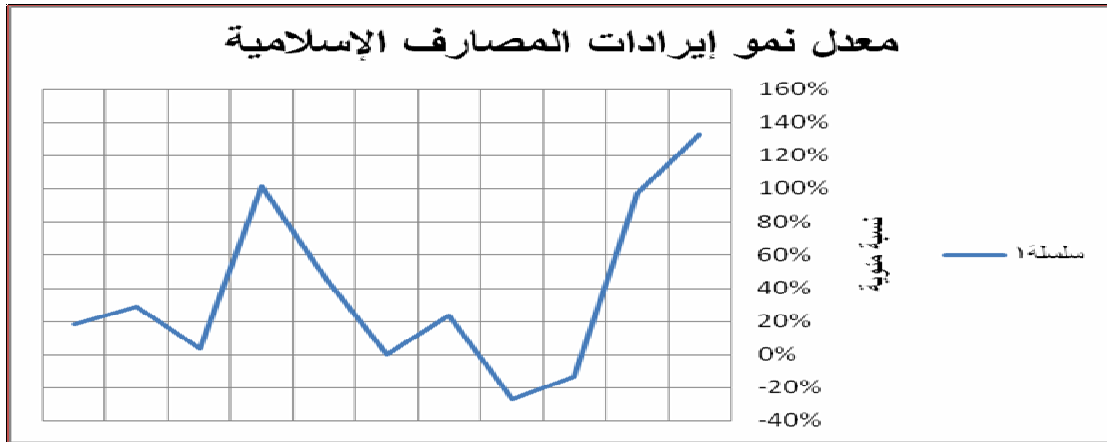
مقدار نمو الإيرادات في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (26)

معدل نمو الإيرادات في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

ويرى الباحث بأن الانخفاض الحاصل في عام 2000-2001 ناتج عن الحصار بسبب انتفاضة الأقصى الثانية والتي لم يخلو مؤشر من مؤشرات الميزانية المجمع للمصارف الإسلامية في فلسطين من انخفاض في هذه الفترة.

2005-2008 يعزو الباحث النمو الملحوظ الحاصل فيها وتمشياً مع غالبية المؤشرات في الميزانية المجمع للمصارف الإسلامية من استثمارات وتمويلات وموجودات إلى تخلص المصارف الإسلامية من آثار الحصار والانتعاش فيها.

6-الأرباح والخسائر المرحلة:

جدول رقم (15)

الأرباح والخسائر المرحلة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من 1996-2008

المبالغ بالمليون دولار

السنوات	أرباح وخسائر مرحلة	مقدار النمو	معدل النمو %
1996	-0.4		
1997	-0.9	-0.6	156
1998	0.4	1.3	-146
1999	0.4	0.0	2
2000	-0.7	-1.1	-256
2001	-4.2	-3.5	525
2002	-5.7	-1.6	37
2003	-5.5	0.2	-4
2004	-7.2	-1.6	30
2005	-2.0	5.2	-72
2006	-1.7	0.3	-14
2007	0.2	1.9	-109
2008	-1.0	-1.1	-702
المجموع	-28.2		
المتوسط	-2.2	- 0.05	46 -%

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام

1996-2008 ص 89-90

من الجدول السابق يتضح التالي:

- 1- لم تحقق المصارف الإسلامية أرباح مرحلة إلا في ثلاثة أعوام فقط خلال فترة الدراسة من عام 1996 حتى عام 2008 وهي (1998-1999-2007)، بينما حققت هذه المصارف خسائر مرحلة باقي سنوات الدراسة العشرة.
- 2- حققت المصارف الإسلامية خسائر مرحلة في أول عامين في الدراسة ويعزى هذا إلى بداية عمل هذه المصارف عام 1996.
- 3- بدأ تحقيق الخسائر المرحلة الفعلي عام 2000 ويعزى هذا إلى بداية الحصار الإسرائيلي بسبب انتفاضة الأقصى الثانية.

4- ظلت الخسائر المرحلة تتزايد من عام 2000 حتى عام 2004 ثم أصبحت في تناقص حتى عام 2006 متأثرة في الأوضاع السياسية السائدة في فلسطين لتدخل في الأرباح المرحلة عام 2007 ولكن لم تصمد طويلاً لتدخل مرة أخرى إلى الخسائر المرحلة عام 2008.

1- بشكل عام فإن متوسط الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية طيلة أعوام الدراسة هي (-2.7) مليون دولار أي بخسائر مرحلة.

2- شكل مجموع الأرباح والخسائر المرحلة في المصارف الإسلامية طيلة أعوام الدراسة (-28.2) مليون دولار أي بخسائر.

7- بلغ متوسط مقدار النمو 0.05- مليون دولار طيلة أعوام الدراسة للمصارف الإسلامية.

8- بلغ متوسط معدل النمو للأرباح والخسائر المرحلة في المصارف الإسلامية طيلة أعوام الدراسة 46% - .

وذلك حسب ما ستوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم (27)

أرباح وخسائر مرحلة للمصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

يرى الباحث بأن غالبية بل جميع الجداول في الدراسة شهدت نمو خلال سنوات الدراسة وكان الانخفاض في بعض السنوات استثنائياً وبسبب ظروف الانتفاضة غالباً. أما في هذا الجدول فشهد في غالبية السنوات انخفاضاً في الأرباح والخسائر المرحلة بل كان سلبياً عدا بعض السنوات الاستثنائية التي كانت فيها النمو ايجابياً، والتي من الممكن أن تكون زيادة المصروفات هي السبب.

المبحث الثاني

تحليل لأهم المتغيرات للمصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية العاملة.

1-نسب رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع رأس المال المدفوع للبنوك التجارية العاملة في فلسطين.

ويتمثل رأس المال المدفوع في الجزء المدفوع من رأس مال المصرف المكتتب به، ورأس المال هو المصدر الأول الذي يعتمد عليه المصرف، والذي يتم تكوينه من خلال مساهمة المؤسسين الأولى ومن ثم المساهمين، ويمثل اللبنة الأساسية في إنشاء وتأسيس المصرف، وتجهيزه من مباني وأجهزة ومعدات ومستلزمات ومطبوعات وغيره حتى يصبح جاهزاً لمزاولة أعماله، بالإضافة لتوفير التمويل اللازم للعملاء في بداية فترة عمل المصرف وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة كما ويعتبر رأس المال من مصادر التمويل الداخلية في المصارف الإسلامية والتي تتكون من رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة (المدورة) ويطلق عليهم أيضاً حقوق الملكية (رمضان، 1996، ص 53)

جدول رقم(16)

رأس مال المصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة ونسبها ومعدل نموها

من عام 1996-2008 المبلغ بالمليون دولار

السنوات	رأس مال المصارف الإسلامية	رأس مال البنوك التجارية العاملة	نسبة رأس المال المدفوع في الإسلامية إلى العاملة%	معدل نمو رأس المال في المصارف الإسلامية%	معدل نمو رأس المال في البنوك التجارية العاملة%
1996	14	101	13
1997	21	162	13	58	60
1998	22	182	12	3	12
1999	31	207	15	42	14
2000	33	209	16	4	1
2001	34	216	16	4	3
2002	34	218	16	1	1
2003	34	238	14	1	9
2004	40	277	14	16	16
2005	51	316	16	29	14
2006	64	482	13	25	52
2007	70	530	13	9	10
2008	73	633	12	4	19
المجموع	522	3771			

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام

1996-2008ص89-90

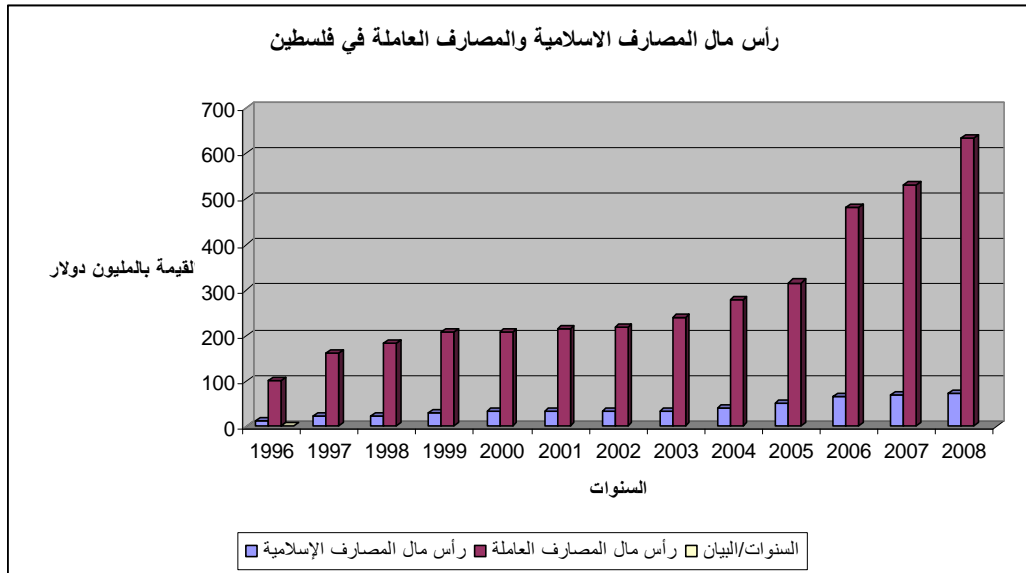
من الجدول السابق يتضح التالي:

- 1- شهدت سنوات الدراسة نمو ملحوظاً لرأس مال المصارف الإسلامية حيث بلغ عام 1996، 14 مليون دولار حتى وصلت عام 2008 (73) مليون دولار.
- 2- شهدت سنوات الدراسة نمو ملحوظاً لرأس مال البنوك التجارية العاملة بشكل عام حيث بلغ عام 1996 (101) مليون دولار حتى وصلت عام 2008 (633) مليون دولار .
- 3- لم يلاحظ نمو في نسبة رأس المال في المصارف الإسلامية إلى البنوك التجارية العاملة حيث تراوحت بين (12 و16) كأقل نسبة وأعلى نسبة على التوالي.
- 4- تباين معدل نمو رأس مال المصارف الإسلامية حيث وصل إلى أقصاه عام 1997 (58%)
- 5- تباين معدل نمو رأس مال البنوك التجارية العاملة حيث وصل إلى أقصاه أيضاً عام 1997 (60%).

وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (28)

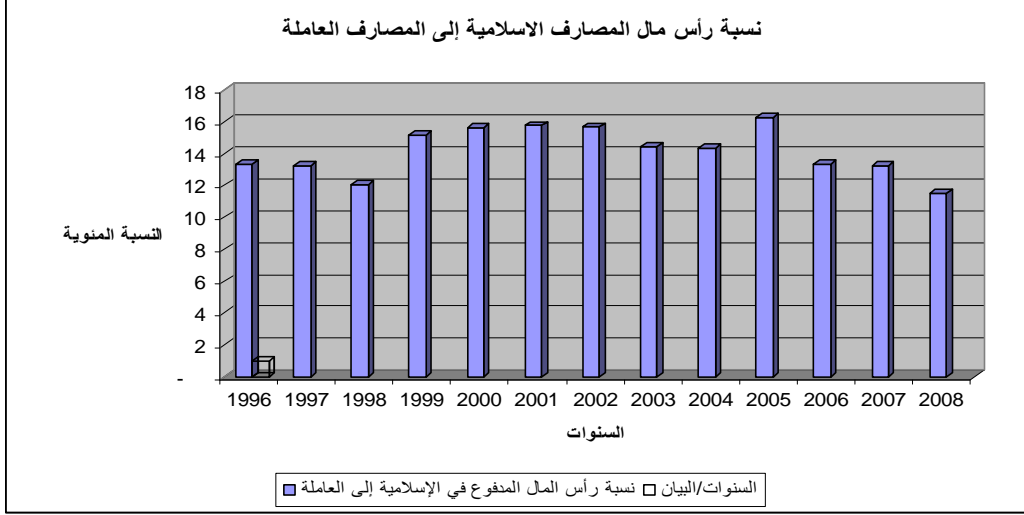
رأس مال المصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (29)

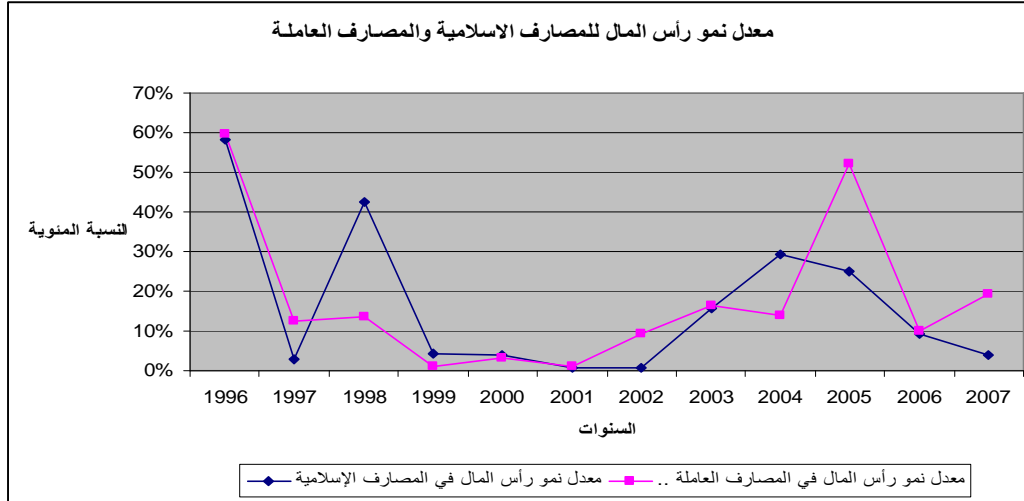
نسبة رأس المال في المصارف الإسلامية إلى مثلتها في البنوك التجارية العاملة
من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (30)

معدل نمو رأس المال في المصارف الإسلامية إلى مثلتها في البنوك التجارية العاملة
من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

يرى الباحث بأن عام 2006، 1997 شهدا زيادة في معدل نمو رأس المال في البنوك التجارية العاملة.

أما عام 1999 فشهد زيادة في معدل نمو رأس المال في المصارف الإسلامية ويعززه الباحث لتعويض النقص الحاصل في ودائع مصارف أخرى بنفس العام.

أما الفترة من عام 2002 إلى 2008 فكان الفرق في النسبة بين البنوك التجارية العاملة والمصارف الإسلامية ناتج عن زيادة البنوك التجارية العاملة بنسبة أكبر منها في المصارف الإسلامية.

2-نسبة الودائع الائتمانية إلى الودائع الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية ومقارنتها مع مثيلاتها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

تعتبر الودائع الائتمانية المصدر الرئيس لخلق النقود، فهي عبارة عن ودائع يمكن للمصرف أن يستغلها لتحقيق إيرادات مختلفة بدون أي تكلفة، في حين أن الودائع الأخرى تعتبر ودائع مكلفة بالنسبة للمصرف، لأن أصحابها سيشاركون المصرف في العوائد المحققة منها وهي تعتبر من مصادر التمويل الخارجية في المصارف الإسلامية والودائع الائتمانية تتمثل في حسابات جارية دائنة (صوان، 2001، ص120) و تقوم المصارف بتقديمها إلى زبائنها حيث يقومون بالإيداع النقدي، أو بشيكات أو بكمبيالات مخصومة، أو بتحويلات من حسابات أخرى، ومن ثم يستطيعون السحب منها نقداً أو بموجب شيكات ولا توجد قيود على الإيداع أو السحب ضمن الرصيد المسموح به، ولا تشارك هذه الحسابات بأية نسبة في أرباح الاستثمار.

جدول رقم (16)

الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والبنوك التجارية العاملة ونسبها
ومعدل نموها من عام 1996-2008

المبالغ بالمليون دولار

البنوك التجارية العاملة					المصارف الإسلامية				
نسبة الودائع الائتمانية في الأولى إلى مثلها في الثانية %	معدل نمو الودائع الائتمانية %	نسبة الودائع الائتمانية إلى الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية	الودائع الائتمانية	معدل نمو الودائع الائتمانية %	نسبة الودائع الائتمانية إلى الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية	الودائع الائتمانية	السنوات
1	...	34	1711	589	...	21	15	3	1996
2	8	30	2090	636	319	27	48	13	1997
3	9	29	2415	693	58	25	82	21	1998
3	12	27	2875	777	18	30	80	24	1999
4	13	25	3508	880	59	31	123	39	2000
5	-7	24	3398	815	11	34	125	43	2001
3	14	27	3432	933	-24	27	119	33	2002
4	25	29.5	3625	1165	30	32	132	42	2003
4	21	34	3946	1412	32	34	166	56	2004
6	10	37	4196	1551	57	34	257	87	2005
8	-9	27	4216	1404	24	33	326	108	2006
8	28	31	5118	1793	35	35	418	146	2007
8	15	35	5847	2064	10	31	511	160	2008
5	11	30	3567	1132	48	30	185	60	المتوسط

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام

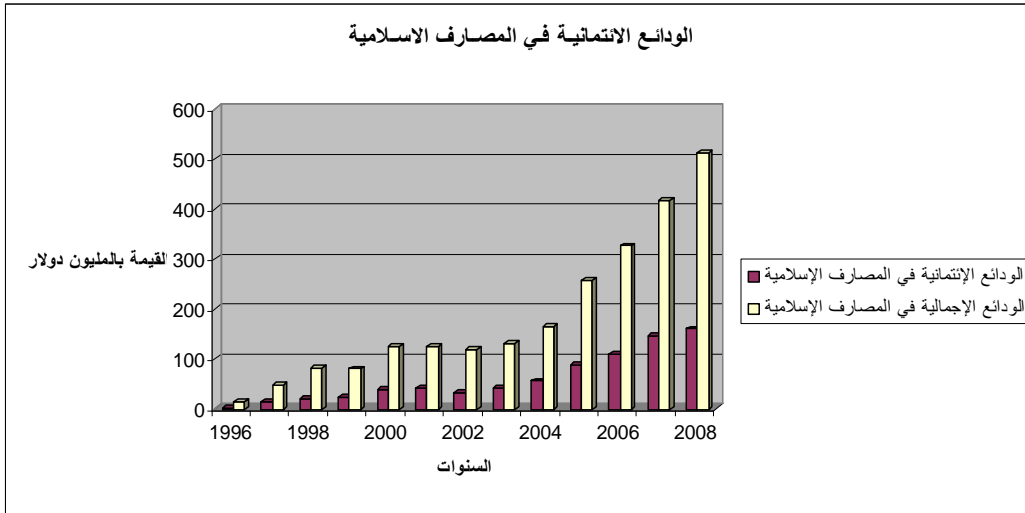
1996-2008 ص 89-90

من الجدول السابق يتضح التالي:

- 1- حققت المصارف الإسلامية نموا كبيرا في الودائع الائتمانية على مدى سنوات الدراسة حيث تضاعفت بمقدار 51 ضعف من عام 1996 حتى 2008 بينما لم تتضاعف الودائع الائتمانية في البنوك التجارية العاملة سوى ثلاث أضعاف ونصف فقط خلال أعوام الدراسة وذلك يرجع إلى زيادة الثقة في المصارف الإسلامية ومحاولة البعد عن الربا.
- 2- حققت المصارف الإسلامية نموا كبيرا في إجمالي الودائع على مدى سنوات الدراسة حيث تضاعفت بمقدار 34 ضعف من عام 1996 حتى 2008 بينما لم تتضاعف الودائع الإجمالية في البنوك التجارية العاملة سوى ثلاث أضعاف ونصف فقط خلال أعوام الدراسة أيضاً.
- 3- كانت نسبة الودائع الائتمانية إلى الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية في المتوسط 30% وكانت النسبة للبنوك العاملة في فلسطين 11%.
- 4- حققت المصارف الإسلامية معدلات نمو متباينة في ودائعها الائتمانية، فنسبة النمو في عام 1997 تعتبر طفرة نمو حيث بلغت (319%) في حين أن الأعوام الثلاث التالية مثلت تراجعاً في نسبها حتى وصلت عام 2002 إلى 24%- وبعدها عاد إلى الارتفاع ثم الانتهاء بالهبوط عام 2008.
- 5- بلغ معدل النمو للودائع الائتمانية للمصارف الإسلامية في المتوسط 48% بينما بلغ معدل النمو في الودائع الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين 11% .
- 6- ظلت نسبة الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية تتزايد عام بعد عام بالمقارنة مع الودائع الائتمانية في البنوك التجارية العاملة من 1% عام 1996 حتى وصلت 8% .
وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

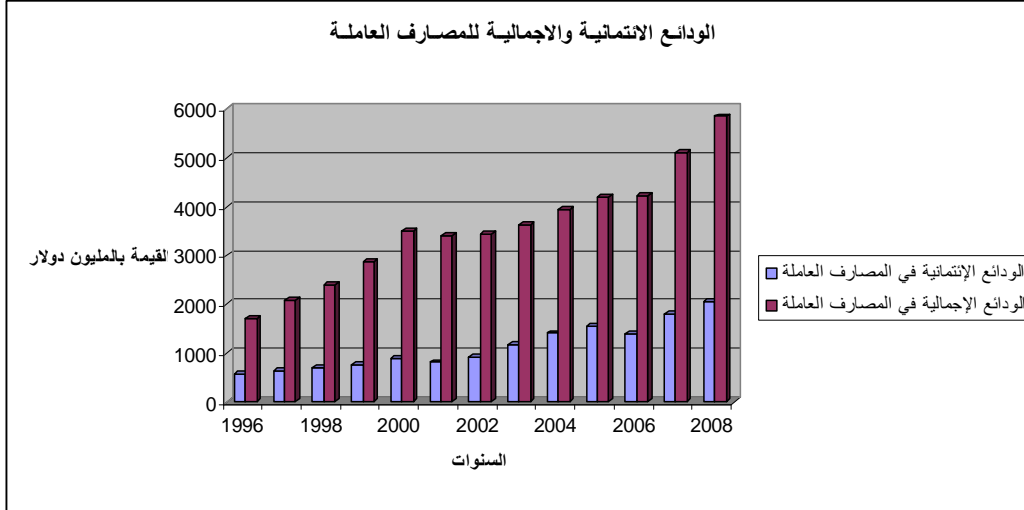
شكل رقم (31)

الودائع الائتمانية والودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



شكل رقم (32)

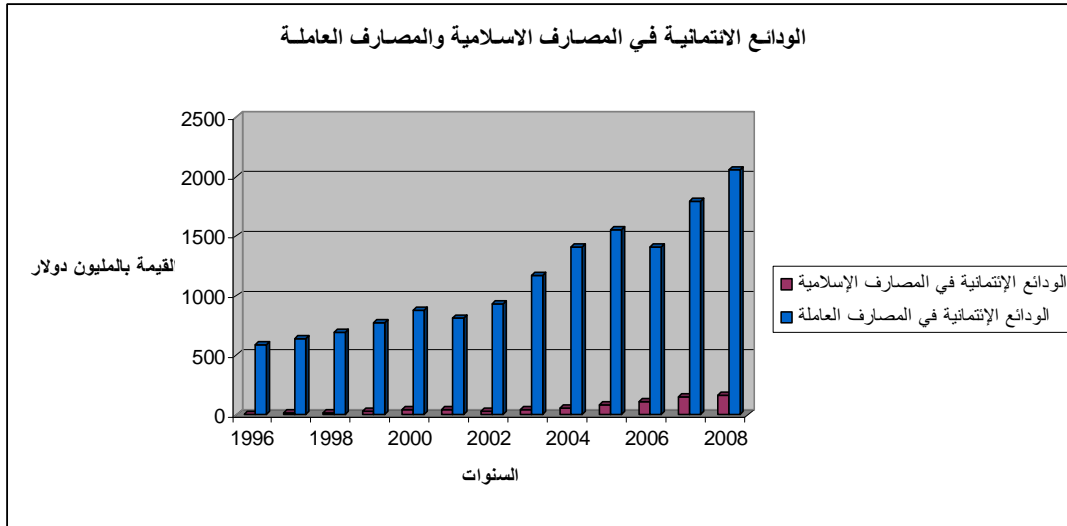
الودائع الائتمانية والودائع الإجمالية في البنوك التجارية العاملة من عام 1996-2008



شكل رقم (33)

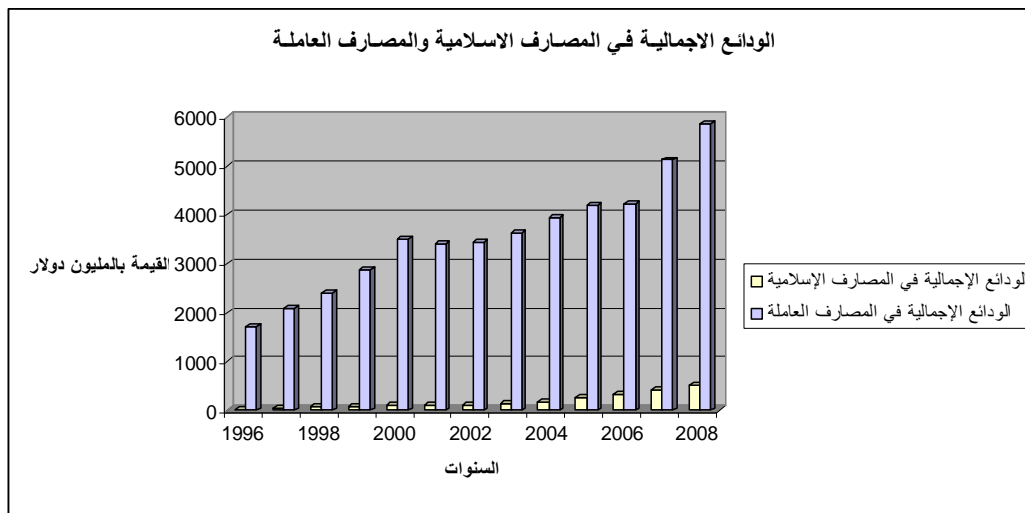
الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية ومثيلتها في البنوك التجارية العاملة

من عام 1996-2008



شكل رقم (34)

الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومثيلتها في العاملة من عام 1996-2008



يرى الباحث بأن عام 2002 انخفضت فيه الودائع الائتمانية في المصارف الإسلامية بسبب تأثير انتفاضة الأقصى والتي أثرت على الإجمالي وعلى معدل نموها سلباً، على عكس عام 1997 حيث كان معدل النمو عالي (319%) ويغروه الباحث إلى حداثة المصارف الإسلامية.

3-نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية ومقارنتها مع مثيلاتها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

الودائع الاستثمارية هي حسابات يقوم المصرف بتقديمها لعملائه الراغبين باستثمار أموالهم لديه، ولا تصدر لهذه الحسابات دفاتر شيكات، وتتم إدارتها من قبل المصرف، وتعتبر الودائع الاستثمارية المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم تمويلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتتيح زيادة نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية فرصة كبيرة أمام المصارف الإسلامية لزيادة استثماراتها، والتي تمثل المورد الرئيس الذي يتحقق عن طريقه الأرباح التي تعود بالعائد على أصحاب الأموال المستثمرة من ناحية، والتي تكفل تغطية مصاريف المصرف الإدارية من ناحية أخرى.

وتسهم الودائع الاستثمارية عن طريق استخدامها في تدعيم النشاط الاستثماري للمصرف بما يحقق أهدافه، لذا يجب على هذه المصارف أن تسعى لزيادة حجم الودائع الاستثمارية التي تزيد من قدرتها على المساهمة بشكل فعال في المشروعات الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن الضروري أن تتناسب هيكلية الودائع في المصارف الإسلامية مع الطبيعة الاستثمارية لهذه المصارف، بحيث تكون الجزء الأكبر من ودائعها، فمن الطبيعي أنه كلما زادت نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية، كلما دل ذلك على ازدياد قدرة المصرف على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وخصوصاً تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل .

فحجم الوديعة ومدة بقائها في المصرف يعتبران عاملان رئيسيان يحددان مدى قدرة المصرف على توظيف ودائعه دون مطالبة.

فالودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية وخصوصاً الودائع طويلة الأجل، هي التي تتيح الفرصة أمام المصارف زيادة استثماراتها التنموية، والوزن النسبي لهذه الودائع يعتبر أيضاً مؤشراً جيداً للدلالة على توفر الفرصة المناسبة للمصارف لزيادة حجم استثماراتها طويلة الأجل التي يمكن أن تمنحها لعملائها.

وتقوم البنوك التجارية العاملة في فلسطين وفقاً لنظام مراقبة البنوك بالاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطيات نقدية بنسب مئوية متفاوتة من كافة ودائع العملاء، وبكافة العملات التي تتعامل بها البنوك التجارية العاملة في فلسطين وهي العملات الثلاثة الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، والشيك الإسرائيلي، ولا تتقاضى المصارف أية عوائد على هذه الأموال المودعة لدى سلطة النقد الفلسطينية كاحتياطيات نقدية.

وتنقسم الودائع الاستثمارية إلى خمسة أنواع موضحة كالتالي (صوان، 2001، ص 120):

أ- ودائع التوفير :

وهي حسابات استثمارية ذات مبالغ بسيطة تقوم المصارف بتقديمها لتشجيع صغار المودعين، وتشارك هذه الحسابات في نتائج الأرباح السنوية للمصرف بجميع فروعها، سواء بالربح أو الخسارة، ويتقاضى أصحاب هذه الودائع في العادة نسبة ربح أقل من النسبة التي يتقاضاها أصحاب حسابات الاستثمار.

ب - ودائع الأجل التي تستحق بتاريخ معين :

وهي حسابات يقوم المصرف بتقديمها للراغبين من عملائه بالمشاركة في الاستثمار في المصارف الإسلامية، والتي تشارك المصرف في نتائج أعماله، وتكون هذه الحسابات عبارة عن ودائع شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.

ج- ودائع الأجل بإخطار (بإشعار) :

وهي نفس ودائع الأجل (السابقة الذكر) إلا أنها تختلف عنها في آلية السحب منها، بحيث يتوجب على صاحب الوديعة إخطار المصرف خطياً برغبته في عملية السحب من هذه الوديعة، ويتم الإخطار من قبل العميل صاحب الوديعة قبل فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين المصرف والمودع.

د- شهادات الادخار الاستثمارية :

تعتبر هذه الشهادات من الأوعية الاستثمارية الحديثة في المصارف الإسلامية، ويمكن اعتبار هذه الشهادات بمثابة أوراق مالية شبيهة بالسندات التي تصدرها الدولة أو الشركات المساهمة، لكنها لا تعطى فائدة ثابتة بل تعطى عائداً من الأرباح التي تحققها أعمال المصرف الإسلامي المصدر لها، وقد تقوم هذه المصارف أحياناً بدفع مبالغ كأرباح مقدمة تحت حساب أرباح شهادات الإيداع الاستثمارية.

هـ- ودائع الاستثمار المخصص :

وهي حسابات تقوم المصارف بتقديمها للراغبين بالاستثمار في مشاريع أو صفقات محددة مسبقاً، أو غرض معين، ويتلقى المصرف عمولة محددة بصفته مضارباً، ويقوم المصرف بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية حسب الاتفاق وعلى ضمانتها أصحابها الذين يتحملون مخاطر الاستثمار التي قد تحدث خلال الفترة الاستثمارية للمشروع.

جدول رقم (18)

الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية في فلسطين والبنوك التجارية العاملة ونسبه
من عام 1996-2008 المبالغ بالمليون دولار

نسبة الودائع الاستثمارية في الأولى إلى نسبتها في الثانية %	البنوك التجارية العاملة				المصارف الإسلامية				السنوات
	معدل نمو الودائع الاستثمارية %	نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية %	الودائع الإجمالية	الودائع الاستثمارية	معدل نمو الودائع الاستثمارية %	نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية %	الودائع الإجمالية	الودائع الاستثمارية	
1	..	66	1711	1122	...	79	15	12	1996
2	30	70	2090	1455	194	73	48	35	1997
4	18	71	2415	1722	78	75	82	62	1998
3	22	73	2875	2098	-9	70	80	56	1999
3	25	75	3508	2628	51	69	123	85	2000
3	-2	76	3398	2583	-4	66	125	82	2001
3	-3	73	3432	2500	6	73	119	87	2002
4	-2	68	3625	2459	3	68	132	90	2003
4	3	64	3946	2534	23	66	166	110	2004
6	4	63	4196	2644	54	66	257	170	2005
8	6	67	4216	2812	28	67	326	218	2006
8	18	65	5118	3325	25	65	418	271	2007
9	14	65	5847	3783	29	69	511	351	2008
		895	46376	31665			2402	1627	المجموع
5	10	69	3567	2536	37	70	185	125	المتوسط

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام

1996-2008 ص 89-90

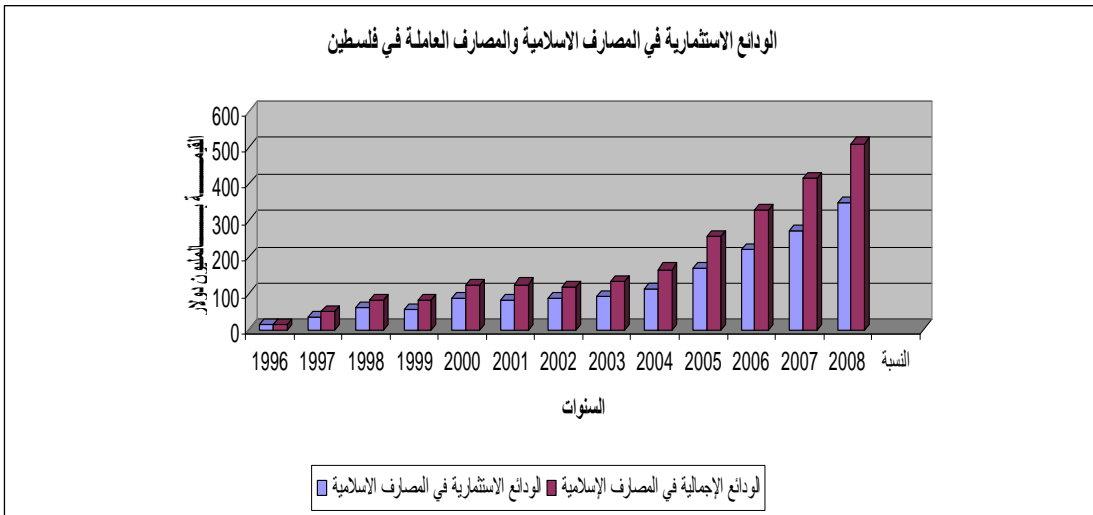
يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- 1- تضاعف حجم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية حوالي 30 مرة خلال أعوام الدراسة ويرجع ذلك إلى ثقة المودعين في المصارف الإسلامية والرغبة في البعد عن الربا من خلال تشغيل الأموال في استثمارات متعددة.
- 2- بلغ متوسط نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية 70% خلال أعوام الدراسة وهي تمثل بذلك النسبة الغالبة في ودائع هذه المصارف وهي تتشابه مع البنوك التجارية العاملة بنفس النسبة تقريباً.
- 3- حققت المصارف الإسلامية في فلسطين أعلى معدلاتها لهذه النسبة عام 1996 حيث بلغت 79% كما بلغت أواخرها عام 2007 حيث بلغت 65%.
- 4- بلغ متوسط النسبة للودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى ودائع البنوك التجارية العاملة في فلسطين 5% .
- 5- سجلت معدلات نمو الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية أعلى معدلاتها عام 1997 حيث بلغت 194% وأواخرها عام 1999 حيث بلغت 9%- وكان المتوسط هو 37% بينما بلغ معدل النمو في البنوك التجارية العاملة 10%.

وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

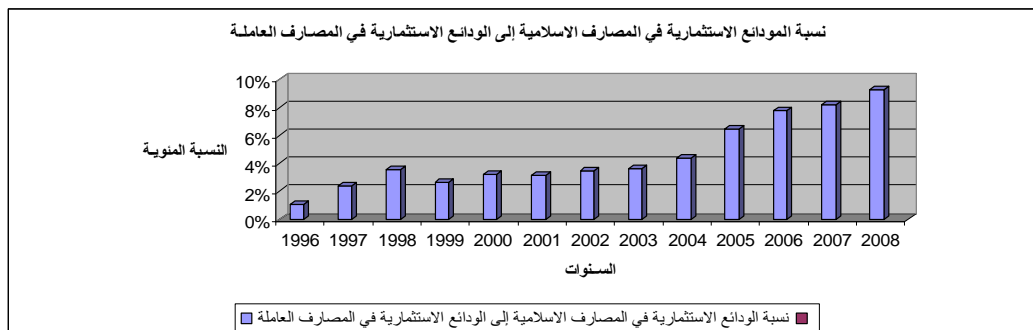
شكل رقم (35)

الودائع الاستثمارية والودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



شكل رقم (36)

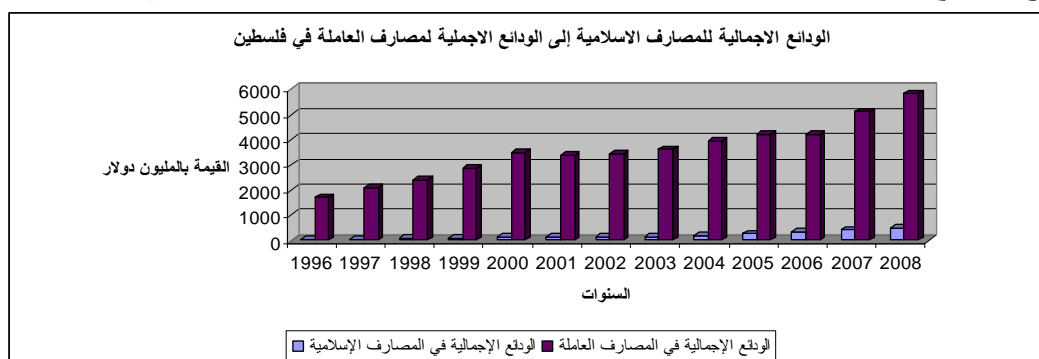
نسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الاستثمارية في المصارف العاملة من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (37)

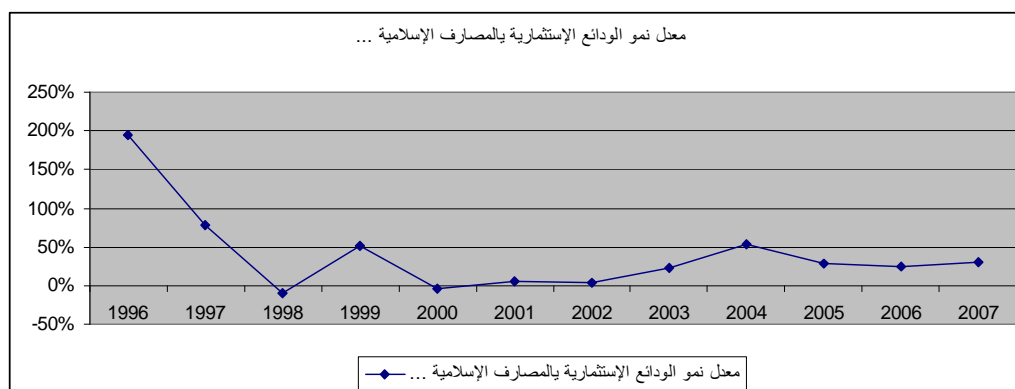
يوضح الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية إلى مثيلتها في العاملة من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (38)

معدل نمو الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

يرى الباحث بأن عام 1999 انخفضت فيه الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية مما أدى إلى انخفاض نسبة الودائع الاستثمارية إلى الإجمالية ومعدل نموها. وربما يرجع هذا إلى الفجوة في بيانات بنك القاهرة عمان التي انقطعت في عام 1999 واندماج مع مصرف آخر .
2001: انخفاض الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية ونسبتها كانت بسبب الحصار الناتج عن انتفاضة الأقصى.

4- نسبة الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع مثيلاتها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

نقصد بالموارد الذاتية للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة .

(عبد الله والسعيد، 2009، ص6)

وتتكون الموارد الذاتية في المصارف من رأس المال، ونتائج الأعمال من صافي الأرباح أو الخسائر، والاحتياطيات المختلفة، وهي تساوي (حقوق الملكية)، ويتمثل رأس المال في الجزء المدفوع من رأس مال المصرف المكتتب به، وإن زيادة الموارد الذاتية للمصارف، يساهم في تقوية ورفع كفاءتها وأدائها لدورها الاستثماري، وفي المقابل فإن انخفاضها يعد مؤشراً خطيراً وجود هذه المصارف بسبب ضعف مقدرتها على حماية أموال المودعين، مما قد يؤثر بشكل كبير على مستقبل وجود هذه المصارف.

وينبع الاهتمام بالمصادر الذاتية بغرض التعرف على مدى اعتماد المصرف عليها كمصدر من مصادر التمويل، وعلى مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين، والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة، وبالتالي ينبغي على المصارف الإسلامية أن تسعى لزيادة مواردها الذاتية لتتناسب إلى حد ما مع حجم ودائعها.

ومن المفترض أيضاً أن تكون نسبة الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية مرتفعة، لتناسب مع الطبيعة الاستثمارية لهذه المصارف ومواجهة مخاطر التمويل والاستثمار التي تقوم بها، وكلما زادت هذه النسبة دلت على قدرة المصرف على مقابلة مخاطر الاستثمار أياً كان نوعها، ومقابلة الخسائر المتوقعة والتي قد تنتج عن الاستثمار، والموارد الذاتية الكافية تمكن المصارف الإسلامية من تحقيق رسالتها وأهدافها التنموية وتسمى الموارد الذاتية بالموارد الداخلية المكونة للموارد الإجمالية (موسوعة تقييم الأداء) .

جدول رقم (19)

الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها
من عام 1996-2008

المبالغ المليون دولار

نسبة الموارد الذاتية في الأول إلى نسبته في الثانية %	البنوك التجارية العاملة				المصارف الإسلامية				السنوات
	معدل نمو الموارد الذاتية %	نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الإجمالية %	الموارد الإجمالية	الموارد الذاتية	معدل نمو الموارد الذاتية %	نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الإجمالية %	الموارد الإجمالية	الموارد الذاتية	
10	0	7	1848	137	0	47	28	13	1996
10	58	9	2306	216	62	31	69	21	1997
11	3	8	2637	222	13	23	106	24	1998
13	11	8	3121	246	35	29	113	32	1999
13	-1	6	3757	243	0	21	156	32	2000
16	-15	6	3607	206	-1	21	157	32	2001
16	-9	5	3619	187	-6	20	150	30	2002
14	17	6	3842	217	1	19	163	31	2003
11	45	7	4261	315	15	18	201	35	2004
10	75	12	4748	552	51	17	310	53	2005
11	8	14	4222	597	21	17	391	65	2006
11	18	14	5125	702	17	15	493	75	2007
10	22	15	5855	853	7	14	592	81	2008
			48948	4692			2930	527	المجموع
12%	18%	9%	3765	361	17%	22%	225	41	المتوسط

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام

1996-2008 ص 89-90

من الجدول السابق نلاحظ التالي:

1- بلغت نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية 22% في المتوسط

بينما بلغت نسبتها في البنوك التجارية العاملة 9% خلال أعوام الدراسة .

- 2- حققت المصارف الإسلامية أعلى معدل نمو لها في الموارد الذاتية عام 1997 حيث بلغت 62% ويعود السبب لانطلاقة عمل المصارف الإسلامية في أواخر التسعينات كما وبلغت أدنى معدل نمو لها عام 2002 حيث بلغت 6%- بسبب الحصار المفروض .
- 3- بلغ متوسط معدل النمو للموارد الذاتية في المصارف الإسلامية 17% بينما بلغ في البنوك التجارية العاملة 18%.
- 4- شكل متوسط نسبة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية إلى الموارد الذاتية في البنوك التجارية العاملة 12%.
- 5- بلغت الموارد الذاتية للمصارف العاملة أعلى معدلات نمو لها عام 1997 حيث بلغت 58% وحققت أدنى معدل نمو لها عام 2001 حيث بلغت 15%- وكان متوسط معدل النمو خلال سنوات الدراسة 18% .

يرى الباحث بأن الأعوام ما بين 1997-2008: انخفضت نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية ليس بسبب انخفاض الموارد الذاتية و إنما بسبب زيادة الموارد الإجمالية باستثناء الأعوام 2001-2002 بسبب الحصار الناتج عن (انتفاضة الأقصى). في الأعوام 2003-2005، 2008 انخفاض بنسبة الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية وكذلك البنوك التجارية العاملة ليس بسبب انخفاض الأول ولكن بسبب زيادة الثاني نسبة أكبر من زيادة الأول.

5- حجم الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية في فلسطين ومعدلات نموها ومقارنتها مع

مثيلاتها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

تقسم الموارد الإجمالية في المصارف من حيث المنشأ، إلى موارد داخلية (ذاتية) تتمثل في حقوق المساهمين، وأخرى خارجية تتمثل في الودائع بشكل عام وتنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين هما: الودائع الائتمانية، والودائع الاستثمارية، وتشكل كل من الموارد الداخلية والخارجية معاً الموارد الإجمالية، والتي يتاح للمصرف أن يتصرف بها.

فكلما زاد حجم الموارد الإجمالية للمصرف، كلما كان المصرف أقدر على القيام بدور فعال في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة الموارد اللازمة لها.

جدول رقم (20)

الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات نموها من عام 1996-2008

المبالغ بالمليون دولار

السنوات	الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية	الموارد الإجمالية للمصارف العاملة	نسبة الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية إلى العاملة %	معدل نمو موارد المصارف الإسلامية %	معدل نمو موارد البنوك التجارية العاملة %
1996	28	1848	2	0	0
1997	69	2306	3	146	25
1998	106	2637	4	54	14
1999	113	3121	4	6	18
2000	156	3757	4	38	20
2001	157	3607	4	1	-4
2002	150	3619	4	-5	0
2003	163	3842	4	9	6
2004	201	4261	5	24	11
2005	310	4748	7	54	11
2006	391	4222	9	26	-11
2007	493	5125	10	26	21
2008	592	5855	10	20	14
المجموع	2930	48948			
المتوسط	225	3765	5%	31%	10%

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام 1996-2008 ص 89-90

من واقع الجدول السابق يتضح التالي:

1- يلاحظ أن هناك نمواً مستمراً في حجم الموارد الإجمالية المتاحة للمصارف الإسلامية خلال أعوام الدراسة.

2- بلغ متوسط نسبة الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية للمصارف العاملة 5% .

- 3- شهد عام 1997 أعلى معدلات نمو في الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية كما شهد عام 2002 أدنى معدلات نمو للموارد الإجمالية وكانوا (146% و -5%) على التوالي.
- 4- بلغ متوسط معدل نمو الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية 31% بينما بلغ متوسط معدل نمو الموارد الإجمالية للمصارف العاملة 10% .
- 5- تضاعفت الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة حوالي 21 مرة في حين تضاعفت الموارد الإجمالية للمصارف العاملة حوالي 3 مرات فقط.
- 6- بلغت نسبة الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية للمصارف العاملة أدنى نسبة لها عام 1996 وأعلى نسبة لها عام 2008 حيث بلغت 2% و 10% على التوالي.

يرى الباحث بأن عام:

- 2001: انخفضت الموارد الإجمالية للبنوك التجارية العاملة بنسبة أكبر منها في الإسلامية بعكس عام.
- 2002: انخفضت فيه الموارد الإجمالية في الإسلامية بنسبة أكبر منها للبنوك التجارية العاملة.
- 2006: تأثرت الموارد الإجمالية في البنوك التجارية العاملة فقط بسبب مقاطعة العالم بعد فوز حماس في الانتخابات وجميع هذه السنوات تأثرت بالعوامل السياسية وكذلك بالحصار المفروض بسبب الانتفاضة الثانية.

6- نسبة الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع مثيلاتها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

تقوم المصارف الإسلامية باستقطاب الودائع بأنواعها، ويعتمد دور المصارف في تعبئة الموارد وجذب المدخرات بشكل رئيس على قدرتها في استقطاب الودائع (المصادر الخارجية) بصفة عامة، فالموارد الداخلية للمصارف مهما كانت مناسبة فإنها تعجز عن الاضطلاع بدور كبير في التمويل، والذي يحتاج بدوره إلى جهد كبير لاستقطاب الودائع، بهدف توفير الموارد المالية الخارجية، الممثلة في الودائع بصفة عامة والاستثمارية بصفة خاصة، ليتسنى لها القيام بالدور المنوط بها في تمويل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

وهناك عدة عوامل تحدد الأهمية النسبية للودائع، أهمها حجم الودائع، والمدة المتوقع مكوناتها في المصرف ومصادرها، ودرجة سيولتها (رمضان، وأحمد 1669، ص 26).

فكلما زادت هذه الودائع كلما زادت إمكانية المصرف على القيام بدور أكبر في التمويل والاستثمار.

جدول رقم (21)

الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في فلسطين ونسبها ومعدلات

نموها من عام 1996-2008

المبالغ بالمليون دولار

نسبة الودائع في الأول إلى الثاني %	البنوك التجارية العاملة				المصارف الإسلامية				السنوات
	معدل نمو الودائع الإجمالية %	نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية %	الموارد الإجمالية	الودائع الإجمالية	معدل نمو الودائع الإجمالية %	نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية %	الموارد الإجمالية	الودائع الإجمالية	
1	0	93	1848	1711	0	53	28	15	1996
2	22	91	2306	2090	220	69	69	48	1997
3	16	92	2637	2415	73	77	106	82	1998
3	19	92	3121	2875	-2	71	113	80	1999
4	22	93	3757	3507	54	79	156	123	2000
4	-3	94	3607	3399	1	79	157	125	2001
3	1	95	3619	3432	-4	80	150	119	2002
4	6	94	3842	3625	11	81	163	132	2003
4	9	93	4261	3946	26	82	201	166	2004
6	6	88	4748	4196	55	83	310	257	2005
8	0	100	4222	4216	27	83	391	326	2006
8	21	100	5125	5118	28	85	493	418	2007
9	14	100	5855	5847	22	86	592	511	2008
			48948	46376			2930	2402	المجموع
5%	10%	94%	3765	3567	39%	78%	225	185	المتوسط

المصدر: استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمعة للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام

1996-2008 ص 89-90

من واقع الجدول السابق يتضح التالي:

- 1- شهدت الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية نمواً واضحاً خلال أعوام الدراسة.
- 2- بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية %39 بينما بلغ متوسطها في البنوك التجارية العاملة %10.
- 3- تضاعف حجم الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية بشكل ملحوظ خلال أعوام الدراسة حيث زاد حجمها حوالي 34 مرة بينما تضاعفت في البنوك التجارية العاملة 3.4 مرة أي العشر.
- 4- بلغت الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية أعلى معدل نمو لها في عام 1997 وبلغت أدنى معدل نمو لها في عام 2002 حيث كانت %220 و %4- على التوالي.
- 5- شكلت متوسط نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية %78 خلال فترة الدراسة.
- 6- بلغ متوسط نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في البنوك التجارية العاملة نسبة %94 عن أعوام الدراسة.
- 7- بلغت نسبة الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية إلى الودائع الإجمالية في البنوك التجارية العاملة (%5) خلال أعوام الدراسة .
- 8- شهدت نسبة الودائع الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية نمواً حيث بلغت أول عام في الدراسة %53 حتى وصلت آخر عام في الدراسة إلى %86.

يرى الباحث بأن عام :

- 1997:شهد معدل نمو مرتفع يعزوه الباحث إلى حداثة المصارف الإسلامية.
- 1999:انخفضت فيه الودائع الإجمالية الإسلامية ونسبتها مع الموارد الإجمالية الإسلامية و معدل نموها ويرجع الباحث السبب إلى الفجوة في بيانات المصارف الإسلامية وبيانات بنك القاهرة عمان التي انقطعت بياناته عام 1999.
- 2002:انخفاض الموارد الإجمالية و الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية بسبب الانتفاضة وتنامي باقي السنوات مع المؤشرات بشكل طبيعي .

المبحث الثاني

آثار استثمارات المصارف الإسلامية على الاستثمار المحلي الإجمالي
والناتج المحلي الإجمالي

مقدمة :

عانى الاقتصاد الفلسطيني من ضعف شديد جراء الممارسات الإسرائيلية العدوانية على المجتمع الفلسطيني وقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي سلباً بهذا العدوان فمثلاً خلال عام 2008، لم يكن الأداء الاقتصادي المتحقق كافياً لإحداث تغييرات جوهرية في التركيبة الاقتصادية، أو في الطلب المحلي الكلي بشقيه، الاستهلاكي والاستثماري، خاصة وأن الاستخدام الأساسي للناتج المحلي الإجمالي يتمثل في الاستهلاك (النشاط الاقتصادي الداخلي) المعتمد في جزء كبير منه على الاستيراد من الخارج، فقد استحوذت حصة الاستهلاك بشقيه الخاص (العائلي) والحكومي على حوالي 140 % من الناتج المحلي الإجمالي، منها نحو 70 % تعود للاستهلاك العائلي.

وشكلت حصة الاستثمار الإجمالي بشقيه، الخاص والحكومي، نحو 19 % من الناتج المحلي استحوذ الاستثمار العائلي على حوالي 80 % منها.

كما بلغت حصة الصادرات نحو 13 % من الناتج المحلي الإجمالي، متأثرة بالقيود على التصدير وضعف الطاقة والقاعدة الإنتاجية جراء سياسات الاحتلال المتعاقبة عبر سنوات طويلة في هذا المجال، و حصة المستوردات تعدت 72 %، نظراً لكون المنتج المحلي لا يلبي حاجة السوق والمستهلك الفلسطينية التي تجاوزت الإنتاج المحلي، ويتم استيراد الجزء الأكبر منها من الخارج.

ونظراً لكون الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدمي، كغيره من اقتصاديات الدول النامية، فقد سيطرت الأنشطة الخدمية البسيطة (غير المعقدة) بشقيها الإنتاجي و الخدماتي على حوالي ثلثي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، يرتبط نحو 44.8 % منها بقطاع الخدمات الإنتاجية (تجارة، ونقل، ووساطة مالية، ومطاعم وفنادق)، وحوالي 55.2 % بقطاع الخدمات الاجتماعية (أنشطة عقارية واجتماعية، وتعليم، وصحة، ومرافق عامة وخدمات منزلية). في حين استحوذت أنشطة الإنتاج السلي (الزراعة، والصناعة، والإنشاءات) على الثلث المتبقي.

ويحاول القطاع العام تحسين الطلب الإجمالي ليتحسن الناتج الإجمالي من خلال تسديد المستحقات من الرواتب للموظفين وتحسين معدلات استهلاك الكهرباء، و تحسن النشاط السياحي، و تزايد الإيرادات الضريبية، و تزايد التمويل، ولكن يظل للقطاع الخاص دور أساسي فقد أثبت القطاع الخاص في العديد من الدول وعلى مدى سنوات طويلة فعاليته كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، في حين أن واقع الحال في الأراضي الفلسطينية يشير إلى مزيداً من التشدد في القيود المفروضة على حرية الحركة والعبور ، من قبل السلطات الإسرائيلية، نجم عنها تراجع ملحوظ في النشاط الاقتصادي، أدى إلى تردي واضح في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

جدول رقم (22)

الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي واستثمارات المصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة من عام 1996-2008

المبالغ بالمليون دولار

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	الاستثمار المحلي الإجمالي	استثمارات البنوك التجارية العاملة	استثمارات المصارف الإسلامية
1996	3286	1161	66	11
1997	3702	1311	76	37
1998	4148	1531	77	49
1999	4512	2081	78	51
2000	4261	1561	104	76
2001	3918	1120	88	62
2002	3556	954	99	57
2003	3995	1204	102	51
2004	4248	1022	121	46
2005	4503	1266	249	60
2006	4107	1347	160	108
2007	5204	1310	157	115
2008	6486	1315	145	111
المجموع	55925	17183	1513	835
المتوسط	4302	1322	116	64

المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني وحدة خدمات الجمهور 2010، تقرير سلطة النقد، 2008، استنتاج من جدول رقم (3) جدول الميزانيات المجمع للمصارف الإسلامية تحت الدراسة من عام 1996-2008 ص 89-90

يرى الباحث بأن:

الفترة الأعوام 2000-2002:شهد انخفاضاً لجميع المؤشرات بسبب انتفاضة الأقصى من ناتج محلي واستثمار محلي واستثمارات بنوك عاملة واستثمارات المصارف الإسلامية. عام 2006:شهد تراجعاً فقط في الناتج المحلي واستثمارات البنوك التجارية العاملة بسبب مقاطعة العالم للمجتمع الفلسطيني بسبب فوز حماس على عكس الاستثمار المحلي واستثمار المصارف الإسلامية الذي شهد نمو خلال هذه السنة، وقد استمر تراجع استثمارات البنوك التجارية العاملة حتى 2008.

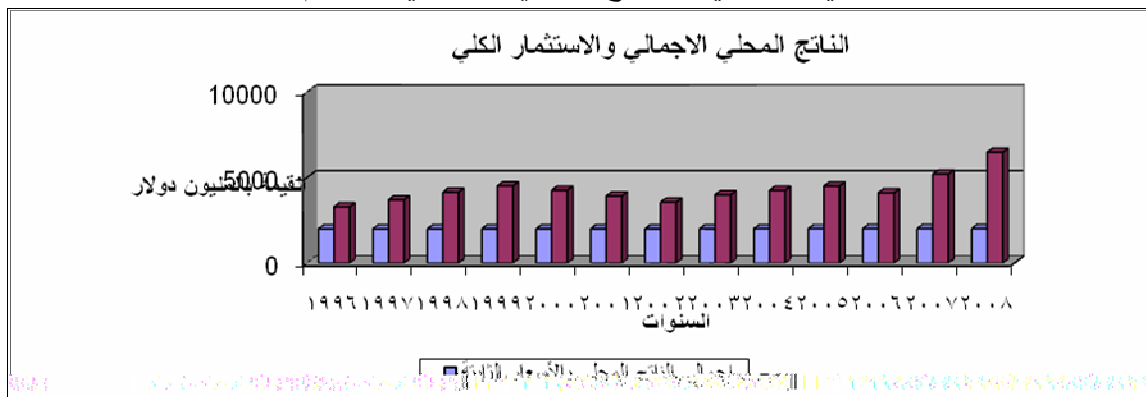
وهذا الفرق ظهر أيضاً في الأعوام 2003-2004 بين المصارف الإسلامية والبنوك التجارية العاملة حيث كان الانخفاض في المصارف الإسلامية أكبر الأمر الذي يمكن أن يفسر بتأثر المصارف الإسلامية بالانتفاضة أكثر من البنوك التجارية العاملة .

كما وتأثرت البنوك التجارية العاملة بمقاطعة العالم للمجتمع الفلسطيني من فوز حماس في الانتخابات التشريعية أكثر من تأثر المصارف الإسلامية.

وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (39)

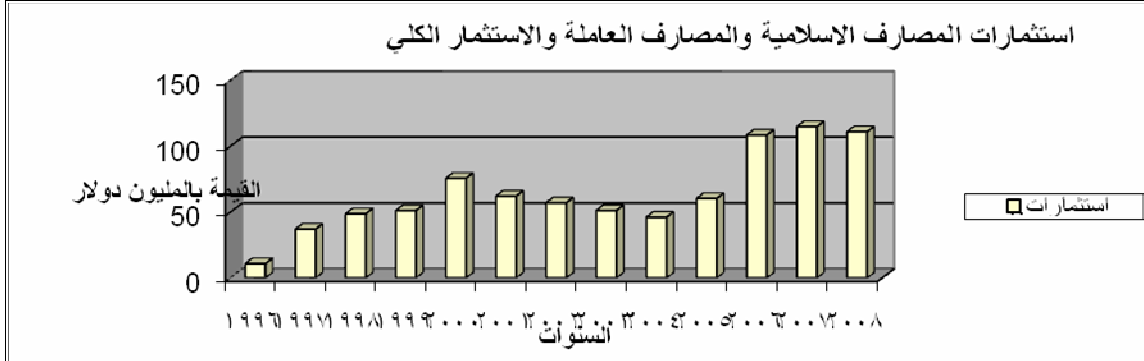
الاستثمار المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

شكل رقم (40)

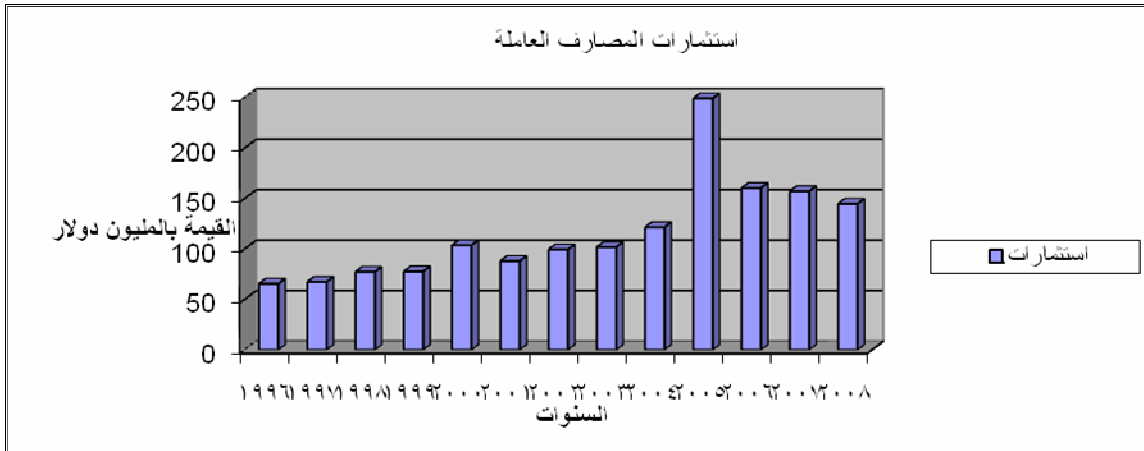
استثمار المصارف الإسلامية من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

شكل رقم (41)

استثمارات البنوك التجارية العاملة من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

جدول رقم (23)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار المحلي الإجمالي ونسبته من الناتج المحلي
من عام 1996-2008 نسبة مئوية

السنة	معدل النمو السنوي في الناتج المحلي %	معدل النمو السنوي في الاستثمار %	الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي %
1996	3	9	35
1997	13	13	35
1998	12	17	37
1999	9	36	46
2000	-6	-25	37
2001	-8	-28	29
2002	-9	-15	27
2003	12	26	30
2004	6	-15	24
2005	6	24	28
2006	-9	6	33
2007	27	-3	25
2008	25	0	20
المتوسط	6	3	31

المصدر: استنتاج من جدول رقم (22) في الدراسة

من الجدول السابق يتضح التالي:

- 1- شهد الناتج المحلي الإجمالي نمو خلال الأعوام 1997 و عام 1998 ثم انخفض هذا النمو ووصل حتى وصل عام 2007 و عام 2008 اللذان شهدا ارتفاع في معدل النمو للناتج مرة أخرى بسبب تحسن الأوضاع السياسية .
- 2- شهد عام 2008 أكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني حيث بلغ %25 كما كان أدنى معدل نمو له في عام 2002، 2006 حيث بلغا % -9-

- 3- حقق الاستثمار المحلي الإجمالي نسبة جيدة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ في المتوسط حيث بلغ % 31 .
- 4- شوهد النمو في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام الأربعة الأوائل، وفي عام 2000 ومع بدء الحصار الإسرائيلي الناتج عن انتفاضة الأقصى لوحظ تراجع في نسبة هذا الاستثمار.
- 5- حققت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى نمو عام 1999 حيث بلغ % 46 وكانت أدنى نسبة له عام 2008 حيث بلغ % 20 والملاحظ هنا تذبذب نسبة الاستثمار خلال أعوام الدراسة وصولاً إلى عام 2008 مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الذي يزداد خلال أعوام الدراسة وصولاً إلى عام 2008 وهذا ما يفسره عدم وجود البيئة المناسبة للاستثمار بسبب الحصار وعدم توفر المناخ الأمني المناسب.
- 6- بالنسبة لمعدل النمو في الاستثمار لوحظ التذبذب بشكل عام في معدل النمو حيث بلغ في المتوسط العام % 3 .
- 7- حقق معدل النمو في الاستثمار ارتفاعاً خلال الأعوام الثلاثة، 1997، 1998، 1999 وظل المعدل ينخفض حتى وصل إلى السالب خلال باقي الأعوام باستثناء عام 2003، 2005، 2006 حتى وصل في آخر عام من الدراسة إلى % 0 .
- 8- حقق أعلى معدل نمو للاستثمار عام 1999 حيث بلغ % 36 وأدنى معدل عام 2001 حيث بلغ - 28% .
- 9- بلغ متوسط معدل النمو للناتج المحلي % 6 بمقدار 4302 مليون دولار .

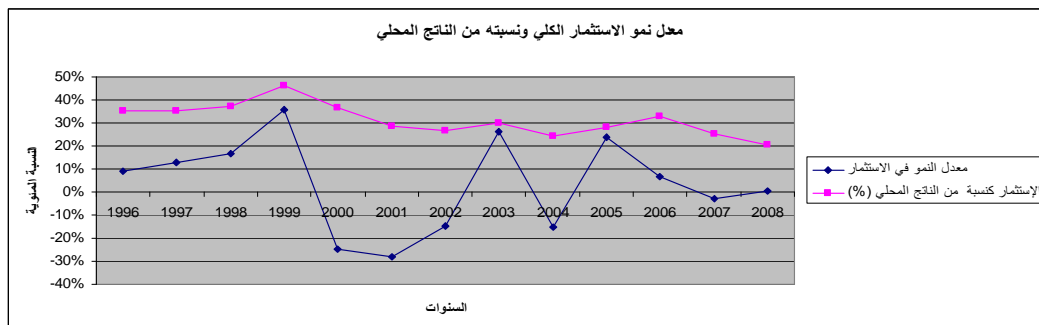
ويرى الباحث أن الأعوام 2000-2002 شهدت انخفاضاً في نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي بسبب انخفاض كلا من الاستثمارات والناتج المحلي معاً ويعزوه الباحث للحصار المرافق لانتفاضة الأقصى.

2006 شهد انخفاض في كلا من الاستثمارات والناتج المحلي بسبب مقاطعة العالم للمجتمع الفلسطيني بسبب فوز حماس في الانتخابات .

وذلك حسب ما سيوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم (42)

معدل نمو الاستثمار المحلي الإجمالي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

جدول رقم (24)

استثمارات البنوك التجارية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ونسبها، وبعض متغيراتها

من عام 1996-2008 المبلغ بالمليون دولار

السنة	معدل نمو استثمارات البنوك التجارية العاملة %	نسبة استثمارات البنوك من الناتج المحلي %	نسبة استثمارات البنوك من الناتج المحلي %	التسهيلات الائتمانية المصرفية المباشرة	نسبة التسهيلات من الناتج المحلي %
1996	0	0	0	500	0
1997	3	2	5	613	17
1998	15	2	5	833	20
1999	0	2	4	1005	22
2000	34	2	7	1347	32
2001	-15	2	8	1221	31
2002	13	3	10	954	27
2003	2	3	8	1071	27
2004	19	3	12	1423	33
2005	105	6	20	1791	40
2006	-36	4	12	1903	46
2007	-2	3	12	1705	33
2008	-8	2	11	1829	28
المتوسط	10	3	9	16195	

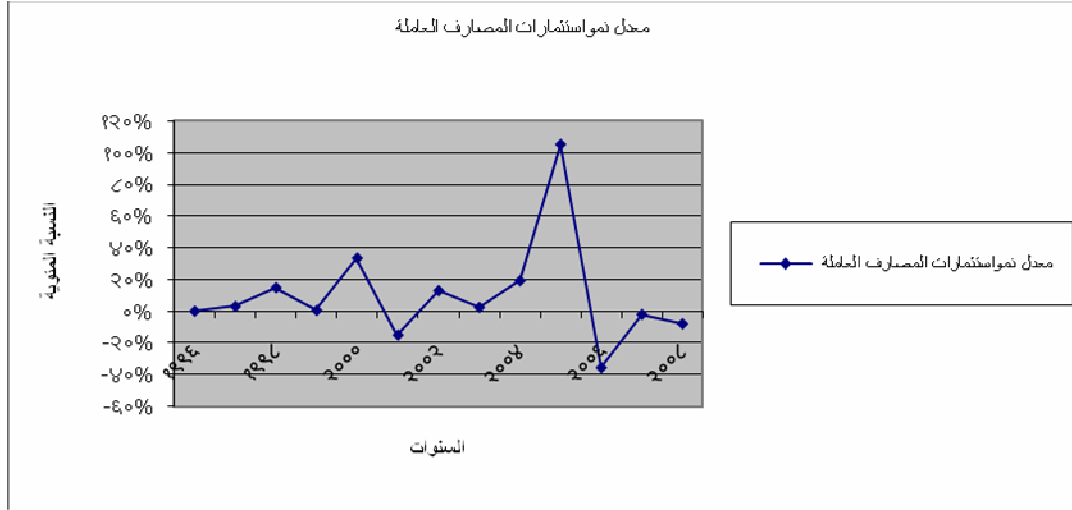
المصدر: تقرير سلطة النقد 2006، 2008 بتصريف من الباحث، استنتاج من جدول رقم (22) في الدراسة

من الجدول السابق نلاحظ التالي:

- 1- شهد معدل النمو في استثمارات البنوك التجارية العاملة في فلسطين تذبذب ملحوظ حيث لم يحقق هذا المعدل أكثر من 34% على طول سنوات الدراسة باستثناء عام 2005.
- 2- بلغ المتوسط العام لمعدل النمو في استثمارات البنوك التجارية العاملة خلال أعوام الدراسة 10% .
- 3- حقق معدل النمو أعلى معدل استثمارات البنوك التجارية العاملة عام 2005 حيث بلغ 105% وحقق أدنى معدل له عام 2006 حيث بلغ 36%-
- 4- حققت نسبة استثمار البنوك التجارية العاملة في فلسطين من الناتج المحلي - نمو بطيء في خلال أعوام الدراسة حتى بلغ أفصاه عام 2005.
- 5- بدأت نسبة استثمار البنوك التجارية العاملة في فلسطين في الانخفاض من الناتج المحلي - بعد عام 2005.
- 6- بلغ متوسط نسبة استثمارات البنوك التجارية العاملة في فلسطين من الناتج المحلي، 3%
- 7- حققت نسبة استثمارات البنوك التجارية العاملة من الاستثمار المحلي الإجمالي في فلسطين نمو حتى عام 2002 والتي ارتفع فيها استثمار المصارف ثم عاود في الانخفاض حتى آخر عام من أعوام الدراسة.
- 8- بلغ متوسط استثمار البنوك التجارية العاملة من الاستثمار المحلي الإجمالي 9% .
- 9- شهد عام 2005 أعلى نسبة استثمارات المصارف من الاستثمارات المحلي الإجمالية حيث بلغ 20% .
- 10- حققت التسهيلات الائتمانية نموا ملحوظ خلال أعوام الدراسة، فقد ظلت ترتفع عام بعد عام وصولاً إلى الذروة عام 2006 وبعدها شهد انخفاضاً حتى عام 2008.
- 11- بلغ متوسط التسهيلات الإيمانية خلال أعوام الدراسة 1246 مليون دولار .
- 12- حققت نسبة التسهيلات الائتمانية من الناتج المحلي ارتفاعاً خلال أعوام الدراسة وصولاً لعام 2006 ثم شهدت تراجعاً خلال العامين 2007، 2008 .
- 13- بلغ متوسط التسهيلات الائتمانية من الناتج المحلي الإجمالي 29% .
وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (43)

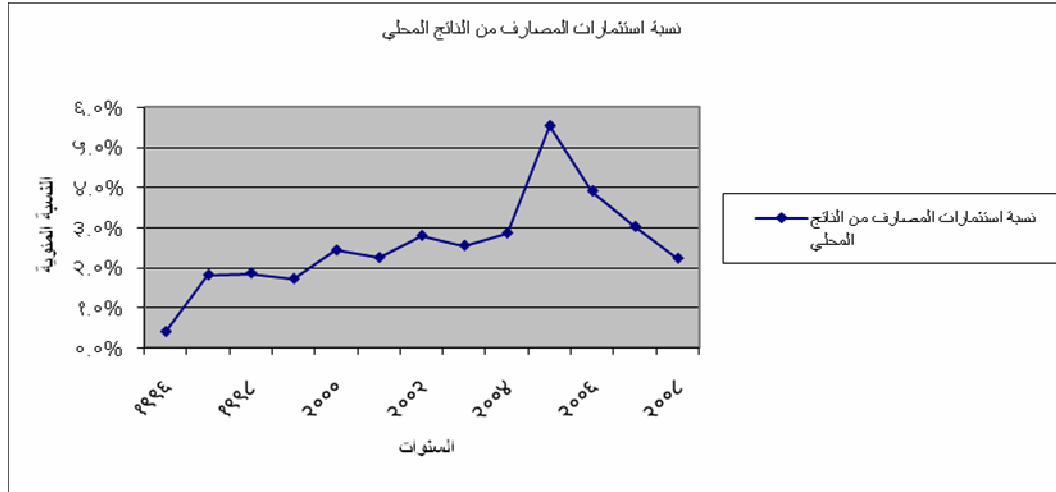
معدل نمو استثمارات البنوك التجارية العاملة من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (44)

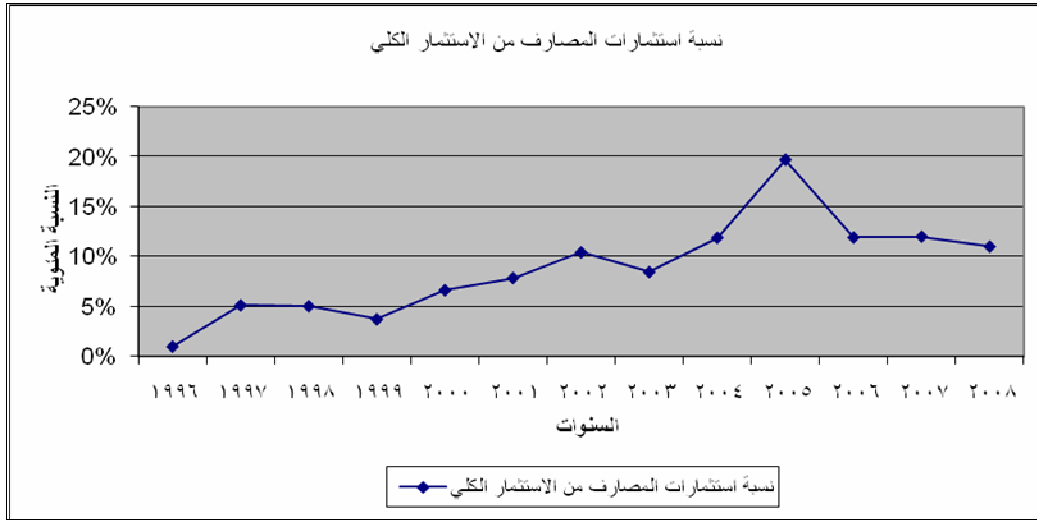
نسبة استثمارات المصارف من الناتج المحلي الاجمالي من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (45)

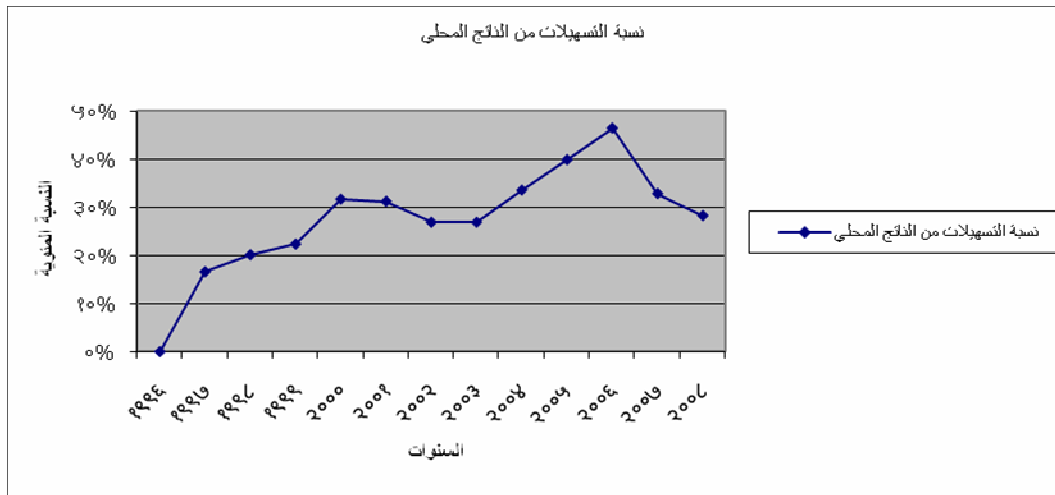
نسبة استثمارات البنوك من الاستثمار الإجمالي المحلي من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (46)

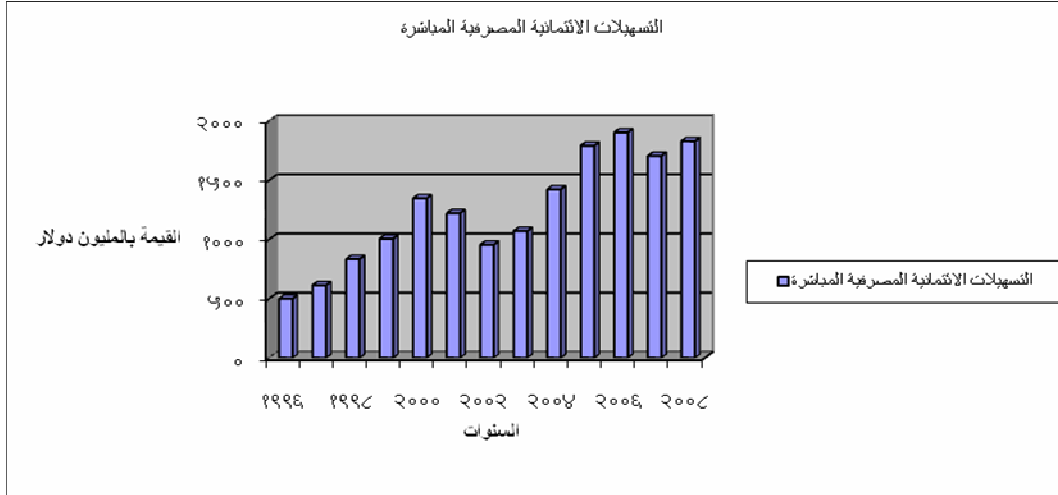
نسبة التسهيلات الائتمانية من الناتج المحلي الإجمالي من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

شكل رقم (47)

التسهيلات الائتمانية المصرفية المباشرة من عام 1996-2008



يرى الباحث بأن الانخفاض الحاصل في معدل نمو استثمارات البنوك التجارية العاملة في عام 2001 يرجع سببه للحصار المرافق لانتفاضة الأقصى الثانية، أما 2005 فقد وصلت الاستثمارات إلى أقصاها دخل في الانتعاش بعد الركود ولكن حصل انخفاض الأعوام 2006-2008 فكانت بسبب مقاطعة العالم للمجتمع الفلسطيني بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية. أما نسبة استثمارات المصارف من الاستثمار المحلي الإجمالي- عام 2005 فقد شهد نمو واضح وانتعاش كبير.

أما نسبة استثمارات المصارف من الناتج المحلي- فحصل انخفاض في الأعوام 2006-2008 وكانت بسبب مقاطعة العالم للمجتمع الفلسطيني بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية أيضاً. أما التسهيلات الائتمانية المصرفية المباشرة - و نسبة التسهيلات من الناتج المحلي-كباقي المؤشرات في الأعوام 2001-2002 انخفاض بسبب الانتفاضة، 2006-2007 انخفاض بسبب المقاطعة العالمية.

كما يرى الباحث أيضاً بأن نسبة التسهيلات في البنوك التجارية العاملة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبتها إلى الاستثمار الإجمالي كان كبيراً مقارنة باستثمارات هذه البنوك وهذا يدل على اهتمام أكبر بالتسهيلات أكثر منها في الاستثمارات والتي تهدف في معظمها إلى الاستهلاك، كما هو الحال في المصارف الإسلامية.

جدول رقم (25)

استثمارات المصارف الإسلامية في فلسطين ونسبها من الاستثمار المحلي الإجمالي والنتائج المحلي
واستثمارات البنوك التجارية العاملة من عام 1996-2008

نسبة مئوية

السنوات	نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من استثمارات البنوك التجارية العاملة %	نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الاستثمار المحلي الإجمالية %	نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الناتج المحلي %
1996	16	1	0
1997	55	3	1
1998	63	3	1
1999	66	2	1
2000	73	5	2
2001	71	6	2
2002	57	6	2
2003	50	4	1
2004	38	5	1
2005	24	5	1
2006	68	8	3
2007	73	9	2
2008	77	8	2
المتوسط	56	5	1

المصدر: استنتاج من جدول رقم (22) في الدراسة

من الجدول السابق يتضح التالي:

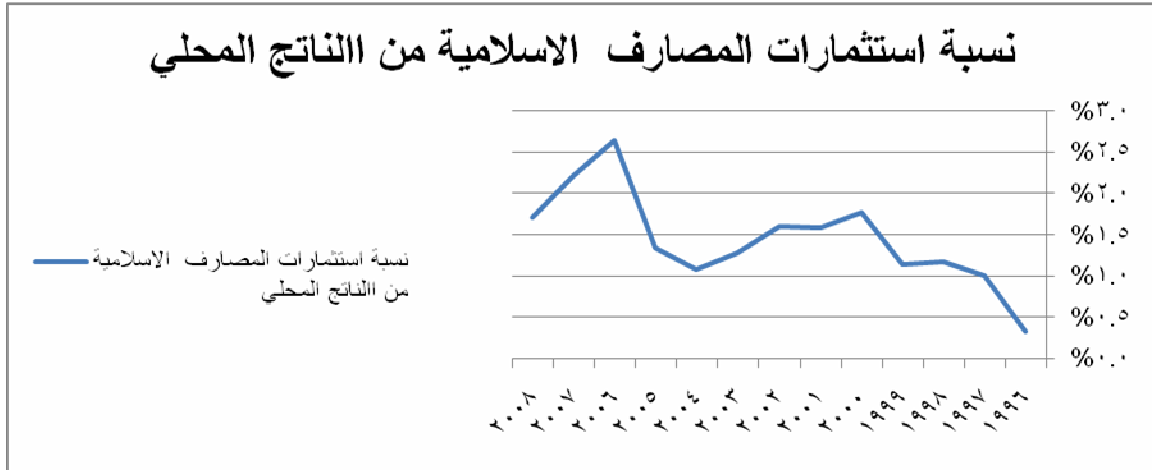
- 1- حققت نسبة استثمارات المصارف الإسلامية نمواً خلال سنوات الدراسة الأولى وصولاً إلى عام 2000 وبعدها شهد تراجعاً حتى عام 2006 بسبب اندلاع انتفاضة الثانية والحصار المرافق لها، لتشهد بعدها نمو جديداً.
- 2- بلغت أكبر قيمة -لنسبة استثمارات المصارف الإسلامية من استثمارات البنوك التجارية العاملة في عام 2008 حيث بلغت %77.
- 3- بلغ متوسط نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من استثمارات البنوك التجارية العاملة %56 وهذه نسبة كبيرة.

- 4- تضاعفت نسبة استثمارات المصارف الإسلامية إلى استثمارات البنوك التجارية العاملة حوالي 10 أضعاف ونصف خلال سنوات الدراسة في إشارة واضحة لزيادة استثمارات المصارف الإسلامية في ظل عدم نمو استثمارات البنوك التجارية العاملة سوى 10% فقط.
- 5- شهدت نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الاستثمارات المحلي الإجمالية نمواً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة عام 2007 وكانت 8% .
- 6- بلغ متوسط نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الاستثمارات المحلي الإجمالية 5% بينما بلغت نسبة استثمارات البنوك التجارية العاملة من الاستثمار المحلي الإجمالي 9% أي أكثر من نصف هذه النسبة كانت لصالح المصارف الإسلامية وهذه نسبة كبيرة أيضاً.
- 7- تضاعفت نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الاستثمارات المحلي الإجمالية خلال أعوام الدراسة ما يقارب 8 أضعاف .
- 8- لم يتجاوز متوسط نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 1% خلال سنوات الدراسة وهذه نسبة قليلة.
- 9- وصلت نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الناتج المحلي في أقصاها إلى 3% عام 2006 .

وذلك حسب ما ستوضحه الأشكال البيانية التالية:

شكل رقم (48)

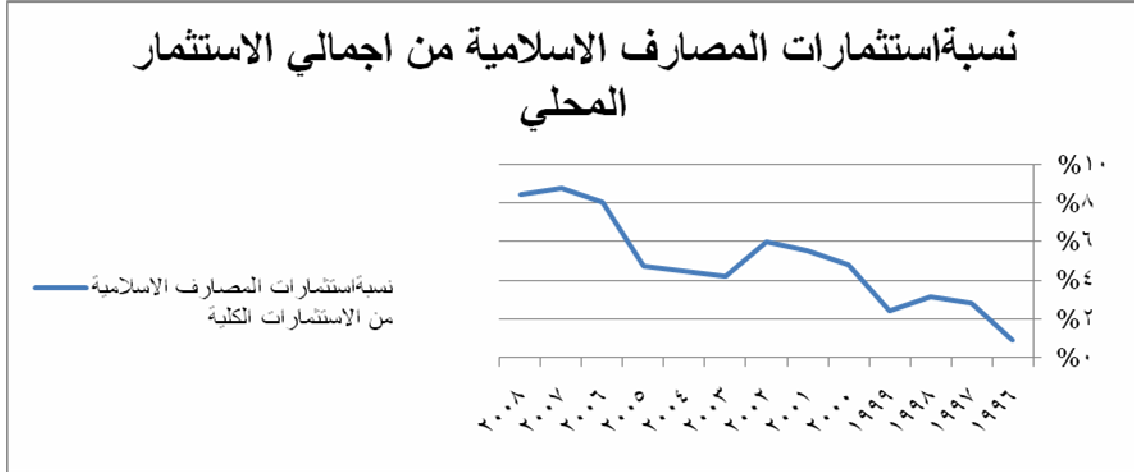
نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الناتج المحلي من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

شكل رقم (49)

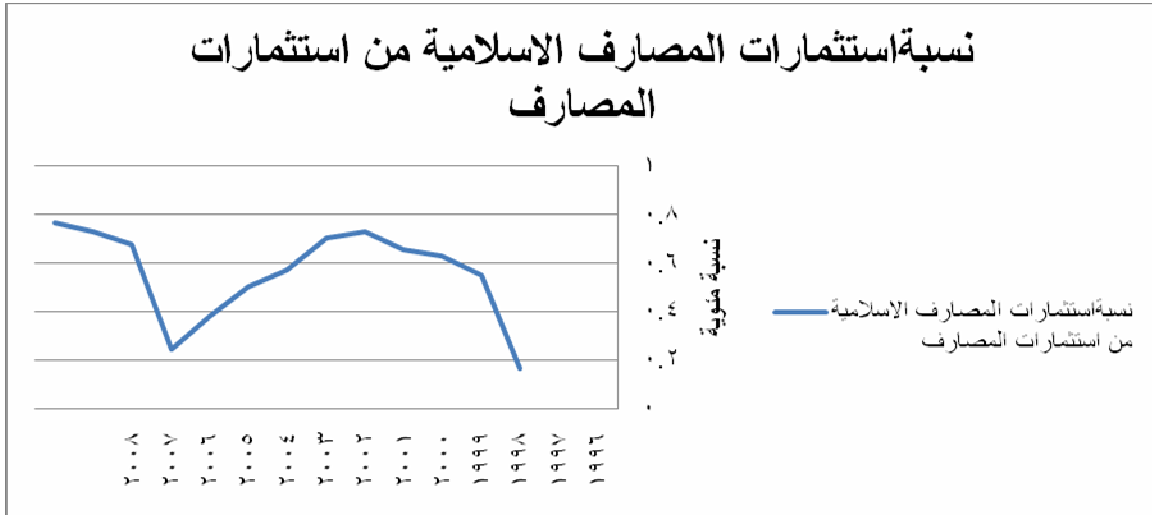
نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من إجمالي الاستثمار المحلي من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

شكل رقم (50)

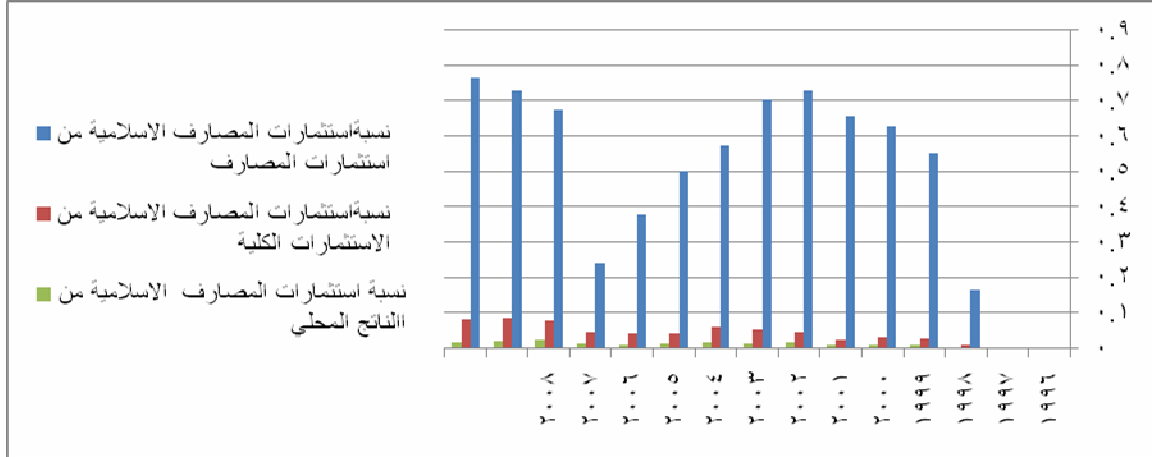
نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من استثمارات المصارف من عام 1996-2008



المصدر: بيانات الجدول السابق

شكل رقم (51)

نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من استثمارات المصارف ومن الاستثمارات المحلية ومن الناتج المحلي من عام 1996-2008



المصدر بيانات الجدول السابق

يرى الباحث أن عام 2001-2005 شهد انخفاض واضح في نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من استثمارات البنوك التجارية العاملة-بسبب انخفاض استثمارات المصارف الإسلامية باستثناء عام 2001 الذي شهد تراجع الاستثمارات الإسلامية والعاملة معاً بسبب الانتفاضة. 2003-2008 شهدت نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الناتج المحلي -تباين أكبر بسبب نمو أكبر من جانب الناتج المحلي الإجمالي عنه في استثمارات المصارف الإسلامية، عدا عام 2006 الذي شهد الناتج المحلي الإجمالي فيه انخفاضاً عكس استثمارات الإسلامية التي شهدت تزايد ولم تبدي تأثيراً بمقاطعة العالم للمجتمع الفلسطيني لفوز حماس بالانتخابات.

خاتمة الفصل الرابع:

تناول الفصل الرابع الميزانية التجميعية للمصارف الإسلامية في فلسطين والتي كانت أساس باقي الجداول التي تم استنتاج المتغيرات منها، وهذه الميزانية تم تجميعها من ميزانيات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وعددها ثلاثة - خلال فترة الدراسة من عام 1996 حتى 2008 مع عدم تناول بنك القاهرة عمان طول فترة الدراسة إلا لثلاث سنوات فقط بسبب اندماجه مع البنك الإسلامي الفلسطيني وشح البيانات عنه.

ويرى الباحث بأن هناك نمو ملحوظ في أغلب المتغيرات التي تم تحليلها ودراستها من أول عام 1996 إلى آخر عام في الدراسة 2008 باستثناء أعوام انتفاضة الأقصى خاصة عامي 2000-2001 بسبب الحصار المفروض.

وبعد تناول تأثير استثمارات المصارف الإسلامية على كل من الاستثمار المحلي الإجمالي والنتائج المحلي الإجمالي وبيان نسبة استثمارات البنوك التجارية العاملة من الناتج المحلي وكذلك نسبة استثمارات البنوك التجارية العاملة من الاستثمار الكلي، وكذلك الحال بالنسبة للمصارف الإسلامية وأيضاً نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من استثمارات البنوك التجارية العاملة.

اتضح أنه خلال أعوام الدراسة بلغ متوسط: إجمالي الناتج المحلي 4302 مليون دولار والاستثمار المحلي 1322 مليون دولار واستثمارات البنوك التجارية العاملة 116 مليون دولار واستثمار المصارف الإسلامية 64 مليون دولار وأن نسبة استثمارات المصارف الإسلامية من الاستثمارات المحلية 5% ونسبتها من الناتج الكلي 1% ونسبتها من استثمارات البنوك التجارية العاملة 56% وهي نسبة كبيرة، كما بلغت نسبة الاستثمارات المحلية 31% من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة استثمارات البنوك التجارية العاملة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، و9% من الاستثمارات المحلية، كما شهدت أغلب سنوات الدراسة خسائر في المصارف الإسلامية.

الفصل الخامس

الإطار العملي

الدارسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

أولاً: منهجية الدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة .

ثالثاً: المعالجات الإحصائية للدراسة .

رابعاً : اختبار فرضيات الدراسة.

مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعت في هذه الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف وتحديد مجتمع الدراسة، وعينتها وأهم صفات عينة الدراسة. وقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين حيث تم أخذها جميعاً كعينة للدراسة، أي تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة. وتم في هذا الفصل اختبار فروض الدراسة من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات عناصر الاستثمار للمصارف عينة الدراسة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط. حيث تم مناقشة فروض الدراسة من خلال عناصر الاستثمار ومدى تأثير هذه العناصر في المصارف الإسلامية على الاستثمار المحلي في فلسطين وقد تم تلخيصها في خمسة ملخصات لنتائج اختبار هذه الفرضيات حيث تمت مناقشتها من خلال بيان الأسباب والمبررات لهذه النتائج.

أولاً: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من خلال دراسة ارتباطيه انحدارية (تنبؤية) وذلك لمدة 13 عام من 1996-2008.

كما واعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة، واختبار فرضياتها، وتحقيق أهدافها، وتعددت مصادر البيانات الثانوية التي تم جمعها لأغراض الدراسة، وهي عبارة عن البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي تقوم بإعدادها و نشرها سلطة النقد الفلسطينية، إلى جانب عقود التأسيس والأنظمة الداخلية والبيانات والتقارير المالية السنوية، والنشرات الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

ثانياً: مجتمع الدراسة :

فيمثل في جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وحيث أن عدد هذه المصارف يعتبر قليلاً، فقد تم أخذها جميعاً كعينة للدراسة، أي تم تطبيق أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة، وهو موضح في الجدول التالي رقم (26) :

جدول رقم (26)

عينة الدراسة الممثلة في المصارف الإسلامية وفروعها في فلسطين

عدد الفروع		المقر الرئيسي	اسم المصرف
الضفة الغربية	قطاع غزة		
6	2	رام الله	ج- البنك الإسلامي العربي
7	6	غزة	د- البنك الإسلامي الفلسطيني
2	لا يوجد	رام الله	هـ- بنك الأقصى الإسلامي
15	8	المجموع	
23		الإجمالي	

وتجدر الإشارة إلي ما يلي :

1. رتبت المصارف تبعاً لأقدمية تاريخ مزاوله العمل في فلسطين .
2. المصارف الثلاثة هي شركات مساهمة عامة مرخصة لمزاوله الأعمال المصرفية الإسلامية في فلسطين.
3. جميع هذه المصارف تخضع لتعليمات وإشراف ومراقبة سلطة النقد الفلسطينية وتشكل جزءاً رئيسياً من العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين.

ثالثاً: المعالجات الإحصائية للدراسة :

1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة :

يوضح الجدول التالي رقم (27) بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة :

جدول رقم (27)

بعض المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة للفترة من (1996-2008)

المبالغ بالآلاف دولار

م	المتغيرات	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
	المتغير التابع				
	الاستثمار المحلي الإجمالي	883.3	1806.7	1261.	230.4
	المتغيرات المستقلة				
1	موجودات المصارف الإسلامية	28.4	672.3	255.9	202.8
2	حجم التوظيفات الإجمالية	11.6	324.6	148.2	102.6
3	نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية%	42	78	66	9
4	نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية%	8	71	46	19
5	أ- نسبة التوظيفات المحلية إلى التوظيفات الإجمالية%	37	85	61	16
	ب- نسبة التوظيفات الأجنبية إلى التوظيفات الإجمالية%	15	63	38	16

من خلال الجدول السابق رقم (27) يتضح ما يلي :

1. أن أدنى قيمة للاستثمار المحلي (المتغير التابع) خلال الأعوام الثلاثة عشر كانت (883 مليون دولار) وأن أعلى قيمة كانت (1807 مليون دولار) وأن متوسط الاستثمار المحلي بلغ (1261 مليون دولار) بانحراف معياري 230 (مليون دولار).
2. أن أدنى قيمة للموجودات في المصارف الإسلامية (متغير مستقل) خلال الأعوام الثلاثة عشر كانت (28 مليون دولار) وأن أعلى قيمة كانت (672 مليون دولار) وأن متوسط خلال تلك السنوات بلغ (255.968 مليون دولار) بانحراف معياري (203 مليون دولار).
3. أن أدنى قيمة لحجم التوظيفات الإجمالية (متغير مستقل) خلال الأعوام الثلاثة عشر كانت (12 مليون دولار) وأن أعلى قيمة كانت (325 مليون دولار) وأن متوسط حجم التوظيفات الإجمالية خلال تلك السنوات بلغ (148 مليون دولار) بانحراف معياري (103 مليون دولار).

4. أن أدنى نسبة للتوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية (متغير مستقل) خلال الأعوام الثلاثة عشر كانت (42%) وأن أعلى قيمة لنسبة خلال تلك السنوات كانت (78%) وأن متوسط النسبة خلال تلك السنوات بلغ (66%) بانحراف معياري (9%).
5. أن أدنى نسبة لأساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية (متغير مستقل) خلال الأعوام الثلاثة عشر كانت (8%) وأن أعلى قيمة لنسبة خلال تلك السنوات كانت (71%) وأن متوسط النسبة خلال تلك السنوات بلغ (46%) بانحراف معياري (19%).
6. أن أدنى نسبة للتوظيفات المحلية إلى التوظيفات الإجمالية (متغير مستقل) خلال الأعوام الثلاثة عشر كانت (37%) وأن أعلى قيمة لنسبة خلال تلك السنوات كانت (85%) وأن متوسط النسبة خلال تلك السنوات بلغ (61%) بانحراف معياري (16%).
7. أن أدنى نسبة للتوظيفات الأجنبية إلى التوظيفات الإجمالية (متغير مستقل) خلال الأعوام الثلاثة عشر كانت (15%) وأن أعلى قيمة لنسبة خلال تلك السنوات كانت (63%) وأن متوسط النسبة خلال تلك السنوات بلغ (38%) بانحراف معياري (16%).

2- معاملات الارتباط بين متغير الدراسة التابع والمتغيرات المستقلة:

يوضح الجدول التالي رقم (28) نتائج مصفوفة ارتباط "بيرسون" الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع (الاستثمار المحلي):

الجدول رقم (28)

نتائج مصفوفة ارتباط "بيرسون" الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع

مستوى الدلالة		معامل الارتباط مع الاستثمار المحلي	المتغيرات المستقلة
ليست معنوية	0.74	-0.10	حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية بالمليون دولار.
ليست معنوية	0.85	-0.05	التوظيفات الإجمالية بالمليون دولار
ليست معنوية	0.30	0.30	نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية. %
ليست معنوية	0.52	-0.19	نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية
ليست معنوية	0.54	-0.18	نسبة الاستثمارات المحلية
ليست معنوية	0.54	0.15	نسبة الاستثمارات الأجنبية

ر الجدولية عند درجة حرية (2-8) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.834

ر الجدولية عند درجة حرية (2-8) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.707

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (28) يتضح ما يلي :

1. عدم وجود ارتباط دال إحصائياً بين متغير الدراسة التابع والمتغيرات المستقلة.
 2. بالرغم من عدم وصول قيم معاملات الارتباط إلى مستوى الدلالة الإحصائية إلا أن بعضها يقترب من مستوى الدلالة.
 3. تشير قيم معاملات الارتباط إلى العلاقة السالبة بين أغلب المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة وهذا ما أكدته نتائج الانحدار الخطي البسيط .
- وفيما يلي أهم الملاحظات على نتائج مصفوفة بيرسون والمتعلقة بالمتغير التابع " الاستثمار المحلي الإجمالي وعلاقته بالمتغيرات المستقلة:

1- وجود علاقة ارتباط عكسية ليست معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغير المستقل - حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية وبين المتغير التابع (الاستثمار المحلي الإجمالي) بمعنى انه كلما ارتفع حجم الموجودات كلما انخفض الاستثمار المحلي وهذه نتيجة غير طبيعية إذ أنه يجب بارتفاع حجم الموجودات يجب أن يزداد حجم الاستثمار المحلي، ولكن بسبب الأوضاع السياسية المتدهورة وعدم الاستقرار الأمني والخوف على الممتلكات حال دون زيادة الاستثمارات ولمعرفة حجم هذا الانخفاض سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي سيتم التطرق له لاحقاً في هذا الفصل .

2- وجود علاقة ارتباط عكسية ليست معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغير المستقل التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية وبين المتغير التابع (الاستثمار المحلي) بمعنى انه كلما ارتفعت التوظيفات كلما انخفض الاستثمار المحلي وهذه نتيجة غير طبيعية إذ أنه يجب بارتفاع التوظيفات يجب أن يزداد حجم الاستثمار المحلي، ويرجع ذلك إلى الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار الأمني والخوف على الممتلكات حال دون زيادة الاستثمارات، ولمعرفة حجم هذا الانخفاض سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي سيتم التطرق له لاحقاً في هذا الفصل .

3- وجود علاقة ارتباط طردية ليست معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغير المستقل نسبة التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية وبين المتغير التابع (الاستثمار المحلي) بمعنى انه كلما ارتفعت نسبة التوظيفات ارتفعت نسبة الاستثمار المحلي وهذه نتيجة طبيعية إذ أنه يجب بارتفاع نسبة التوظيفات يجب أن يزداد حجم الاستثمار المحلي، ولمعرفة حجم هذا الارتفاع سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي سيتم التطرق له لاحقاً في هذا الفصل .

4- وجود علاقة ارتباط عكسية ليست معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغير المستقل نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية وبين المتغير التابع (الاستثمار المحلي) بمعنى انه كلما ارتفعت نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية كلما انخفض الاستثمار المحلي وهذه نتيجة غير طبيعية إذ أنه يجب بارتفاع نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية يجب أن يزداد حجم الاستثمار المحلي ولكن بسبب الأوضاع السياسية المتدهورة وعدم الاستقرار الأمني والخوف على الممتلكات حال دون زيادة الاستثمارات ولمعرفة حجم هذا الانخفاض سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي سيتم التطرق له لاحقاً في هذا الفصل.

5- وجود علاقة ارتباط عكسية ليست معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغير المستقل نسبة الاستثمارات المحلية في المصارف الإسلامية وبين المتغير التابع (الاستثمار المحلي) بمعنى انه كلما ارتفعت نسبة الاستثمارات المحلية كلما انخفض الاستثمار المحلي وهذه نتيجة غير طبيعية إذ أنه يجب بارتفاع نسبة الاستثمارات المحلية يجب أن يزداد حجم الاستثمار المحلي ولكن بسبب الأوضاع السياسية المتدهورة وعدم الاستقرار الأمني والخوف على الممتلكات حال دون زيادة الاستثمارات ولمعرفة حجم هذا الانخفاض سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي سيتم التطرق له لاحقاً في هذا الفصل .

6- وجود علاقة ارتباط طردية ليست معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين المتغير المستقل نسبة الاستثمارات الأجنبية في المصارف الإسلامية وبين المتغير التابع (الاستثمار المحلي) بمعنى انه كلما ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية ارتفعت نسبة الاستثمار المحلي وهذه نتيجة طبيعية إذ أنه يجب بارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية يجب أن يزداد حجم الاستثمار المحلي ولمعرفة حجم هذا الارتفاع سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي سيتم التطرق له لاحقاً في هذا الفصل .

رابعاً : اختبار فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار فرضيات الدراسة التالية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلي وبين حجم موجودات المصارف الإسلامية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلي وبين حجم التوظيفات الإجمالية .

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية .

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية .

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلي وبين (نسبة التوظيفات المحلية ونسبة التوظيفات الأجنبية- إلى التوظيفات الإجمالية) في المصارف الإسلامية كأحد عناصر الاستثمار فيها .

اختبار الفرضيات

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين عناصر
الاستثمار في المصارف الإسلامية.

وذلك من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصارف عينة الدراسة وعددها (3) مصارف، ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من (1996- 2008) وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط.

وحيث أن : النموذج

$$\text{الاستثمار المحلي} = a + \beta (X)$$

المرحلة الأولى :

نتائج التحليل باستخدام الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) ومعالجة الفرضيات الخمسة الأولى:

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال خمسة نماذج إحصائية تبين العلاقة بين (الاستثمار المحلي) وبين (عناصر الاستثمار) وهي:
حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية، والتوظيفات الإجمالية، ونسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية، ونسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية، ونسبة الاستثمارات المحلية- ونسبة الاستثمارات الأجنبية.

اختبار الفرضية الأولى

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين حجم الموجودات في المصارف الإسلامية.

النموذج الأول: حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية:

تم إدخال الاستثمار المحلي كمتغير تابع وحجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية كمتغير مستقل وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

الاستثمار المحلي = $1290.2 - 0.114$ حجم الموجودات الإجمالية في

المصارف الإسلامية

Std. Error =	109.6	0.34
T – Value	11.7	-0.33
Sig. T	0.000	0.74

R = 0.100	معامل الارتباط بين الاستثمار المحلي وبين حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية.
R ² = 0.01	مربع معامل الارتباط (R ²)
F = 0.11	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.74	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

وتظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R^2) بين الاستثمار المحلي وبين حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية يساوي (0.01) وهذا يشير إلى أن حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية تفسر ما قيمته 1% فقط من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الممثل في الاستثمار المحلي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بحجم الاستثمار المحلي في المستقبل.

وكذلك يرجع 99% من التغيرات على المتغير التابع "الاستثمار المحلي" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

ويتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمار المحلي وبين حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية مما يعني عدم تأثير حجم الموجودات في المصارف الإسلامية على الاستثمار المحلي.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن الاستثمار المحلي يساوي 1290.2 مليون دولار مطروحاً منه (0.11 مليون) من حجم الموجودات في المصارف الإسلامية.

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الأول للفرضية الأولى بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين حجم الموجودات في المصارف الإسلامية، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين حجم الموجودات في المصارف الإسلامية".

النموذج الثاني : التوظيفات الإجمالية :

اختبار الفرضية الثانية

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين التوظيفات الإجمالية في

المصارف الإسلامية.

تم إدخال الاستثمار المحلي كمتغير تابع والتوظيفات الإجمالية كمتغير مستقل وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

الاستثمار المحلي = 1288.17 - 0.129 التوظيفات الإجمالية

Std. Error =	120.2	0.67
T – Value	10.64	-0.19
Sig. T	0.000	0.85

R = 0.058	معامل الارتباط بين الاستثمار المحلي وبين حجم الموجودات الإجمالية في المصارف الإسلامية.
R ² = 0.003	مربع معامل الارتباط (R ²)
F = 0.037	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.852	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

وتظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين الاستثمار المحلي وبين حجم التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية يساوي (0.003) وهذا يشير إلى أن التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية تفسر ما قيمته 0.3% فقط من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الممثل في الاستثمار المحلي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بحجم الاستثمار المحلي في المستقبل .

وكذلك يرجع 99.7% من التغيرات على المتغير التابع "الاستثمار المحلي" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

ويتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمار المحلي وبين التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية مما يعني عدم تأثير حجم الموجودات في المصارف الإسلامية على الاستثمار المحلي.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن الاستثمار المحلي يساوي 1288.17 مليون دولار مطروحاً منه (0.12 مليون) من حجم التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية.

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثاني للفرضية الثانية بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين حجم التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين حجم التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية".

النموذج الثالث : نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية:

اختبار الفرضية الثالثة	
" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية.	

تم إدخال الاستثمار المحلي كمتغير تابع ونسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية كمتغير مستقل وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

الاستثمار المحلي = 754.8 + 765 نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية

Std. Error =	473.4	709.2
T – Value	1.5	1.0
Sig. T	0.13	0.3

R = 0.309	معامل الارتباط بين الاستثمار المحلي وبين ونسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية
R² = 0.096	مربع معامل الارتباط (R ²)
F = 1.164	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.304	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

وتظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين الاستثمار المحلي وبين ونسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية يساوي (0.096) وهذا يشير إلى أن التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية تفسر ما قيمته 0.96% فقط من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الممثل في الاستثمار المحلي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بحجم الاستثمار المحلي في المستقبل .

وكذلك يرجع 99.04% من التغيرات على المتغير التابع "الاستثمار المحلي" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع. ويتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05 ≤ α) بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية مما يعني عدم تأثير حجم الموجودات في المصارف الإسلامية على الاستثمار المحلي.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن الاستثمار المحلي يساوي 754.8 مليون دولار مضافاً إليه (765.1) من نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية.

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الثالث للفرضية الثالثة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية".

النموذج الرابع : نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية:

اختبار الفرضية الرابعة

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة أساليب

التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية.

تم إدخال الاستثمار المحلي كمتغير تابع ونسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية كمتغير تابع وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

الاستثمار المحلي = 1268 - 0.44 نسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية

Std. Error =	174.8	348.4
T - Value	7.8	-0.66
Sig. T	0.000	0.52

R = 0.196	معامل الارتباط بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية
R ² = 0.038	مربع معامل الارتباط (R ²)
F = 0.437	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.522	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

وتظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية يساوي (0.038) وهذا يشير إلى أن التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية تفسر ما قيمته 0.38% فقط من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الممثل في الاستثمار المحلي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بحجم الاستثمار المحلي في المستقبل .

وكذلك يرجع 99.62% من التغيرات على المتغير التابع "الاستثمار المحلي" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

ويتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05 ≤ ∞) بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية مما يعني عدم تأثير حجم الموجودات في المصارف الإسلامية على الاستثمار المحلي.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن الاستثمار المحلي يساوي 1268.2 مليون دولار مطروحاً منه (230.4) من نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية.

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الخامس للفرضية الخامسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية في المصارف الإسلامية" .

النموذج الخامس :

اختبار الفرضية الخامسة

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة الاستثمارات المحلية ونسبة الاستثمارات الأجنبية في المصارف الإسلامية.

أ- نسبة الاستثمارات المحلية في المصارف الإسلامية:

تم إدخال الاستثمار المحلي كمتغير تابع ونسبة الاستثمارات المحلية في المصارف الإسلامية كمتغير مستقل وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

الاستثمار المحلي = 1420.7 - 260 نسبة الاستثمارات المحلية

Std. Error =	264.1	415.7
T - Value	5.3	-0.6
Sig. T	0.000	0.5

R = 0.185	معامل الارتباط بين الاستثمار المحلي وبين ونسبة التوظيفات الإجمالية إلى الموارد الإجمالية
R ² = 0.034	مربع معامل الارتباط (R ²)
F = 0.390	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.545	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

وتظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين الاستثمار المحلي وبين نسبة الاستثمارات المحلية في المصارف الإسلامية يساوي (0.034) وهذا يشير إلى أن نسبة الاستثمارات المحلية في المصارف الإسلامية تفسر ما قيمته 0.34% فقط من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الممثل في الاستثمار المحلي وهذه النسبة منخفضة جداً ولا تكفي للتنبؤ بحجم الاستثمار المحلي في المستقبل .

وكذلك يرجع 99.66% من التغيرات على المتغير التابع "الاستثمار المحلي" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

ويتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمار المحلي وبين نسبة الاستثمارات المحلية في المصارف الإسلامية مما يعني عدم تأثير نسبة الاستثمارات المحلية في المصارف الإسلامية على الاستثمار المحلي.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن الاستثمار المحلي يساوي 1420.7 مليون دولار مطروحاً منه (259.5) من نسبة الاستثمارات المحلية.

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الخامس للفرضية الخامسة (أ) بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة الاستثمارات المحلية في المصارف الإسلامية، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة الاستثمارات المحلية في المصارف الإسلامية".

ب- نسبة الاستثمارات الأجنبية في المصارف الإسلامية:

تم إدخال الاستثمار المحلي كمتغير تابع ونسبة الاستثمارات الأجنبية في المصارف الإسلامية كمتغير مستقل وكانت نتائج تقدير النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$\text{الاستثمار المحلي} = 1161.2 + 259.5 \times \text{النسبة الأجنبية}$$

=		
Std. Error =	172.8	415.7
T – Value	6.7	0.62
Sig. T	0.000	0.54

R = 0.185	معامل الارتباط بين الاستثمار المحلي وبين نسبة الاستثمارات المحلية
R ² = 0.034	مربع معامل الارتباط (R ²)
F = 0.390	قيمة F - نموذج الانحدار ككل
Sig. F = 0.545	مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة F

وتظهر النتائج السابقة ما يلي:

أن مربع معامل الارتباط (R²) بين الاستثمار المحلي وبين نسبة الاستثمارات الأجنبية في المصارف الإسلامية يساوي (0.034) وهذا يشير إلى نسبة الاستثمارات الأجنبية في المصارف الإسلامية تفسر ما قيمته 0.34% فقط من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الممثل في الاستثمار المحلي وهذه النسبة منخفضة ولا تكفي للتنبؤ بحجم الاستثمار المحلي في المستقبل .

وكذلك يرجع 99.66% من التغيرات على المتغير التابع "الاستثمار المحلي" إلى تأثير عوامل أخرى يمكن التنبؤ من خلالها بمتغيرات جوهرية لها أثر واضح وكبير على المتغير التابع.

ويتضح كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ذلك أن قيمة مستوى الدلالة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05 ≤ α) بين الاستثمار المحلي وبين نسبة الاستثمارات الأجنبية في المصارف الإسلامية مما يعني عدم تأثير نسبة الاستثمارات الأجنبية في المصارف الإسلامية على الاستثمار المحلي.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نجد أن الاستثمار المحلي يساوي 1161.207 مليون دولار مضافاً إليه منه (259.5) من نسبة الاستثمارات الأجنبية.

وبناءً على ما سبق يتضح عدم صحة النموذج الخامس للفرضية الخامسة (ب) بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة الاستثمارات الأجنبية في المصارف الإسلامية، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين نسبة الاستثمارات الأجنبية في المصارف الإسلامية".

خلاصة

اختبار الفرضيات الخمسة

بناء على نتيجة اختبار الفرضيات تبين أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين عناصر الاستثمار للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمتمثلة في حجم الموجودات، والتوظيفات الإجمالية، ونسبة التوظيفات إلى الموارد، ونسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية، ونسبة الاستثمارات المحلية- ونسبة الاستثمارات الأجنبية وبين الاستثمار المحلي"، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام النموذج القياسي لاختبار الانحدار الخطي البسيط من خلال خمسة نماذج إحصائية تبين علاقة الانحدار بين (عناصر الاستثمار الخمسة وبين الاستثمار المحلي).

خاتمة الفصل الخامس:

وبعد إجراء كل من الانحدار البسيط لمعرفة مدى دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين، وبعد دراسة عناصر الاستثمار الذي يوضح هذا الدور للمصارف والمتمثلة في العلاقة بين الاستثمار المحلي و: حجم الموجودات، و التوظيفات الإجمالية، ونسبة التوظيفات إلى الموارد، ونسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية، ونسبة الاستثمارات المحلية- ونسبة الاستثمارات الأجنبية .

فقد تبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الاستثمار المحلي وبين عناصر الاستثمار مجتمعة ومكونات عناصر الاستثمار منفردة المذكورة - بواسطة الانحدار البسيط .
ومن هنا يتضح أيضاً ضعف أو ربما يصل الأمر إلى انعدام دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين.

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وقد توصلت بحمد الله وتوفيقه إلى بعض النتائج من هذه الدراسة ثم قدمت بعض التوصيات التي أرجو الله أن تكون موفقة وهي على النحو التالي :

الفصل السادس

النتائج
التوصيات
المراجع
الملاحق

النتائج

- 1- تسعى المصارف الإسلامية إلى البعد عن الربا والفائدة المحرمة والالتزام بالشريعة.
- 2- تهدف المصارف الإسلامية إلى خدمة المجتمع الإسلامي وتوفير البديل عن المؤسسات الأجنبية.
- 3- تزايد عدد فروع المصارف الإسلامية في فلسطين منذ عام 1996 حتى عام 2008 وأصبح في نمو متزايد ومنها افتتاح البنك الوطني الإسلامي في غزة.
- 4- تم دمج مصرفي الأقصى بفرعيه وبنك القاهرة عمان بفرعيه مع البنك الإسلامي الفلسطيني خلال سنوات الدراسة.
- 5- تفضيل المصارف الإسلامية للاستثمار قصير الأجل لصيغ التمويل بشكل عام على الاستثمار المباشر.
- 6- تعددت صيغ التمويل في المصارف الإسلامية ولكن تركزت على المرابحة التي كان لها نصيب الأسد في تمويل المصارف وإغفال باقي الصيغ.
- 7- تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية من حيث طبيعة العمل وهدفها ونتائجها وتتشابه معها إلى حد كبير في الإجراءات البنكية ومجالات الخدمات المصرفية وفي اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية بنسب متفاوتة .
- 8- التركيز في التمويل على السلع الاستهلاكية وشراء السيارات والبيوت دون التركيز على الاستثمار نفسه والإنتاج.
- 9- إغفال كثير من القطاعات الاقتصادية الهامة من التمويل مثل قطاعي الزراعة والصناعة.
- 10- تواجه المصارف الإسلامية معوقات ومخاطر كثيرة أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والحصار الإسرائيلي.
- 11- غياب دور سلطة النقد في نشر البيانات الخاصة بالمصارف الإسلامية وتشجيعها على الاستثمار.
- 12- هناك عوامل عديدة مشجعة ومحفزة للاستثمار في فلسطين أهمها خصائص السكان وتعطش السوق للاستثمارات ووجود قطاع خاص جيد.
- 13- هناك عوامل عديدة تعيق الاستثمار في فلسطين أهمها ضعف القطاع الحكومي والحصار وضعف المنافسة.
- 14- ضعف مساهمة المصارف الإسلامية في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة والصناعة.

15- بعد إجراء الانحدار البسيط لمعرفة دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية تبين بأنه لا لوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة التالية : (حجم الموجودات، و التوظيفات الإجمالية، ونسبة التوظيفات إلى الموارد، ونسبة أساليب التوظيف إلى التوظيفات الإجمالية، والاستثمارات الأجنبية والمتغير التابع : الاستثمار المحلي الإجمالي)، وبالتالي عدم صحة فرضيات الدراسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بينها وبين الاستثمار المحلي الإجمالي وبالتالي المصارف الإسلامية لها دور ضعيف أو معدوم في هذا المجال.

التوصيات

أولاً: توصيات للمصارف الإسلامية:

- 1- العمل على التمويل باستخدام صيغ التمويل المتعددة بشتى أنواعها، وعدم الاقتصار على نوع واحد من أنواع التمويل وهو المرابحة.
- 2- ضرورة منح التمويلات للاستثمار والإنتاج بعيداً عن الاستهلاك، مثل شراء السيارات والمنازل والأجهزة الكهربائية لأن ذلك سوف يزيد الاستثمارات المحلية والنتائج المحلي الإجمالي و من شأنه أن يساهم في زيادة حصة هذه المصارف في الناتج المحلي الإجمالي .
- 3- التركيز في التمويل على قطاعي الزراعة والصناعة والتي تعتبر من أهم القطاعات في فلسطين وإفراد القطاعات الاقتصادية بالتقارير الخاصة وكذلك توضيح نوعية التمويل (إنتاجي، استهلاكي).
- 4- ضرورة تركيز المصارف الإسلامية على الاستثمارات طويلة الأجل والتخفيف من الاستثمارات قصيرة الأجل.
- 5- العمل على زيادة نسبة استثمارات المصارف الإسلامية مقابل نسبة الاستثمارات المحلية والنتائج المحلي.
- 6- مشاركة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل مشاريع تنمية حيوية، تساهم وتخدم وتتكامل مع خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
- 7- زيادة الاهتمام بتدريب وتنقيف موظفي المصارف الإسلامية لما لذلك من آثار ومردودات ايجابية على العمل المصرفي الإسلامي.
- 8- تحسين مستوى الخدمة والمنتجات المقدمة للعملاء، وإبداع في ابتكار أساليب استثمار جديدة بما يساهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الاستثمارية التي تساهم في التنمية الاقتصادية في فلسطين.
- 9- على المصارف الإسلامية أن تأخذ بالأساليب الالكترونية المتقدمة في أعمالها وخدماتها.
- 10- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتحليل وترشيد نفقاتها بما يتناسب مع مقدرتها المالية وخصوصاً في ظل تحقيقها لخسائر متتالية .

ثانياً: توصيات لسلطة النقد:

- 1- تفعيل دور سلطة النقد في تشجيع الاستثمار في المصارف الإسلامية بشتى الوسائل.
- 2- إفراد المصارف الإسلامية بالتقارير السنوية خاصة.
- 3- ضرورة معاملة المصارف الإسلامية معاملة خاصة.
- 4- تخصيص صندوق إسلامي لاحتياجات المصارف الإسلامية لا تشوبه أموال البنوك الربوية.

ثالثاً: توصيات للحكومة:

- 1- نظراً لعدم وجود دور للمصارف الإسلامية في فلسطين في الاستثمارات المحلية نوصي بضرورة التوسع في فتح مصارف إسلامية جديدة في فلسطين حتى يتعزز هذا الدور في المصارف، لتقديم خدماتها المصرفية لأكبر عدد ممكن من المواطنين وطالبي الخدمات المصرفية الإسلامية بسبب قلة عدد المصارف الإسلامية في ظل تزايد عدد السكان.
- 2- استغلال كافة المحفزات على الاستثمار في المجتمع الفلسطيني.
- 3- العمل على توضيح الرؤية ونشر ثقافة المصارف الإسلامية في المجتمع الفلسطيني.
- 4- ضرورة إنشاء مصارف متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل.
- 5- إعادة النظر في التشريعات المصرفية التي تحكم المصارف الإسلامية وإعطاء صلاحيات لأجهزة الرقابية.

وبعد فإن هذه الدراسة بين أيديكم جهد مجتهد فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد . اللهم أبرم لهذه الأمة أمر رشديعز فيه أهل طاعتك ويذل فيه أهل معصيتك ويؤمر فيه بالمعروف وينهى فيه عن المنكر .. إنك ولي ذلك والقادر عليه . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الحديث الشريف.

ثالثاً: الكتب:

- 1- أبوزيد، محمد عبد المنعم، (الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق)، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996 .
- 2- إرشيد، محمود عبد الكريم، الشامل في معاملات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
- 3- الحضيرى، حامد العربي، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع 2003.
- 4- الحضيرى، حامد العربي، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة 2000
- 5- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الأول، الجزء الرابع، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1977.
- 6- الهيتي، عبد الرزاق، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر - عمان 1998.
- 7- خلف، فليح حسن، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب العالمي، عمان - الأردن - 2006
- 8- رمضان، زياد سليم، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1996.
- 9- صبري، نضال وجبر، البنوك الإسلامية وأصولها الإدارية والمحاسبية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 1986.
- 10- صوان، محمود حسن، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر 2001
- 11- صيام، أحمد زكريا مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المناهج 2003.
- 12- عاشور، يوسف حسين محمود، (آفاق النظام المصرفي الفلسطيني)، الطبعة الأولى، غزة، فلسطين، مطبعة الرنتيسي، 2002
- 13- عاشور، يوسف حسين محمود، (مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية)، الطبعة الأولى، غزة، فلسطين، مطبعة الرنتيسي، 2002
- 14- عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي - ج2، جامعة الموصل، 1984م، غزة،

- 15- لجنة من أساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء، (برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية) المجلد الأول، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستثمارات والتدريب، 1996.
- 16- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، (موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية)، الطبعة الأولى، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996
- 17- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، (تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية)، الطبعة الأولى، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996
- 18- هندي، منير، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية: دراسة اقتصادية وشرعية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000

ثانياً الرسائل العلمية:

- 1- أحمد، جميل، (الدور التنموي للبنوك الإسلامية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الخروبة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006.
- 2- الخالدي، أيمن فتحي فضل، قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (من وجهة نظر العملاء) رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٦ م.
- 3- الدماغ، زياد، (إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية) رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة. 2006
- 4- الطنبور، خالد، (دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية)، رسالة ماجستير، بحث غير منشور، الجامعة الأردنية، عمان، 2001 م
- 5- العليات أحمد عبد العفو مصطفى، (الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006.
- 6- الفراء، محمد خالد على، (دور البنوك الإسلامية في التنمية الزراعية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، 1990.
- 7- الفليت، خلود عطية احمد ربحان (أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات، الاقتصاد المختلفة) كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير، 2004 م
- 8- المشهراوي، أحمد حسين أحمد، (أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- 9- المشهراوي، أحمد حسين أحمد، (تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003.

- 10- خبابه، عبدا لله و إبراهيم السعيد، آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية
- 11- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، - جامعة -المسيلة، الجزائر- 2009
- 12- المقرفي، سعيد بن حسين بن علي ، الاستثمار قصير الأجل في البنوك الإسلامية، دراسة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2005.
- 13- مصطفى، إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، 2006
- 14- نصار، صديق توفيق، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، رسالة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2005 م

ثالثاً: البحوث :

- 1- شعبان عبد الحميد محمد، واقع الاستثمار وتطلعاته في فلسطين (دراسة لحالة قطاع الصناعات الصغيرة) بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين 2005 .
- 2- النمروطي خليل أحمد و الفرا ماجد محمد، (معوقات الاستثمار الخارجي في قطاع غزة) " دراسة ميدانية" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين 2005 .
- 3- مقداد محمد إبراهيم و حلس سالم عبد الله، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين 2005 .
- 4- شاهين على عبد الله (إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف) مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين" بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين 2005 .
- 5- حسام الدين عفانة، (مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية)، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية في فلسطين واقع وتحديات، مركز القدس للدراسات والإعلام الإسلامي، رام الله / فلسطين المحتلة، 2010م.
- 6- المغربي عبد الحميد، المغربي عبد الفتاح، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، 2004.
- 7- شحادة، موسى، دور البنوك الإسلامية في التنمية في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر المصرفي الفلسطيني الأول، غزة، فلسطين، 1998.

- 8- منذر قحف-مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي -البنك الإسلامي للتنمية-جدة- 2004
- 9- عمر محمد عبد الحليم، (الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق العاصر)، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- 10- جبر، هشام، (دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، فلسطين، غزة، مركز رشاد الشوا الثقافي، ديسمبر 1998 م.
- 11- ناصر، الغريب، أصول المصرفية الإسلامية /ط2، القاهرة، الناشر ايللو، 2000

رابعاً:النشرات والتقارير:

- 1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات-بيروت - لبنان2006.
- 2- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)-نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية رام الله، 2005
- 3- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)- المراقب الاقتصادي العدد16
- 4- رام الله، 2005
- 5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004.
- 6- البنك الإسلامي العربي، التقارير السنوية (للأعوام من 2006 إلى 2008)
- 7- البنك الإسلامي الفلسطيني، التقارير السنوية (للأعوام من 2006 إلى 2008)
- 8- بنك الأقصى الإسلامي، التقارير السنوية، (للأعوام من2006، 2008)
- 9- تقارير سلطة النقد السنوية، 2006، 2008
- 10-مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة حول الاقتصاد الفلسطيني، التقرير الخاص بالتجارة الخارجية الفلسطينية، 2000

خامساً:المجلات والدوريات:

- 1- الزحيلي، محمد، المصارف الإسلامية ودورها في التنمية والتطوير، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد21، 1997.
- 2- السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994-1999.
- 3- ابو صبيحة حمزة، كلمة مؤتمر المصارف الإسلامية واقع وتحديات - رام الله / فلسطين المحتلة، 2010م.

- 4- أبو معمر، فارس (دور تقارير المدقق الشرعي على عملاء البنك و (قرارات الاستثمار)، مجلة الجامعة الإسلامية-غزة، المجلد الخامس، العدد الثاني، فلسطين، غزة، يوليو 1995
- 5- البدور، راضي"صيغ التمويل الإسلامي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية مجلد رقم ٩، العدد 2، 2001 .
- 6- الوزير، جهاد توصيات مؤتمر المصارف الإسلامية ..واقع وتحديات، رام الله / فلسطين المحتلة، 2010م
- 7- الوطيان محمد صغير، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر السنة الرابعة العدد الثاني عشر-2000.
- 8- بوحيضر رقية، و لعرابة مولود، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد23، عدد2، جدة - المملكة العربية السعودية، 2010
- 9- خان الله طارق و أحمد حبيب، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مراجعة علمية لكتاب إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة - المملكة العربية السعودية، 2006.
- 10- سامي حسن حمود، صيغ التمويل الإسلامي مزايا وعقبات، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 63، 1429هـ .
- 11- عبد القادر حسين شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية، الاقتصاد الإسلامي -مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي السعودية، 2008

سادساً: مواقع الانترنت:

- 1- محسن أحمد الخضيرى، 2010/4/15
<http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/24015nao.htm>
- 2- رائد حماد 2010/3/7
<http://www.mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=491>
- 3- البلتاجي محمد، 2011/1/30
www.bltagi.com

الملاحق

جدول رقم (1)

أهم بنود ميزانية البنك الإسلامي العربي المبلغ بالمليون دولار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الموجودات
38.51	70.33	53.50	33,825	22,824	14,942	18,736	18,361	16,025	12,270	20,440	12,092	7,856	نقد في الصندوق ولدى المصارف
34.39	28.37	15.35	28,630	11,061	8,380	7,971	17,264	8,516	6,747	6,191	2,747	1,163	أرصدة لدى سلطة النقد
7.91	7.68	5.58	5,459	4,324	4,252	4,441	4,510	4,326	4,398	4,344	3,592	1,434	موجودات ثابتة بالصافي
14.28	20.99	4.21	2,510	4,516	3,739	1,341	1,008	1,701	1,693	2,202	1,992	1,591	موجودات أخرى
112.18	95.24	39.21	78,551	59,109	43,314	27,323	18,296	23,651	13,289	14,754	4,389	716	تمويل المرابحة
-	-	53.47	7,382	6,908	5,352	تمويل المضاربة
-	-	-	1,405	تمويل المشاركة
-	-	-	5,832	6,330	2,410	تمويل تأجيري
10.72	8.16	7.50	4,177	3,945	3,587	3,545	3,331	2,633	استثمارات أراضي وعقارات
11.80	11.20	18.24	19,306	7,415	7,974	8,705	8,726	12,581	12,515	10,868	8,143	3,407	استثمارات أوراق سنوية
74.70	59.63	22.13	1,361	18,429	20,446	22,959	28,652	29,580	18,238	استثمارات لدى بنوك إسلامية
304.50	301.61	219.19	187,033	144,861	109,044	95,021	100,148	99,013	75,907	58,799	32,955	16,167	مجموع الموجودات

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الموجودات
78.60	64.91	47.87	39,370	38,448	25,625	19,934	17,389	16,519	15,588	12,900	6,902	1,296	ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب
130.37	112.76	91.36	85,021	73,072	58,029	56,923	64,875	62,700	45,127	32,053	13,886	4,161	ودائع العملاء الاستثمارية
39.84	73.79	37.67	30,782	10,273	8,029	3,693	2,966	6,143	47	ودائع مصارف أخرى
1.87	2.63	2.86	1,774	1,578	1,786	1,680	1,623	647	1,412	2,133	420	105	تأمينات نقدية
3.50	5.03	3.74	4,151	2,769	2,865	2,297	2,124	1,291	1,593	1,101	1,194	177	مطلوبات أخرى
2.55	2.01	1.67	1,485	1,004	651	380	280	132	239	22	مخصصات مختلفة
256.73	261.13	185.18	162,583	127,144	96,985	84,907	89,257	87,432	64,006	48,209	22,402	5,739	مجموع المطلوبات
38.39	35.55	31.16	21,000	16,876	11,480	11,226	11,025	11,025	10,500	10,500	10,500	10,500	رأس المال المدفوع
3.57	2.18	1.85	1,759	1,130	498	426	426	426	676	15	8	..	احتياطيات أخرى ومخصصات
3.10	0.91	1.25-	1,309	1,319	1,305	1,544	1,972	التعديلات في القيمة العادلة
2.70	1.84	2.25	382	1,608-	1,224-	3,082-	2,532-	130	725	75	45	72-	أرباح وخسائر مرحلة
47.77	40.48	34.01	24,450	17,717	12,059	10,114	10,891	11,581	11,901	10,590	10,553	10,428	مجموع حقوق المساهمين
304.50	301.61	219.19	187,033	144,861	109,044	95,021	100,148	99,013	75,907	58,799	32,955	16,167	مجموع مطلوبات وحقوق المساهمين

جدول رقم (2)
أهم بنود ميزانية بنك الأقصى الإسلامي

بالمليون دولار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
3.17	6.34	5.69	23,155	20,194	5,177	2,720	3,855	3,363	1,526	نقد في الصندوق ولدى المصارف
33.74	34.13	28.60	3,651	3,443	17,113	15,103	12,763	3,442	1,385	أرصدة لدى سلطة النقد
-	-	-	1,316	1,523	1,766	2,011	2,095	1,719	1,977	موجودات ثابتة بالصافي
3.17	2.96	3.56	1,680	915	1,211	451	709	1,124	638	موجودات أخرى
13.68	9.00	10.17	9,960	9,681	9,359	9,211	10,168	8,691	1,388	تمويل المرابحة
-	-	-	تمويل المضاربة
-	-	-	تمويل المشاركة
-	-	-	473	578	450	481	291	تمويل تأجيري
0.39	0.46	0.47	475	420	495	505	استثمارات عقارية
11.96	11.72	11.18	6	669	18	...	استثمارات أوراق مالية
-	-	-	10,688	10,473	10,288	10,264	10,250	25,555	16,371	استثمارات لدى بنوك إسلامية
66.11	64.62	59.68	51,398	47,227	45,859	40,752	40,800	43,912	23,285	مجموع الموجودات

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الموجودات
13.84	14.08	12.86	13,698	9,399	11,454	7,879	21,273	18,878	6,547	ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب
37.12	36.34	32.23	24,731	24,523	20,734	18,816	5,843	11,292	4,767	ودائع العملاء الاستثمارية
-	-	-								
1.26	1.22	1.56	1,414	1,958	1,862	1,507	642	734	71	تأمينات نقدية
1.26	1.21	1.72	734	557	617	553	578	2,146	782	مطلوبات أخرى
0.96	0.69	0.52	362	298	358	312	168	74	74	مخصصات مختلفة
54.44	53.54	48.90	40,939	36,735	35,025	29,067	28,504	33,124	12,241	مجموع المطلوبات
13.10	13.10	13.10	13,103	13,102	13,103	13,115	13,105	11,809	11,725	رأس المال المدفوع
0.37	0.31	0.28	213	158	احتياطات أخرى ومخصصات
-	-	-	التعديلات في القيمة العادلة
1.80-	2.34-	2.60-	2,857-	2,768-	2,269-	1,430-	809-	1,021-	681-	أرباح وخسائر مرحلة
11.67	11.07	10.78	10,459	10,492	10,834	11,685	12,296	10,788	11,044	صافي حقوق المساهمين
66.11	64.62	59.68	51,398	47,227	45,859	40,752	40,800	43,912	23,285	مجموع مطلوبات وحقوق المساهمين

جدول رقم (3)
أهم بنود ميزانية البنك الإسلامي الفلسطيني
بالمليون دولار

الموجودات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقد في الصندوق ولدى المصارف		1,181	1,214	1,134	1,885	2,201	2,633	2,703	15,118	23,940	8.48	9.26	32.77
أرصدة لدى سلطة النقد		348	603	984	3,311	1,936	4,043	7,805	1,354	13,348	27.28	91.95	153.33
موجودات ثابتة بالصافي		281	442	391	382	338	309	271	305	2,772	4.21	3.95	6.17
مصاريف تأسيس		910	1,095	808	508	359
موجودات أخرى		625	23	587	879	1,121	322	296	1,248	10,714	4.50	12.85	20.27
تمويل المرابحة		814	4,792	10,774	13,956	9,853	8,008	8,041	7,177	47,249	79.41	91.07	87.80
تمويل المضاربة		-	-	-
تمويل المشاركة		-	-	-
تمويل تأجيري		-	-	-
استثمارات عقارية		995	1.26	1.87	1.01
استثمارات أوراق مالية		4	4	1,076	1,354	1,431	4,044	12.52	11.39	0.40
استثمارات أجنبية		5,000	5,000	4,000	5,262	10,517	9,991	7,103	4,016	19,290	35.17	10.48	-
مجموع الموجودات	-	9,159	13,169	18,678	26,187	26,329	26,382	27,573	30,649	122,352	172.83	232.82	301.75

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الموجودات
67.75	67.26	47.65	34,298	7,904	5,260	4,780	4,255	3,877	2,115	889	1,284		ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب
183.76	122.31	94.07	59,788	12,625	10,911	10,914	11,014	10,876	6,138	3,238	..		ودائع العملاء الاستثمارية
-	-	0.55	2,321		ودائع مصارف أخرى
4.97	9.17	5.70	4,445	530	463	531	353	380	181	67	7		تأمينات نقدية
21.14	9.30	4.63	2,618	2,153	1,363	910	774	470	454	352	65		مطلوبات أخرى
2.52	0.84	0.33	296	173	1,675	602	880	460	258	60	..		مخصصات مختلفة
280.14	208.88	152.92	103,766	23,385	19,672	17,737	17,276	16,063	9,146	4,606	1,356	-	مجموع المطلوبات
21.55	21.55	20.00	17,334	9,830	9,830	9,830	9,830	9,830	9,074	8,476	7,967		رأس المال المدفوع
..	29	75	.		مصاريف تأسيس
1.91	1.74	1.26	752	68	68	68	68	68	43	6	.		احتياطات أخرى ومخصصات
-	-	-	..	139	28	25-		التعديلات في القيمة العادلة
1.85-	0.65	1.36-	500	2,773-	2,025-	1,228-	845-	226	386	6	164-		أرباح وخسائر مرحلة
21.61	23.94	19.90	18,586	7,264	7,901	8,645	9,053	10,124	9,532	8,563	7,803	-	مجموع حقوق المساهمين
301.75	232.82	172.83	122,352	30,649	27,573	26,382	26,329	26,187	18,678	13,169	9,159	-	مجموع مطلوبات وحقوق المساهمين

جدول رقم (4)
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1996-2008) (مليون دولار)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	النشاط الاقتصادي
10280.00	8207.00	7556.00	7488	6821	6004	5226	5891	6979	7430	6414.9	5755.7	5170.8	الانفاق المحلي الإجمالي
9042	7281	6599	6407		5032	4446	5115	5586	5532	4920.1	4445.1	4010.2	الاستهلاك النهائي
6474.00	5272.00	4949.00	5029	4600	4054	3532	4097	4413	4488	3970.3	3630.4	3274.9	الخاص
2568.00	2009.00	1650.00	1378	1197	978	914	1018	1173	1044	949.8	814.7	735.3	العام
1238	926	956	1081	1024	972	780	776	1393	1898	1494.8	1310.6	1160.6	الاستثمار الإجمالي
966.00	770.00	665.00	750	714	680	535	525	1117	1408	992.2	902.2	788.3	الخاص
272.00	156.00	291.00	331	310	292	223	214	242	317	502.6	408.4	372.3	العام
0.00	0.00	0.00	0	0	0	22	37	34	173	101	85.7	60.6	التغير في المخزون
-3794	-3003	-2940	-35392	-2744	-2380	-2070	-2145	-2537	-2913	-2267	2054.1	1884.9	فجوة الموارد المحلية
850.00	536.00	535.00	588	535	464	465	560	867	892	733.4	586.3	552.6	الصادرات
4644.00	3539.00	3475.00	35980	3279	2844	2535	2705	3404	3805	3000.4	2640.4	2437.5	الواردات
6486	5204	4615	4478	4077	3624	3156	3746	4442	4517	4147.9	3701.6	3285.9	الناتج المحلي الإجمالي

تقرير سلطة النقد، 2006، ص 54

تقرير سلطة النقد، 2008، ص 115

جدول رقم (5)
الجهاز المصرفي الفلسطيني

الجهاز المصرفي الفلسطيني Palestinian Banking System		
سلطة النقد الفلسطينية Palestine Monetary Authority		
المصارف العربية ARAB BANKS		
1986	بنك القاهرة عمان Cairo Amman Bank	17
1994	البنك العربي Arab Bank	25
1994	بنك الأردن Bank of Jordan	30
1994	البنك العقاري العربي Arab Land Bank	6
1994	البنك التجاري الأردني Jordan Commercial Bank	3
1995	البنك الأهلي الأردني Jordan National Bank	5
1995	بنك الإسكان للتجارة والتمويل Housing Bank of Trade & Finance	10
1995	البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwaiti Bank	2
1995	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار Union Bank For Saving & Investment	1
1996	البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي* The Principal Bank of Development & Agricultural Credit	1
المصارف الوطنية NATIONAL BANKS		
1960	بنك فلسطين المحدود Bank of Palestine	32
1994	البنك التجاري الفلسطيني Commercial Bank of Palestine	5
1995	بنك الاستثمار الفلسطيني Palestine Investment Bank	10
1995	البنك الإسلامي العربي Arab Islamic Bank	8
1995	بنك القدس للتنمية والاستثمار Jerusalem Development & Investment Bank	12
1996	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار Arab Palestinian Investment Bank	1
1996	بنك فلسطين الدولي Palestine International Bank	4
1995	البنك الإسلامي الفلسطيني Palestine Islamic Bank	12
1997	بنك الأقصى الإسلامي Al-Aqsa Islamic Bank	2
2006	بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة Al-Rafah Bank	3
المصارف الأجنبية FOREIGN BANKS		
1998	بنك HSBC للشرق الأوسط HSBC Bank Middle East	1
المؤسسات المتخصصة SPECIALIZED INSTITUTIONS		
2001	المؤسسة المصرفية الفلسطينية Palestinian Banking Corporation	2

عدد الفروع
Number of Branches

سنة التأسيس للمصارف الوطنية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف غير الوطنية
Year of Establishment for National Banks, or Re-opening The First Branch for Non-national

* تم تصفية البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي في عام 2009.